۳-۱۱۲۰-ن
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب نتایج الافکار فی شرح انجلی الاسرار
مؤلف شیخ مصطفی بن حمزه
موضوع
خط پس مولف شماره قفسه ۱۳۷۸۶
شماره ثبت کتاب ۸۷۶۸۸
فیلم و عکس تاسیسه
خطی - فهرست شده
۱۳۷۸۶
بازدید شد
۱۳۸۵

۳-۱۱۲-ن
کد ۱۰۱۵۳
فیلم و میکروفیش تاسیسات
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب نتایج الافکار فی شرح انهی الاسرار
مؤلف شیخ مصطفی بن حمزه
موضوع
خط پیرمولف شماره قفسه ۱۳۷۸۶
۱۳۷۸۶
شماره ثبت کتاب
۸۷۶۸۸
بازدید شد
۱۳۸۵
خلی - فهرست شده
۱۳۷۸۶

نتائج الأفكار شرح المختار الأزهار

نتائج الأفكار في شرح مختار الأزهار
المشهور بين الأنام
باطفيش

شرح تركيب الجليل
لـ
شرح تركيب الجليل
اطفيش

مكتبة شيخ

١٣٢٨٦
٨٧٦٨٨

مجلس رای ملی

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب المعاني ۞ وفضلها على سائر الاصوات بتنظم درر حروف المباني ۞ وبتفصله رفع الخطاء عن الناطق عامة وبتكوينه كان الافعال تامة ۞ ولا تسبع ظروف الكنايات تعريف موصولاته ۞ ولا بنائي باشارة اظهار مضمرات آلائه ۞ والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين محمد الذي اعرب عن مهج الدين للعالمين ۞ وعلى آله الجائزين العاجلين بمرفوعات احكامه ۞ والممتازين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلامه ۞ اللهم اجعل صدورنا مصادر صفاء الكرام ۞ واصرف جوارحنا عما منع في الاسلام وابدل مغفرتك عما جنيناه غلطا ۞ واجمعنا مع الموحدين لا القائلين بالتثليث ۞ انك على كل شيء قدير ۞ فيقول العبد الفقير ۞ الى لطف ربه القدير ۞ الشيخ مصطفى بن حمزة ۞ سكنه الله بفضله في الجنة ۞ ان كتاب اظهار الاسرار ۞ للفاضل صاحب امتحان الابصار ۞ بديع النقل في الاعصار ۞ مباراته مثل الابصار ۞ خلف السلف الاخيار ۞ سند الخلف الاجيار ۞ مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاني ۞ المحرر الصدر المدقق الرباني ۞ الشهير الموصوف بالبركي ۞ الفائز بالنوال الوفي ۞ اسكنه الله في جنة مفتحة الابواب ۞ وادركه

في كتبة بحري من تحريرها الانبار ۞ لما كان مشتملا على مسائل دقيقة ۞ وتحقيقات عميقة واعتبارات لطيفة ۞ ورموز خفية ۞ ومرتبا بالترائب البديعة ۞ ومنكبا في الاساليب البديعة ۞ ومقصورا على محض الفوائد ۞ ومجردا عما هو كالزوائد ۞ مع غاية الاقتصار ۞ ونهاية الاختصار ولهذا طار كالامطار في الاقطار ۞ وصار كالامثال في الاعصار ۞ وسئل في الآفاق خطاما من الاشتهار كاشتهار الشمس في منتصف النهار ۞ وكان اظهار اسراره والتعمق في الاغوار ۞ مفيدا ومفيدا في افيدة الطالبين النار ۞ سألني بعض الاخوان واخص الخلان ۞ ان اكتب ليرام شرحا يحل عقد الغافله ومبانيه ۞ ويوضح الغوامض والعويصات من معانيه ۞ ويتبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا على نكت دقيقة ۞ ورموز خفية ۞ موجزا غاية الايجاز بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا اعمال ۞ فقلت لهم اني ۞ قد وهن العظم مني ۞ واوهنت قوتي الطبيعة والقوى ۞ وجاوزت القطبة والطوى ۞ وخبت ولا زيغ عدة العلل ۞ وهو جبت وقارني غلدة الاجل ۞ مع انكدار اوالي ۞ وانتثار رجالي ۞ من نائبات وحول ۞ وبين الصفا وعهبات ايقاع الامل ۞ وقد صدر مني الوعد ۞ بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام ۞ اني ان وعدت ربتي ولدا اذكرا اصرف عنان الرهقة نحو المرام ۞ ثم لما وعدت ربتي ولدا سميا للفخ الانام ۞ اعادوا الالتفات على وجه الاهتمام فينظرت لو كثر الاعذار والالتماس ۞ لوصل الى ضرب اخماس باسداس ۞ فلاح لي ان ليس فيه فلاح ۞ سوى السعاف حاجتهم والنجاح ۞ فنظرت الى ما عندي من البضاعة فوجدته زهيدا مزجاة ۞ وتأملت ضعف بصيرتي عنه فوجدتها غير مزجاة ۞ فتوجهت بالتضرع والمسكنة الى الله ۞ فشرعت فيه معتمدا بان شروع مثلي في مثل هذا العمل الضروري بمنزلة التسبيح المحظورات ۞ كما ان كتابة الاشق من القصاعة ۞ ولكن تضرعت الى من عليه يسير ۞ وما عليه عسير ۞ وتوكلت على الحي الذي لا يموت ۞ وعلى

غيره بموت • ومن يتوكل على الله فهو حسبه • ومن يدعوه صدقا فهو يجيبه •
وهب لي شقيقه عبد الله لوجهه الكريم • بقوله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم بفضله العظيم
لزم علينا الاقدام • على وجه الاحتشام • فلما تيسر الاتمام • بعون الملك الغفار
سميته بنتايج الافكار • سائلا منه تعالى ان ينفع به هذان الولدان وسائر
الطلاب • ويكون لنا ذخرا يوم يقوم الحساب • ثم افتضى الحكمة الالهية انتقالهما
الى دار الاخرة • انا لله وانا اليه راجعون • لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون •
جعل الله تعالى جنة المأوى لهما مأوى • وجعل كلا منهما فرطا شافعا مشفعا
وذخرا لنا في العقبى • والمرجو من اخوان الصفا • ان لا ينسوهما من الدعاء
لانهما كالعلة الغائية لهذا • لعله تعالى يستجيب من وعد الاستجابة لمن دعا • لعين
ادركت في نظمي منورا • ومعنا في بياني للمعاني • فلا تنسب بنفسي ان رفعي على مقدار
تنشيط الزمان • ولما اراد الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب
المجيد • وعليه الاجماع في التفسير العتيق والجديد • صيانة للتاليف عن الاقطعية
والاجزمية • على ما نطقت به المقالة القاسمية • على تاليفها الصلوات الاحدية
والتبريكات الابدية • قال بسم الله الرحمن الرحيم • الحمد له معنى لغوي وهو الوصف
بالجميل بتعظيم على الجميل الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل ينبئ بتعظيم المنعم قصدا
للانعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم المنعم قصدا لانعامه
على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما انعم عليه الى ما خلق له والمدح لغة الوصف
بتعظيم على الجميل مطلقا والثناء فعل ينبئ بالتعظيم فهو اعم مطلقا من الكل لانه قد يكون بالسان
وغيره وبمقابلة الانعام وغيره اختياريا او غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا من المدح
وكل وجه من الحمد اللغوي والشكر اللغوي واعم من وجه منهما وبين الشكر العرفي نحو الفعل
واعم مطلقا منه بسبب الوجود والحمد الوقي اعم من الشكر اللغوي والوقي من وجه من المدح

لما اختص بوجه منه والشكر الوقي مباين للمدح بحسب المحل واخص مطلقا منه بحسب الوجود
كما في الاطناب شرح المفتاح للمقصود ولامه للجنس او الاستغراق واياما كان فتعريف المسند اليه
للتخصيص بالجنس كما في التوكل على الله والكرم في الوجه فيكون لجميع افراده متصفا بالمسند
اما في الاستغراق فظاهر واما في الجنس فلان المسند اليه هو الماهية في ضمن الفرد
فيكون المسند لازم الماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلا يوجد فرد من الحمد بدون اتصاف
بالمبتدء لله تعالى كما لا يوجد فرد من الاربعة بدون الاتصاف بالزوجية وما وقع
لغير الله تعالى ظاهرا فهو راجع اليه تعالى في الحقيقة والمقصد اختار الثاني في الاطناب لظهوره
في اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد وحصولها له تعالى بخلاف معنى الجنس
اذ لا وجود له في الخارج فيكون في الافادة اوفى وبتمام الثناء احرى فان قلت
في ادخال معنى الحمد اعتبر الجنس او الاستغراق يكون بعض افراد الاخر خارجا بالتخصيص
الذي يفيده تعريف المسند اليه بلام الجنس او الاستغراق فلا يكون حمد المخصص
على وجه اكمل قلت فان اردت الاكمال فعليك بعموم المجاز لعمم انواع الحامد في بداءة
تشبيقه اما حامد لغة فقط انعم يقابل عكده بشعة او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة
ان قابلها او حامد لغة وعرفا وشاكر كذلك ان جعله جوابا عن شاكر في بيان صرف سائر
عالم عليه الى ما انعم له كما صرف لسانه وذلك اعم انواع الحامدين فلله اللام للاستحقاق
لا للاختصاص عند من يفرق بينهما بان بعتبر الاول بين الذات والصفة نحو القوة لله
والاخر لله والثاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين وللاختصاص
عند من لم يفرق بينهما وهو الثاني للاول وهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك
ذكره مولانا نور الدين صاحب الرهاوي وهو المختار عند المصنف حيث قال في الاطناب
ثم اللام للاختصاص والله علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه اي ستر
ثم ادخل عليه الالف واللام يتمثل على معرفا وحذفت الفه في الخط لئلا يكون على صورة

النفي فلما ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي ولام لاه لئلا يجتمع
ثلث لامات ولذا اكثر ما في اوله لام ثم ادخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو لهم ذكره في
الامعان رب العالمين اي مالكهم ومبلغهم الى كمالهم شيئا فشيئا والعالم اسم
لما يعلم به كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض
انما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون تابع
اوصافهم وقيل اسم وضع لذوي العلم الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع
والصلوة هي في اللغة الدعاء او التعظيم تستوي بالاضافة الى محلها على ثلثة انحاء سبق الاجناس
بالفصول فمنه قبل الصلوة من الله الرحمة وفي الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت
في عرف الشرع الى احد المعنيين اي العبادة المخصوصة المتضمنة اياه والمراد ههنا المعنى اللغوي
المشتمل على الانواع الثلثة ولا يمكن الحد في محل الجنسية والاستغراق وافادة التخصيص
ذكره مولانا صاحب الهوادي ومراده الله تعالى اعلم القصر الادعائي او الاستغراق العرفي
اذ جنس الصلوة او نحوها غير مختص بنبينا عليه السلام ولذا قال في الامعان لام الجنس باعتبار وجوده
في بعض الافراد والظاهر ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل انه بكل مراده ما اراده
مولانا المذكور فالمعنى جنس الدعاء او جميعه او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل
على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى عام واحسانه تعالى به عام ولذا تعقيب
ودعاء الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم لطلب المغفرة والاحسان منه تعالى مما ذكرنا ظهر انتفاء
معنوية بين الاوجه الثلثة للقطعية فلا يلزم عموم المشترك اذا اريد كل منها في اطلاق
واحد بالاشتراك لتقطع فضلا عن العموم فافهم سيل اذا استعمل الدعاء بمعنى يكون المقصود
فكيف يصح استعمالها بمعنى على تقدير كونها بمعنى الوجوب حلت هذه الخصوصيات بلفظ الدعاء قال
الله تعالى انه الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
محمد في الاصل بمعنى كثرة خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل الرسل لكثرة خصاله المحمودة
واخلاقه

قوله فضلا عن ان يجب وقوعه
بل النفي او نحوه كما في عصام البيضاوي
وحاشية الامتي فافهم

واخلاقه المحمودة قال الله تعالى في حقه عم انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك الا رحمة
للعالمين وآله اي اتباعه صحابة او غيرهم فلذا ترك عطفها او لكثرته كما هو
في علم كبيتة التفعيلة عليه حيث قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد الطيب والجملة الصلوتية عطف على الحمدية بجامع مغايرتهما في
قصد كما لعلم فلذا اجاز صحابي كذا في شرح المنار قال ابن ملك احمد الاطوي سلمه الله العلي
انه الاولى شيئا ما لله والثنائية على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى اجمعين
تاكيد للآل لدفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة على الجنس والتنبيه على انها
للاستغراق وبعد اي بعد الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما للابتدائية
فالجملة مقام امتا او عاطفة له مع مافيه على الجملة السابقة بطريق العطف القصتي على القصتي
فهذه الفاء جواب اما المقدرة او الموهومة اجراء لما يجري المحققة رسالة نوحي
الوحي الله بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار والاحكام ثم اطلقت في الوحي
على العبارات الموقعة المشتملة على القواعد العلمية على سبيل الاضمار وعلى المعاني
المدونة كذلك كاطلاق القضية والقياس ونظائرهما على القبيلتين لما فيهما من ايصال
كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات
التي تتلى بعد او التي بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة
في الذهن او فيه وفي الالفاظ او فيهما او في الكتابة ولو عكس لاحتيج الى حذف المضاف
في المبتدا او في الخبر فافهم في بيان احوال ما يحتاج اليه كل مرتب او في تحصيل ادراكها
والتفصيل يطلب من ابابه الاول اي كل من يريد معرفة اجزاء الاعراب على الكلية على قاعدة
النحو او معرفة بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد الاحتياج وهو اي ما يحتاج
اليه كل مرتب اشد الاحتياج ثلثة بالنسبة الى العامل والمعمول والعمل اذ عالم بعلم الكلام ولو كيفية
عمله وشرائطه في اي لفظ عمل لا يمكنه اجراء الاعراب على الالفاظ المستعملة واما

وانما احتيج به الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث والتثنية والجمع
والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس بهذه المثابة ولذا لم يجعل لكل منها بابا على حدة
بل ذكر بحث كل منها في اثناء بحث هذه النكتة على سبيل التبع فلا يخفى على عارف بتتبع
كلامه اى الاعراب انما فسره به للتنبيه على ان المراد به الحاصل بالمصدر لا المعنى
المصدري الذي هو الحدث وانما لم يقل الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق
الاولين في الحروف الاصلية واذا كانت شدة الاحتياج اليها مقتضية لكمال الاهتمام
بشانها المقتضي لبيانها كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل الترتيب بينها
على ثلثة ابواب فيكل يتعلق به بلا تضمين هذا اذا جعل على المعنى اللغوي وهو جعل
الشيء متحققا بالرتبة وهو الشيوع وان حمل على العرفي وهو وضع الاشياء بعضها
بعض وتاخير بعضها فلا بد له من معمول متعد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على بالاعتبار
بتضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب اجزائها مقصورة او مشتملة على
ثلثة ابواب او قصرها او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل
العصام اختاروا في حقيقته فعليه انه حذف متعلق حاصل الاجنبي عن العامل المذكور
واورد عليه انه رج هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين ودفع بانه لا بعد في تسمية
قسم منه شايع في كلامهم باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي ورد
بانه المعنى المكني به قد لا يقصد ثبوته في التضمين للابد من قصده فيتخيل انه وضع
ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد في انه يلتزم في بعض الكنايات شيء لا يجب من جنسها
ولينكر التسمية بهم خاص لهذا التضمين وقيل هو عبارة عن انه يقصد بالمذكور
معناه الحقيقي وبلاحظ معنى اخر معه من غير استعمال له فيه ومن غير تقدير لفظ آخر يدل
عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل المتعلق معمولا من غير تقدير عامل يجد فهم معناه
في ضمن عامل آخر لاستعمال اذ كان المتعلق هو المفعول به او عامل المذكور فيه من غير استعمال

في

في معناه وهو بعيد انتهى كلامه قوله قد لا يقصد ثبوته اى الحقيقة في نفس الامر عند المرد انما
يرد بناء على ما ذهب اليه بعض المحققين من المتاخرين من ان امكان المعنى الموضوع له
ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه بعض اكثر فهم ان امكانه شرط لا تحققه
واما على ما اختاره من شرح الفوائد ومما يستفاد من شرحه للتلخيص من ان تحققه شرط فلا صحة
ح بل يحتاج الى الدفع وتكثير بورد ان الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى الملزم
عنه وامتاز التضمين فمعنى المذكور والمعنى المتضمن مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مراد
انه باللفظ المذكور للزم ان يراد بلفظ واحد في اطلاقين واحد معناه الموضوع له وغيره
هذا الذي تراه وهو غير صحيح كما صرح به في شرح الفوائد والعلامة التفتازاني في التلويح
فلا صحة لكونه كناية فافهم قوله من غير استعمال فيه فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير
تقدير لفظ آخر فلا يكون من حذف ما حصل برد الايراد المذكور الباب الاول الذي عرفه
بقوله ما لم ترد له لفظا او معنى كائن في بيان احوال العامل والمسوق له وحمل الحكم المقدر
ظروفا للالفاظ بتقدير البيان توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بالحصول غير انه كناية
عن شيء يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه يحصل الالفاظ ظروفا لها حيث قالوا اتيت في الليل
المعاني باعتبار اتيانها تؤخذ منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل يصح تقدير
بلا تقدير ايضا فانهم يجعلون انفس المعاني محالا للالفاظ توسعا حيث قالوا اعتد
الاكثر للدال على امتناع الخ بين الحقيقة والمجاز انه الموضوع له بمنزلة المحل للفظ
والشيء الواحد لا يكون مستقرا في محلين ومتجاوزا عنه في حالة واحدة او في تحصيل
ادراكها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه والتحصيل كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها
مدلولات هذه الالفاظ يحصل بغيرها كما يحيط بها ويجوز ايراد اللام بدل في
لوجود معناها هنا وهو الاختصاص على ما قاله السيد السند او التعليل على ما قيل
حتى قيل انه في هنا ايضا للتعليل كما في قوله تع لقد كنتم الذي تستهزئون فيه فيقدر متعلق
يصلح ان يكون معلولا لما بعدها فلا حاجة ح الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية

وهكذا سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف والمقدمة
قدمه لتوقف صحة اكثر توقيعات المعمول على بحثه كما سنبينه والشرفه لكونه مؤثرا
بخلاف المعمول فانه متأثر ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على موقوفه وموقوفه
اقسام وموقوفها موقوفة على موقوفة اقسام الكلمة الموقوفة على موقوفها وبعضه فعل وبعضه
اسم وبعضه حرف اراد ان يقسم الكلمة اولا موقوفا لها ولكل قسم منها اقساما وبين
كون كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويوقف العامل ويقسمه ثانيا فقال اعلم
بخطاب عام اولا اي قبل الشروع في المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلته اي
صفة لم تعرفه تقول لبيته عاما وادام اجعله صفة صرفته تقول لبيته عاما اولا واعاده
في الاول اول ثم بعد العام وفي الثاني قبل بعد العام ان الكلمة ملاحظا للجنس
من حيث وجوده في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا للماهية على ما هو
راي البعض والتعريف شيئ فعلى هذا في الضمير لاستخدام او من حيث هو هو اذ التقسيم
كالتعريف للماهية لا للافراد على تحقيق الفاضل العصام في اوائل كبرحه لكافيه وما قوها
للوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولاثنانية في بينها وبين الجنس لان جنسها
هو هو ولان حيث وجوده في ضمن الفرد وانما التباين في بينها وبين المركب او بين الوحدة
الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام موجودان من الكلم بكسر اللام بمعنى
الجرح لتأثير في القلوب وقال الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد وهي الواو اعتراضية
اللفظ هو في الاصل بمعنى الرمي وفي الوضع صوت مشتمل على حروف خارج من الفم معتمدا على
المخرج وتوبعه المشهور وهو ما يتلفظ على اللفظ ولا يحال هو هنا الجواب المشهور في
امثاله وهو كون المراد هنا في التعريف لغويا لما عرفت انه الرمي فلا يقتضي تغيير الاصطلاحي
به كما لا يخفى كذا في الاتقاني توجه به الدوال الاربع كما لخطوط والعقود والاشارات
والنصب عرفه باللام للتخصيص على الجنسية والماهوية ولذا عدل عن قولهم وضع الى
قوله الموضوع ولانهم اول على المقصود وهو البقاء في الحال المتبادر منه

المفعول

بخلاف

فجر تخريج الاصل الترجمة لكونه زمانا في علم الافعال
ليه الشيخ ع تخريج الاصل

فجر تخريج الاصل الترجمة لكونه زمانا في علم الافعال
ليه الشيخ ع تخريج الاصل

بخلاف المعنى فانه يفهم منه بالاستصحاب ولانه الاصل في التسمية الافراد والوضع المطلق
تعيين الشيء متى ادرك الاول فهم الثاني ولو بغيره للعالم به والوضع اللفظي نوعان
شخصي هو تعيين لفظ معين بنفسه اي بمادته وجوهره بمعنى وجعله بازائه ونوعي هو
تعيين هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق هو الوضع الشخصي
والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه او تناسيه فهو فرع الوضع ذكره في الاثناء
عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع باللام دون الباء يا ياه وليشمل التوقيف وضع
المشترك والمرادف بلا تكلف قوله للعالم به اي بالتعيين زائدا على المشهور ولابد من متعلق
يفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال وسائر المشتقات والمضموم والمنسوب والمثنى والمجموع
هو لها او تركيبية كما في المركبات كلامية او غيرها وخرج بهذا القيد المهملات كالديز والميز
ومقتضيات الطبع كاح والحركات غير الوضع غلطا كالمبشوم المخرج غير المشؤوم فانه الحرف
الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد به بتوهم انه جعل له وبقي الحرف لانه احتياجه الى متعلقه
في الدلالة وفهم معناه لاني التعيين والجعل المذكورين فيحتاج اليه المستعمل لا الواضع
واما المجاز فلا وضع فيه شخصيا ولا نوعيا نعم قد يقال انه المجاز موضوع بالنوع بمعنى انه كل
موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات المعتبرة لكن هذا الاستعمال
لا وضع ولو قيل تسميه وضعا فلا مشاحة في الاصطلاح فظهر ان الوضع يتحقق الحقيقة والاستعمال
يعتبرها والمجاز والكناية لمعنى هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى المفعول
الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او مكان ثم نقل اليه او اسم مفعول وفي الاصل معنى مكرر
ثم خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه بحسب المعنى لكن لا نظير لتخفيفه خرج به
حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم ان ذكره بعد الوضع مع كونه
داخلا في مفهومه تصريح بما علم التزاما لانه دلالة الالتزام مهجورة في التعريف فعلى هذا
يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة ايضا لانه دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة

للانه اللفظ على تمام الموضوع له مطابقية وعلى جزئه
تضمنية وعلى لازمه اللازم التزامية

وهو نونٌ ساكنة تتبع حركة الآخر للتأكيد والمراد به معلوم الترنم والغالب فاتحتها،
غير مختصين بالاسم لم يستثنها كما استثنى البيضاوي لأنها للكون مطلقا في غاية الندرة
لا يراد انه عند الاطلاق صرح به في الامتحان انما اختصاص تنوين التمكن فلانة تمكن بعد خروجه
اي لتنوره واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا ولا في الفعل اصالة وانما
اختصاص تنوين التنكير فلانة لتنكيره المطابق المتعلق به لا يوجد الا في الاسم
وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء وانما اختصاص تنوين العوض عن المضاف اليه فلان اختصاص
الاضافة به وجيء وجهه وانما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون الجمع المذكر السالم
الذي لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد فيه حرف يسقط بالاضافة جعل في مقابلته في الجمع
المؤنث السالم حرف يسقط به لئلا يكون النوع على وتيرة الاصل فلا يوجد الا في الجمع المؤنث
السالم الذي لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا على رأي ابن الحاجب وانكر
الزمخشري تنوين المقابلة ومن اراد التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر فلانه
لافضاء معنى الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا اياها وردّ بانه هذا
منقوض بالهمزة وتضعيف العين اللذين للتعدية فانها مع كونها للافضاء يدخلانه
الفعل فلا يرفع جهل الافضاء وجها للاختصاص وكونهما جزء حروف المباني وحرف الجر
كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في كل منها ولو سلم ذلك فلا افضاء اتما يوجد في البعض
دون الكل كما يجيء والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب والمختار عند
المصرفي وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء ليس الا كما عرفت في الامتحان ولام التعريف
وهذا اظهر من قولهم اللام لانها ارادوا به لام التعريف واعتقدوا في ذلك على ما اشتهر
وقد بينه في الامتحان انه لا يكون فرعية للمبتدأ ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار
عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر
الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من ان الهمزة وحدها زيد عليها اللام للفرق بينها

وبين

وليس المراد بالاعراب معنى
اثر العامل بل المراد به ابتداء
في الاخر لمقتضيات العاملية
وعدم الامتناع عليها
لفظا او تقديرا وتقابله
البناء منه

عدل عن قول الفاضل الجامي فيبقى
ان يدخل لانه يفيد الاولوية
لا الاختصاص منه

وما عدا ما كلام الابتداء وجواب لو
ولام الامر ولام جواب القسم
لا يختص بقسم منه

قوله اشارة لانه الحق في هذه المسئلة مع
وان كان الخليل اعلى قدرا منه صرح به
المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف
ويشهد له ما قاله الكوفي
اعراب الفاتحة لم يسبقه احد
مثله من علماء النحو ولم يلحقه احد مثله من علماء

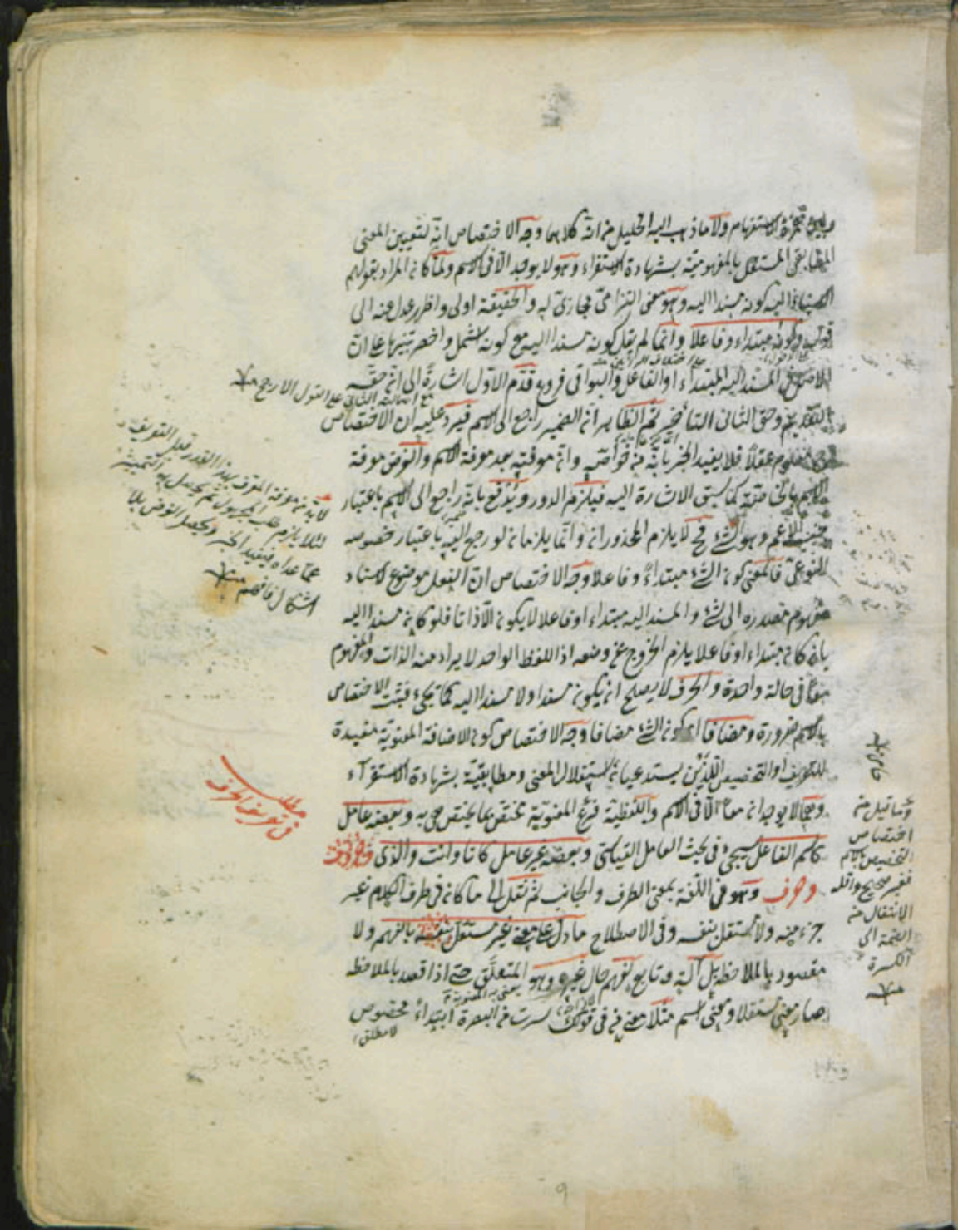

ويجيء تحقيق الاستفهام ولا ما ذهب اليه الخليل من انه كلاهما وجه الاختصاص انه لتعيين المعنى
المطابق المتعلق بالموضوعة بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد الا في الاسم وما كان المراد بقولهم
الضمائر اليه كونه مسند اليه وهو معنى التزامي فجاز ترك له والحقيقة اولى واظهر عدل عنه الى
قولنا وكونه مبتدأ وفاعلا وانما لم يقل كونه مسند اليه مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان
الملاحظ في المسند اليه المبتدأ او الفاعل والبواقي فروع قدم الاول اشارة الى انه حقه
التقديم وحق الثاني التأخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان الاختصاص
معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه من خواصه وانه موقوف بعد موفقة اللام والوقوف موقوفة
الاسم بانه حقيقة كما يسبق الاشارة اليه فيلزم الدور ويندفع بانه راجع الى الاسم باعتبار
جنسه الشامل للاعم وهو الشيء فح لا يلزم المحذور انه انما يلزم ما نحن لو رجع الضمير باعتبار خصوصه
النوعي فالمعنى كون الشيء مبتدأ وفاعلا وجه الاختصاص ان الفعل موضع لاسناد
مفهوم مصدره الى الشيء والمسند اليه مبتدأ او فاعلا لا يكون الا ذاتا فلو كان مسند اليه
بانه كان مبتدأ او فاعلا يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمفهوم
معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا ولا مسند اليه كما يجيء فثبت الاختصاص
بالاسم ضرورة ومضافا اليه كون الشيء مضافا وجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية مفيدة
للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان الاستقلال المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء
وهما لا يوجدان معا الا في الاسم والتنظيمة فرع المعنوية تحقق عما يتخصص به وبعضه عامل
كالمضاف الفاعل سيجيء في بحث العامل النحوي وبعضه غير عامل كانا وانت والذي
وحرف وهو في اللغة بمعنى الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير
جزء منه ولا مستقل بنفسه وفي الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل بنفسه بالفهم ولا
مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لتفهم حال غيره وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة
صار معنى مستقلا ومعنى اسم مثلا معنى في في قولك سرت من البصرة ابتداء مختص
(لا مطلق)

وما قيل من
اختصاص
التخصيص بالاسم
غير صحيح وادلته
الانتقال من
الجملة الى
الكسرة منه

في تعريف الحرف منه

لا يلزم من موقوفة التعريف بعد الموقوف عليه التسلسل
اللازم من عكسه الاخير وكيفية الدور بالتقرير
اشكال لا فاضل منه

ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآله ملموظة حالها ولذا لا يصح ان يحكم عليه
وبه واذا لوحظ ذلك الابتداء قصد اصار معنى مستقلا بالمفهومية فاما الحكم عليه وبه ومعنى
لفظ الابتداء بالقول ابتداء السير من البصرة وقد في يوم كذا فلما لزم كونه من الحروف
في ضمن معنى الكلم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق لهذا اللفظ معناه فقصد اذن الحرف
ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد بقولهم على معنى في غيره لكنه لما لم يكن قصد اذن ظاهره
من ظاهره عدل عنه الى ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن تعريف الكلم والفعل
فانه قلت انما اريد بالدلالة المطابقية لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث
المستقل والنسبة غير المستقلة فالجواب عن غير مستقل لا بد في دلالته عليه من ذكر الفاعل كما
بينه الشريف وانما اريد التضمنية زاد الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته
على معنى تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى تضمني غير مستقل وهو النسبة
الى فاعل معين وانما اريد الاعم لزم حالزم في المطابقية قلت المراد الاعم وقطعا
فقط مقدر ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في الامتحان وصرح فيما علقته عليه
ان مجرد ورود الاعتراض لا يكون قرينة على المجاز وبعضه غير عامل كما سيجيء
ثم اعلم ان بعد ما علمت الكلمة واقسامها وما يتعلق بها انه من مفهوم العوامل الذي
هو المقصود فنقول للتراخي الزماني لو الرتبي اظهر مراعاة الظاهر الاضمار لسبق المرجع
بعيده لفظا وللتنبيه على المغايرة اذا المراد بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم
وما قيل انما الموقفة اذا اعيدت موقفة قرئ على الاولى فليس على الاطلاق بل اذا لم
يوجد صارف وقرينة وجد ما وقفت هو ما اي شيء لفظا او غيره او حين وسطه
بالتنوين زيادة على قول الجمهور ولا بد منها والا ينتقض التعريف بها الا ان يجيء
ايضا كما يظهر من كلامه لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كون بالنسب او الكلمة
فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على وجه مخصوص من الاعراب

بيان

قوله الكلمة المنقول الاول لغة والثاني اصطلاحا والمقصود
الثاني غير لازم لانه حد لفعل المكلف المتعلق
الى المفعول به اذا قصد موقفة الخ منه

مطلب
في تعريف العامل

لانه التعريف انما يكون للماهية
لا للافراد منه

بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم لئلا ينتقض بيا المتكلم في مثل غلامي
فانه يوجب بواسطة الجملة والاتصال كونه آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس بالاعراب
فيخرج به فانه قيل المراد بواسطة المعاني الخفية او المركبة التامة المقتضية للاعراب
على ما سيجيء فيخرج يا المتكلم بها فانه وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الواسطة
قلت يكون المراد بها ما ذكرنا مما فهم من الاعراب ولو لا لم يلزم فاهم لكن لزم بذكره
الدور لذكره العامل في تعريفه فما يعود الا ان يقال ان هذا تعريف بلفظي يقصد به تعيين
صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز فيه التعاكس نحو القصاص القود والقود القصاص
فلا يرد ما يلزم انه لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا يخفى ان هذا
لا يصح به لانه معرفة العامل لا يحصل الا بمعرفة مجموع اقسامه وكيفية العمل بها وشرائطها
كما صرح به في الامتحان وتفصيل الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وقول التفتازاني
بعد الفعل والمراد بواسطة معنى بالكسر الاعراب فيخرج بها التعريف ما لا يعمل بالاصالة
بل بالحمل على الاصلي من الحروف الجارة الزائدة مثل ربّ والمضاف بالاضافة اللفظية
وان ناب الداخلين على المضاف الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلي
فيلزم ترك ذكر بها فيما سبق لاستغراقه مع كونه من مقاصد الفن ولو زاد بعد قوله
من الاعراب او حمل عليه لاصاب كذا اعترض في الامتحان على تعريف السيد وهي
عاثر آخر ويمكن ان يقال انه اشار الى الخطاط رتبة بها فانه تعريف
وارد خلافا في التقسيم كما يجيء بعد المفهوم من كلامه ايضا في بحث المجرورات في الامتحان
وهي تقتضي الاعراب في الاسماء حال المبتدأ والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة
الجار اليه او ظرفه وهو اظهر تورد المعاني المختلفة عليها اي كل واحد من العاملية
والمعمولية والاضافة حقيقة او حكما وارد على اسم واحد من الاسماء بناء على ان الجمع
اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام الآحاد الى الآحاد فالمقتضي من التحقيقي هو المعاني
كما يشعر به قوله فارنها الى افراده وقوله وهي تقتضي الخ لا تورد وجاز ان اضاف الجزء

اشارة الى ان اقتضائها له بسبب توارد ما عليها فانها اى المعانى المختلفة امور ثبتية
يستند على علايم اى كل امر منها يستند على علامة ظاهرة لكن قد يمنع من ظهور ما يقتضيه
فانه كان حالا فى آخر الكلمة فتقديرية وان فى غيرها فمحلية كما يجى فى الباب الثالث ليتوقف
مثلا اذا قلنا ضرب زيد غلام عمرو فضرب اوجب كون آخر زيد معتمدا وآخر غلام منصوبا
بوسطة ورود الفاعلية اى بوسطة الفاعلية الواردة على زيد وبوسطة ورود المفعولية
على غلام سببت تعلق ضرب بهما تعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع بالثانى واوجب علم ايضا
كون آخر عمرو منصوبا بوسطة ورود الاضافة عليه اى كونه منسوبا اليه الغلام بسبب
تعلقه به فالعوامل تجعل المعانى المختلفة فى الاسماء بسبب تعلقه بها وهى اى المعانى المختلفة
تقتضى نصب علايم هى الاعراب فالعامل يجعل الاعراب بالوسطة وجعل العامل محصلا
وموجبا للاعراب وعلامتا انما هو باعتبار النحويين واتفاق التحقيق الفاعل المغير يعنى
المتكلم والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كانها هى الموجدة على ما هو راى الرحمى وقال
الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان وجعل العامل آلة مبنى على التنزيل ايضا اعلم ان للاعراب
معنيين عام وهو ما اقتضاه عروض معنى بتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو واقع فيما وجد
فيه وجد فى غير الحرف والمضارع والامر بغير اللام والمراد به هنا عند المغنى وخاص بالاعراب
اللفظى والتقديرى وهو ليس بمراد هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفى الافعال اى مقتضى
الاعراب فيها المشابهة التامة للاسم اى لاسم الفاعل كما سيجى التصريح به وفى
المضارع فقط لان سائر الافعال وانما لم تبن وفى المضارع اقوى لانه لا يحتاج الى
البيان ثانيا بخلاف الماضى المقابلة بالاسماء انما اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع
الافراد للمثل كلمة او للتنبيه على تنوع المضارع كالجنس المطلق والمستوفى الى غير ذلك سيجى
او للنظر الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولصورة كما فى صورة دخول اللام عليه
فانه رح فعل مضارع كما سيجى النطاق ومخ وكسما لانما اما الشبه الاول وهو الشبه لفظا فلموازنته
اى المضارع له اى لاسم الفاعل فى الحركات اى فى مطلقها والسكون فى نوعها اولا وبالسكنات

فى عدد وحركاتها وترتيبها وصيغة الجمع اتيا بالنظر الى الافراد او لان كلمة قال المفصل وانما
التعبير بالمفرد لافضى لال المجموعة باللام فليس بعيد هنا اذ ليس معنى الافضى قال بطلان
اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجل اذا جاء واحد بل معناه بطلان
مع ان الجمع فى النسب اليه وكونه بمعنى كل الافرادى فى ان يعتبر كل فرد منه كما ليس من غيره
كضارب ويضرب ومضروب ويدحرج مثل يمثالين من الاصليين واما الثلاثى وهو
الشبه المعنوى فاشمل كل منها اى المضارع والاسم الفاعل الشيوع والانتشار بين المعانى
والاستعمال فيها على سبيل البدل عند ع العموم الشايع فى كلامهم الشبه ذلا عموم حقيقة
فى كل منها او اصل عند الشيوع بعيد والتصريح به اولى والمخصوص فان الاسم اى اسم الفاعل
عند تجرده عن اللام بعيد شيوع بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصص انما
قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالضمير الراجع الى اللام مع كونه اخصر وعلى مقتضى الظاهر
للتنبيه على ان اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبنى على اعتبار كون اللام
حرف تعريف وتوصورة المستلزم اعتبار كونه المدخول عليه اسما وتوصورة لما لا
واللا فالمدخول عليه ليس باسم فاعل فضلا عن المشابهة له بل صلة المعنى والتحقيق على
ما هو راى الجمهور كما سيجى انما لم يقل قلا حرف التعريف لعدم الحاجة الى عند التنبيه
عند التجرد منكم ان فى اختيار اللام اشارة الى ان الاختلاف الجارى فى حرف التعريف
انه الف او لام او كلما جاز فى الموصول ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار
عنده مذهب سيبويه كما فى حرف التعريف نحو ضارب فانه زيدا او عمرا او غيرهما والضارب
فانه يختص بمعين لو اذا كان اللام حرف التعريف او اسما موصولا فانه معرفة يجب ان يكون
صلته معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده عن حروف الاستقبال والحال
قدم الاول لما اختصاصه به بخلاف الثانى فانه يوجد فى الاسم ايضا ولان الاحتياج الى الاول
اشد لعدم تبادر الاستقبال عند التجرد عنها بخلاف الحال فانه المتبادر فلا يشتد الحاجة

وما وقع فى عبارة ارباب علم البيان فى المعانى المختلفة الاضافة
وذكرنا انه على وفق كلامهم وتكلمنا بالمتبادر منها كون
الشىء مضافا فهو ليس مرادا لانه ليس مما يستفى
الخبر بل المراد كونه مضافا اليه وهو ليس بظاهر
منها لعدم الصلة فانها اختلاف المختلف يدل على التخالف
المعنى ويجى ان حد ذلك هو الجر فى غير المواضع الثلاثة
ليس بشىء فسيأتى بقوله اى كونه الخ بيان
المراد وتعريج المقصود على انه لو ذكر الصلة لم
يظهر المراد منها ايضا بلا قرينة كونه معنى مجازيا
التزاما بما كنا ذكرنا فى بحث الخواص ولا قرينة
ظاهرة عندنا تحتاج الى التنبيه ايضا فافهم

متعلق باقتضاه او حالية فاعله لا جروض
والمعنى العارض اعم من المشابهة فيصح التفريع
بقوله فيوجد الخ فافهم

مع انه يوجد فى الفعل ايضا بوجه حسن
المقابلة لما لا يخفى فافهم

فى بيان شبه المضارع كلهم

الى حرف الحال يحتمل الحال والاستقبال فقدم الاول لانه الاحتمال الذي ارجح لتبادره
بخلاف الثاني لخروج زيد ضرب وعند دخولها اي دخول احدها عليه يختص بالاستقبال او الحال
نحو كيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد عن القرائن حالية او مقالية
وهي حرف الاستقبال في المضارع وامس في الاسم وحرف الحال والآن وهنا
فيهما الى الحال لاقتضاء مفهوميها الوقوع والثاني نحو الشبه استعمالا فانه وضع كل
منهما صفة لنكرة بحق اللفظ واما في التحقيق فجزء اول منهما نحو جاءني رجل ضارب او يضرب زيدا
في الاول مركبة وفي الثاني عملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على المسامحة فالمراد بقراءة الوقف على
التجوز باطلاق الاسم الكل على الجزء ولدخول لام الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب او ليضرب
فهذه المشابهة اي المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي تنقل المضارع اي تبعيته للاسم
فيما اي في شيء هو اي الاسم اصل فيه وهو اي ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا استحقاق
الآخر للحركات العاملية وعدم الامتناع عنها لفظا او تقديرا وبقابله البناء اي اثر العامل
كما لا يخفى كما تقتضي تنقل اسم الفاعل للمضارع فيما هو اصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر
هذه المشابهة بينهما مع عموم اعتبر والم يكن مشابهة لكل منهما تامة كما اعتبر قوما
في بيانه وجه اشتراط احد الزمانين في عمل اسم الفاعل حيث قالوا لو كان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة
لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها وضعفت في كلا الجانبين ولانه حينئذ لا يظهر من هذا
الشبه اثر في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل والمقصود من هذه التشبيه الجمع بين الشيئين
في امر من غير قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثل التعاكس كما يظهر ذلك من تتبع كلامهم
فاء ايه بين بالاصالة فاذا قلنا الذي يضرب فلان او جاء الذي هو يضرب منطوق بالواسطة
المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اي بعد علمت مفهوم العامل وما يتعلق به ان العامل
المراد به ما يبغي الاصلي وما يلحق به لذكره في الاقسام ولذا اعادة حظر اولانه يراد به
فيما سبق

فيما سبق المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ما يكون للساء
فيه حظ ولا يكون معنى يوقف بالتنقيب وهو اي اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي
في الاصطلاح هو الذي يتوقف اعماله مخصوصة على السماع والمراد به اللغوي فلا دور
ولا يمكن ان يذكر في عمل قياسية موضوعها غير محصور وليس المراد به ما يتبادر من
ظاهر حسب اللغة من سماعية صيغته اذ قد يكون ما صيغته سماعية قياسيا
يذكر القاعدة الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سيجيء وانما قدمه على القياسي
عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده المقصود هو نشأ بالحجري الاحكام عليها
بالحصار بها بخلاف افراد القياسي فانها اكثر بعد امكان تحقيقه ولان من اقسام
القياسي ما يتوقف معرفته على معونة بعض اقسام السماعي وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض
اسماء الافعال والمضاف معنى واللام التام بالاضافة ولان الفعل وشبهه ومعناه
[illegible] كما سيجيء
[illegible] متعلق على
ما سيجيء اليه فلا بد من معرفته اجمالا قلت ان الفعل من حيث المعنوية معلوم
فيما سبق ومن حيث الصيغة من العرف الذي يتعلم عادة قبل النحو وكذا الشبه بخلاف حرف الجر
فانه غير معلوم قبلا اصلا ومعنى الفعل وان كان غير معلوم منها الا انه اخر للاطراد وانما قدم
سائر السماعي فللاطراد لحرف الجر وهو اي السماعي ايضا اي كالمنطق على نوعين عامل في
اللام وعامل في المضارع والعامل في اللام ايضا اي كالسماعي على قسمين عامل في اسم واحد
وعامل في اسمين اعني المبتدأ والخبر في الاصل اي قبل دخول العامل وبسببه بعد دخول العامل
اسما وخبرا له اي يسمى الاول اسما والثاني خبرا له والعامل في اسم واحد قد يكون بحوله
واحدا او لكونه اكثر استعمالا او لغير فائدة ولما مر انه تقديم غيره على القياسي للاطراد له
حروف تجره اي اسما واحد اسما فالمناسب عملها المنطقي عملها المعنوي في الاصلي

مطلب
فی تعداد حروف الجر

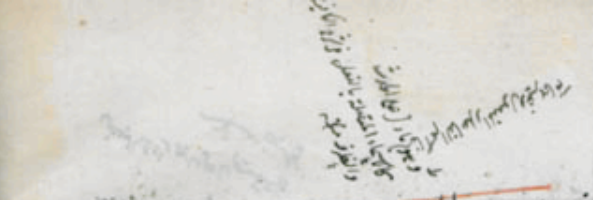

ولکحال علیه فی غیره تسمی حروف الجر وحروف الاضافة لوجود معانی فی مفهوریها وهو ما یتم به
لافضاء الفعل او معناه الی الاسم او الماقوی به او تحل علیه وهی عشرة والباء هو للالصاق
ای الافادة لصوق امر الی مجروره وهو اما حقیقی نحو به داء او امکنت الحبل بیدی
او مجازی نحو مررت بزید ای التصق مروری بمکان یقرب لالتصاق منه بزید ومنه
القسم ولذا لایذکر بعده وهو یستلزم المصاحبة بلا عکس فاذا قلت اشتریت الفرس
بسرجه لایلزم ان یکون السرج ملصقا به حال الشراء اذکره فی الامتحان ولما کان الالصاق
اصلا وغالبا کما ذکره فیه ولذا اقتصر سیبویه علیه الکتفی به ولم یذکر سائر معانیه ولان
المقصود الاصلی بیان العامل لا بیان معانیه قدمه لبساطته ولکثرته فی الاستعمال ولعموم
خروجه عکونه حرف الجر ولذا یکسر دائما لیوافق عمله بخلاف اللام فانه یخرج عنه ویکون للابتداء
واللام ولذا لایکسر فی المضمر الا فی یا المتکلم وهی للابتداء فی المکان بلا خلاف وفی الزمان ایضا
عند الکوفیة کقوله تعالی من اول یوم خیل علیه حتی ایراد الی او ما بعده فلا یرد ما قیل
نحو اعوذ بالله منه ای التجئ الیه منه فیه انه لا یمتنع فی نحو من التفضیلیة ذکره فی الامتحان
واجاب عنه بعض الکمل بان عدم التمشی هو اذا مثل زید افضل من عمرو وفی تقدیر ترقی الفضل منه
الیه واقول المنع مکابرة والتقدیر بما عدا غالبا ولما کان هذا المعنی غالبا فیها حتی قال المحققون
انه لا الافضل والبواقی راجعة الیه ذکره ابن کمال الکامل فی الاصول الکتفی بذکره وقد عرفته آنفا
مقصوده بیان العامل لا استیفاء المعانی قدمها لیناسب معنا ما فی الجملة والی هی للانتهاء
فی المکان نحو خرجت الی السوق والزمان نحو اکلوا الصیام الی اللیل بلا خلاف وفی غیرهما حتی تلیها
الیک ای منتهیا الیک ولهذه الیک لم یذکر کونها بمعنی مع کقوله تعالی ولا تاکلوا اموالهم الی اموالکم
لان ذلک مع بل الحق کونها علی معناها بتضمین منع الضم کما ذکره فی الامتحان ولو سلم فانما تکون
قد مر ما علی نحو لما بلغتها لم ولم یذکر حتی معها مع کونها بمعناها کثیرة مجیئها بمعنی مع لانها
لا تدخل الا علی المظهر فلا یستحق التقدیم علی ما قدم علیها وهی للبعد یذکر البعید تنویها لها مع

سواه ذکره الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة اي التعدية بشيء عن شيء الى شيء آخر
وهي اما تكون حقيقة بزوال الاول عن الثاني ووصوله الى الثالث كرميت السهم عن القوس
الى الصيد والاول عام لها وما كان بالوصول بلا زوال كما ذكرته عنه العلم او بالزوال وحده
كما ذكرته عن الدين كما ذكره في الامتحان قد ذكرنا بعده للاظهار وما ذكره واخر عمرو بالاخرين
فانما هو بالتعميم لما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة كما صرح به الفاضل العصام وقد ذكرنا سببها
على انه قد يجوز استعمالها في محل واحد بالاعتبارين نحو ستاه عن القبيحة اي بعده عنها
على الاراءة ويجوز زيد بمعنى ستاه عن جريمة القبيحة قال مولانا السروري يقال خرجت عن البلد
اذا ابتدا الرجوع اليه ومن البلد اذا لم يرد وعلى هي للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء حقيقة
كزيد على السطح او مجازا كعليه دين كان ثقله يحمل عليه فترقى على اللام هو كونها للباط
لمناسبتها لها في انها قد يكونا للعين نحو رميت عن يميني ومن عليه وتجيء بمعنى عن كقوله
اذا رضيت علي بنو قشير اي عني لعمر الله العجبي رضيا والام هي للتعليل اي لبيان علة
ترتب ما قبلها كضربت للتاديب او خارجا كرجت لمخافتك لم يذكر كونها للعاقبة كقوله تعالى
فيكون لهم عدوا وحزنا ومثل لد والكلوت وابنوا الجراب لانه من المحققين على انها للتعليل
بمعنى انها ذكره في الامتحان والتخصيص اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه للجرور اما باعتبار
فعليته نحو الجمال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل للفرس والسبب نحو الابن
لزيد فليس معنى الاختصاص الحصر كما ظن فقيل المدرسة مشتمل على حصر الحنفية بناء على ام الاختصاص
كما ذكره الفاضل العصام بل الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند
كالتوكل على الله فيلزم عليه اما التزام التكرار او بيان الوقوع بتخصيص عمومين عدلين
المعنيين بالذكر تنبيه على انهما الاصلي والغالب فيهما فلا يرد ما على في لبساطتها وفي هي
للظرف اي لظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه
قوله ولا اصلبنكم في جذوع النخل فان التحقيق انتهاء للظرفية فيه على قرب من الاستعارة
بتشبيه المصلوب في الجذع بمكث المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى على على حال بعض الكمل

اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح لفي وعلى منه قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك
قدمها على الكاف مع بساطتها لانه لا يدخل على المضمر الا على قلة في المرفوع نحو انا كانت وبكونها
اسما بمعنى المثل ولانها لم يكسر ابدا بخلاف في والكاف هو للتشبيه نحو زيد كالاسد قدمه على حتى
لبساطته ولانها ح لا يدخل على المضمر اصلا وحتى هو للغاية نحو اكلت السمكة حتى رأسها
ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه عاملا اصليا قدمه على رب ورب هو للتقليل
اى لانها تكون رب رجل كريم لقيته وب تعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو
ضربت تال يلعنه القرآن قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء والتاء
من الواو ولوجوب انحطاط رتبة النوع عن رتبة الاصل اخر الواو بالباء والتاء
ولانها لم يكسرا ابدا واو القسم وتاؤه ولم يذكرا باؤه لما عرفت فان مقصوده بيان
العامل المضمر وانه داخل في الالصاق قدمها على حاشا لانه قد يخرج عن الجارية نحو قاموا
وحاشا هو للاستثناء اى للاستثناء ما بعده عما قبله ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى
منه نحو قرأ القوم عمرا حاشا زيدا اى هو منزه عن ضرب عمرو وهو نحو ما قام الا زيد كما يشير اليه
على هذه ومنذ لانه دائر كما في الخروج عن الجارية لكنه لا يخرج عن العاملية بخلافها
وقد قدمه مع انهم قالوا انه اصله منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على
امناذ فلغته ولانه لغة عامة الوب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما عرف به
الفاضل العدوي على انه قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب المغني انه لم ينقل عن العرب
ومنذ هنا للابتداء اى لابتداء زمان الفعل حال كونها في الزمان الماضي بمعنى انه اذا اريد
بما بعدها الزمان الماضي فمعناها ان مبتدأ زمان الفعل مبتدأ او منقضيا هو ذلك الزمان
الماضي لا جميعه كما اذا قلت ما سافرت مذ البلد او ما رأيته مذ سنة كذا ولم تكن في تلك
السنة يكون المعنى مبتدأ ما سافرت او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن
واما اذا اريد بما بعدها الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بأن مضى بعضه فمعناها
ظرفية لفعلها مع التي هي كما اذا قلت ما رأيته مذ شهرنا او يومنا وكنت في ذلك

الشهر

في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى بجميع زمان عدم رؤيتي هو بهذا الشهر او اليوم الحاضران
اتم لانها لما لم يتقضيا بعد لم يمتد زمان الفعل الى ما وراءها فلا يصح اعتبارها مبدأ له وذكره في الاشي
وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدها خبرا فرد البيان
استطرادي قدمها على خلا وعدا لانها تجر بهما على الجارية اقل بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه
لتقدم الخاء وعدا بها للاستثناء وتكونان فعلين وهو الاكثر بحثي التفصيل في بحث المستثنى
قدمها على لولا لانها تكون بها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا هي للامتناع بشيء
لوجود غيره فانها تجر بها اذا اتصل بها ضمير كما ورد في بعض اللغات نحو لولاك لهلك عمرو
فيسيبويه تتصرف في العامل لئلا يلزم التأويل في الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر بمعنى
غير لان منزلته لانه في المثال واقع موقع لام التعليل فانه للمعنى لم يهلك عمرو لوجودك
ولا اخفش تتصرف في الضمير لانه الاشتمال جاء من قبل فهو احق بالتأويل فجعل مستعارا
للرفع كما في قولهم ما انا كانت والا لكنت لولا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا
والمقرر بها بالنسبة الى من قدمها عليه لانها تكون بها حرف جر وانها كان مشروطا باتصال الضمير
بها لكونه للغالب الكثيرة بخلاف ما الاستفهامية وكي فانه يجر به اذا دخل عليه ما الاستفهامية
هو للتعليل نحو كيمه فعلت اى لاى غرض فعلت وبدأ بها لكونه حرف جر حذف الف ما كما قدم
وعنه قال الدماميني في شرح التسهيل انه فيه ثلثة اقوال اصحها انه حرف نصب دائما
وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما وهو قول الاخفش والثالث انه
يكون حرف جر تارة وناصبا للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ولعل هو المرجح
فانه يجر به في لغة عقيل ولذا اقره بضم العين معتمدا ذكره الدماميني كقوله فعلت
ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابى المغوار منك قريب ولابد اى لافراق حاصل
لهذه الحروف اى لحروف الجر متعلق بفتح اللام ولو محذوفا والظاهر لابد الظهور
تعلق الجار به وكون شبه مضاف قال الرضي يجب صرفه مثله عن الظاهر بجعل الظرف

فعلى هذا يكون في قوله مرفوع المحل نائب او يجوز بتسمية المحل بالمحل المجاز والتعميم راجع الى المجرور فقط لقربه فح لا يجوز ولا يجوز فيه على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد **ويجوز تقديم** **ما عدا هذا** اى ما يكون نائب الفاعل من الجار والمجرور على متعلقه نحو بزيد مر لانه معمول ضعيف يعمل فيه العامل ايمانا وجد ودلالة من قبيل الظرف وهو كما تقدم فيما دخل فعالا بد من الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجئ في بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني في شرح مختصر الاصول ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا ومجرورا لا يجوز تقديمه على عامله فيقال بزيد مر ورد بانه ذكر في قوله تعالى ام لهم نصيب او لهم كانت عنه مسؤلا ان عنه فاعل مسؤلا قدم عليه وقد يجاب بانه ظرف فان كان المتعلق المجرور فهو لا اصطلاحا خاصا عاما فاكتفى به عما يشاركه او المراد به العام على الحادث فيعمهما ناما كل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر متضمنا في الظاهر والمجرور اى مفهوما معناه منهما فاسميا اى الجار والمجرور في الاصطلاح خرجا مستقرا فيه لاستقرار معنى العامل وعمله وضميره او نائبه فيهما اما الاول فظاهر واما البواقي فبانتقال كل منها منه اليها لفظا او معنى فقد يقع كما تقدم لا يجوز نحو زيد في الدار اى حصل او حاصل وانما لم يكن كذلك اى انما لم يكن المجرور فيه عاما متضمنا فيهما او لم يجز حذف متعلقه الجار ونوعا ما اسميا نظرا للغوا اى فضلة تستغني عنه ابدا في الكلام لعدم انتهاء معنى العامل منها وعدم انتقال شئ من الامور الثلثة منه اليها ولا لها اعراب في انفسها واما الثاني المحل فللمجرور فقط لما سبق نحو زيد في الدار اى اكل او اكل بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها فكالمذكور والفاعل مع المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة نكذا مع الخاص المحذوف بها هذا هو المشهور وقيل انه مع الخاص المحذوف بها يكون مستقرا ومررت بزيد ووجد زيد في الدار وقد يحذف الجار وهو اى حذف الجار على نوعين قياسي اى مضبوط بضابط كلي بحيث اذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه وسماعي اى غير مضبوط بضابط كلي بل يحتاج الى السماع في كل جزئي فانما يسمى

في

مطلب
ويجوز تقديم ما عدا هذا

مطلب
في حذف المتعلق
واما متعلق الفعل فلا يحذف فضلا عما يعم فلا يتصور كونه كالمتعلق به ظرفا مستقرا اه

باعتبار كونه عاما في العامل منها خوفا من الالتباس بل احتياج اقترانه منها الى قرينة اه

مطلب
في بيان حذف الجار

في تتمة مواضع الموضع **الاول** المفعول فيه فانه يحذف في لا يقدر الا اتباع لتساويه ويجوز الفاضل العصام تقديره ايضا منه فيكون اى قياسي اى كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما كان او محدودا اذا الاول يجوز فهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر وانما انتصابه بتشبيهه او معناه وان لم يكن ذلك جائز فمعنى مبهما فيما يحمل عليه والثاني يحمول على الاول للاشتراكهما في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما الاول للاول والثاني للثاني او كان ظرفيته مكانا مبهما للدليل على الزمان المبهم للاشتراكهما في صفته المبهمة وهو ما ثبت له لكم بسبب امر غير داخل في مسماه بل خارج عنه فهو مبهم فوقانه يستعين الاسم بذلك الخارج وتبهيمه فسره بالنكرة ورد بانه غير مانع لدخول نحو سرت وسير عليه فرسخ فيه ومنه ومن الحدود وقيل وغير جامع ايضا لطرو نحو خلعك عنه ورد بانه الجر بانه الست بمثل غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة وتبهيمه فسره بما لم يعتبر له حد ونهاية ورجح منه الامثلة دير الممسوحة مع انها قد يحذف منه في وجيب نحو يستثنى منه مثل هذا جانب وذلك كم يسكن الحص مسكنا واختيار ما هو المرضي عند ابن الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب الصواب في استثناء ما استثنى وابن الحاجب سكت عنه مع انه لابد منه كما ذكره الرضي كالجهات الست ومعنى امام وقدام وخلف وبين ويسار ويمين وشمال وفوق وتحت جلست امامه فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه اذا وجه انسان او غيره واذا تحول ووجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام والوجه غير داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره وكذا جلست عندك فان تسمية المكان بعند بوقوعه حول المخاطب او ما في حمايته كداره وبلدته اعاد الجار ليتعين العطف على الجملات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس بصحيح اذ يلزم ح كونه من ظروف الست وليس كذلك وله اى يجئ عند الآلة مختص بالمفرقة عليه ولذا غيره وبسط بكسر الباء بمعنى بين قال في مختار الصحاح كل موضع يصح فيه بين فهو وبسطها بالكسر متفاوت حلت وسط القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء ونحاء والثلثة الاخيرة بمعنى الجهة وتطبيقها بالمثل

بعضها فوجوه والآخر كعدت في الضرب جنبا فم ان المراد بوجود احدهما في الوقوع او
الفاعل فلا يرد ان مثل ضربت الضرب ايقاعا للمصدر صحيح وان يوقعه الثاني فالمقارنة
ليست مما لابد منه لوجود ها في قصده وجه الكثير الذي يط حصول المشابهة للمصدر بسببها
فيتعلق العامل به بلا واسطة تعلق المصدر نحو ضربت زيدا تاديبا له اى ايقاعا للادب
عليه فان زمان وجود الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب
عليه فاذا قيل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل العصام بانا هذا
مم بل هو احداث الالم وما يليق بالشخص والضرب سبب وسيلة به كالشرب والتنفس
وغير ذلك بخلاف الكرسي لانه لعدم الاتحاد في الفاعل وجلست اليوم لوعدك غدا لعدم
امس لعدم المقارنة في الوجود وفي هذين الموضعين اى المفعول فيه والمفعول له المذكورين
اذا حذف الجار نصب المجرور انتهى بقي انه اذا كان نائب الفاعل ويرفع انه كان نائبه يعني لا يبقى مجرورا
لا قياسا ولا شذوذا بالاتفاق ثم ان الرفع على النيابة وقوعي في الاول وفرضي في الثاني
لما تقرر عندهم انه لا ينوب مناب الفاعل والثالث من المواضع الثلثة ان بالكسر
وان بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما فالجار يحذف منهما قياسا لتخفيف الشغل الحاصل بالطول
لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير المفرد نحو قوله تعالى عجبت وتوالى ان جاءه الاعمى اى لان
جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا اى لان المساجد لله والسماعي
فيما عدا هذه الثلثة فيما سمع من الوجوب فيحفظ ولا يقاس عليه ثم اى بعد بيان مواضع حذف
الجار القياسي بعد الحذف قياسيا وسماعيا فرق غير الاولين من السماعي والشائع
من القياسي اذ في الاولين لا يبقى مجرورا اصلا فاتفاق تمام ان يوصل متعلقه الى المجرور
فانه تظهر الاعراب المحلي فيه نحو ان كونه مدخول الجار وهو المانع من الوصول والظهور
وانتم بظهر في الثلثة لما نع آخر منه ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه
لانه الغالب في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ما لم يدل دليل على خلافه وذهب الخليل والكسائي الى ان القياس

على استدراك المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوقع الكلام السابق بتقضيه
فطلب افادته بما بعده ذكره الفاضل العصام وفسره الفاضل الهندي بطلب ذكر السامع بدفع
ما عسى ان يتوهم وردّه الفاضل العصام بانه المستدرك وهو المتكلم هو يطلب ادراك
ما فاته لانه يطلب ادراك غيره ما فاته وهي منع بين متغايرين فيما اذا كانا مع فقط
نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا ايضا نحو ان زيدا لم يحج ولكن هو يصلي
وهو فيلزم ما لا يخفى فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل كبيت الشباب يعود يوما وعلى الهام الغير الواجب
كقول منقطع الرجاء اليت لي مالا فاحج منه ولعل هو للترجي اي لانشائه هو ارتقاب شيء
لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو ارتقاب محبوب كما مر نحو لعلك تعطيني والاشفاق وهو
ارتقاب مكروه كما مر نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي ورضي به المحقق على ما هو الظاهر
او اكتفى بما هو الغالب حيث لم يتوقف الاتي في بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب
كما يشعر كلام صاحب الكشف حيث قال ولعل للترجي او الاشفاق قال المحقق المعاني
العلامة التفتازاني في شرح الكشاف ان ترجيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد
يكون من غيرهما كما يشهد به مواردا استعمال حيث قال ثم قال الزمخشري انما تعلق اذا وقعت
في كلام علام الغيوب تكون للرجاء المخاطبين عند سيبويه وهو الحق لان الاصل في الكلمة
ان لا تخرج عن معناها بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القرآن قد تكون
للاطماع وبينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني انها للاطماع في مثل
التحقيق والتغيير عن التحقيق بطريق الاطماع انما يدل على انه لا خلف في اطماع الكبراء
اولئك على وانت كلام العظماء اولئك بنسبة العباد على انه لا يتكلموا على العبادة وقيل انها
للتحقيق كما في ورد الرضي بانه منقوض بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فانه قد وقع ولم يتذكر
واجاب عنه الفاضل العصام بان المتوقع احد الامرين ويحتمل انه حشى وان لم يتذكر
ثم ان العلامة التفتازاني قال ما كان منها بمعنى لعل الاطماعية قطعي الحصول وما قبلها مما يناسب
ان يعلل بذلك بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها نحو ابره الابتاري وما عداه من ائمة
العربية انها لعل قد يكون بمعنى كي حتى حملوا عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان اطماعا

مثل لعلكم تفلحون او لانتفاء لعلكم تشكرون ولعلكم تتقون وردّه المقص بعين صاحب الكشاف
بان جمهور ائمة اللغة افتصروا في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق وبان
عدم صلاحيتها للمجرد عن العلية والموضعية حاصل وقع تعليلا بالاتفاق الا ترى انك تقول دخلت على
المريض كما عودته واخذت المآخذ الشريفة ولا يصلح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطب
وابو علي ورد بها آيات متعرض بقوله ربما يدريك لعل الخ قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب
عنه الفاضل العصام بانه يصح حمله على الترب في النظر فالمعنى اني شيء يجعلك دار يا عجبا
يحصل قربانيا نهاي نفرك فيكون فائدة هذه الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل قد تجيء
للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد قائم ولا يتقدم عمولها اي هذه الحروف عليها للابطال
الصلة فقط وانما قيدت بها لانها حرف موصول كما مر المصدرية ومدخولها صلتها وشيء من اجزاء
الصلة لا يتقدم على الموصول لكون كالجزء الاخير وقيل تجيء في الفعل لكونه بائنا وهذا
غير ملايم لما ذكره الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم ولها صدر الكلام وجوبا اي الكلام
الذي دخلت هي عليه مقصود الذاته كان زيد قائم اولا كقال زيد ان عمرا قائم لتعلم فما قول
الوصلة انه مما اتى فيه من اقسام الكلام تاكيدي ام تشبيهي ام غيرهما والما قول الفاضل العصام
في وجه وجوب صدارة ان ان الجملة في المثال فاعل مضمون لها لانها حروف تحقيق فان زيدا
قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم على الفعل فمنظور فيه غير انه المفتوحة
وما لم يرد هذا الاستشكاه قطعا وجوب عدم الصدر لها الذي هو المقصود افاده بقوله
فلا تقع الصدر اي صدر الكلام اصلا اي لا بالنظر الى المدخول لانه خرج عن الكلامية وصار
في حكم المصدر ولا بالنظر الى الكلام جعلت معه جزءا منه كما في مثل محمدي انك قائم للابتسار
بالمكسورة لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على بعض اللغ لان الصدر
موضع المكسورة والمذكور بعدها يجوز ان يكون خبرا آخر او ظرفا لخبرها وتلخص ان الحروف
المذكورة حيثما الكافة فتلغي اي يبطل عملها وتدخل على الافعال والاختص بها كما تختص بها
بدونها اذ لا يلزم ان يكون مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو زيد ضارب

بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة عنه صرح به الرضي ورضي به الفاضل العصام
فتكون ظرفا ولذا احتاج الى كلام مستقل يحمل فيها لانه اى ما بعدها فاعل لاختصاص ما
المصدرية توقيتية اولا ولذا اظهر وانما قيدها بها اولا لانها لو لم يرد بها التوقيت
لم يحتج الى ايرادها لحصول المصدرية بان كما لا يخفى بالفعل لفظا او تقديرا عند سيبويه ونعم
الاسم ايضا عند غيره وانه كان قليلا نحو يقوم في الدنيا مالدنيا باقية قال الرضي وهو
الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اى ما ثبت ان زيدا قائم عند على وفق ما قاله الرضي انه
صلتها ماض مثبت او منفي لم يغلبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة ثبوته او
اشارة الى توقيتية حاد مصدريتها وبعد حرف الجر نحو عجبت مما انك قائم الزم كونها مصدرية
مفردا وبعد حتى العاطفة للمفرد على المفرد عند بيانه للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما
صرح به العلامة التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله في شرح تهذيب الكلام الاتي في اشارة
الى وجه الفتح بعدها او احتراز عن العاطفة للجملة على ما يشعر به قولها كلام السكاكي في بحث
العطف وكلام علامة المذبور قبيل التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط
العطف بحتى الذي ذكر في محله لا يتحقق في الجملة على انه لو تم الثاني لكانه ما بعدها مما يجوز فيه
الامران فافهم نحو عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ الاسميتين لدخول الجارين في حرف الجر
لانها حينئذ يكونان مبتدئين وانه يجعل جملتها خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف ليصح الحمل والمضاف
اليه لا يكون الا مفردا فتامل نحو ما رأيته مذ انك قائم وحيث جاز التقدير اى تقدير كونهما
مع جملتها جملة وتقدير كونها معربة مفردا والمراد بالجواز ما يجامع ترجح احد الظرفين فلا تنافي
الخلو عن الحذف ارجح ذكره الفاضل العصام جاز الامران اى الكسر والفتح كانت التي وقعت
بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة نحو من يكرمني فانا اكرمه او اذا انا اكرمه فان كسرت
وهو الارجح لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير وان فتحت فالمعنى فاكرامي
اياه ثابت فانا مع جملتها مبتدأ محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال الفاضل العصام
فيه انه تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى فثابت اكرامي اياه ثم قال ومع هذا بحث وهو انه تقديم
الخبر لما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة ينبغي ان لا يجوز حذفه لانه التزام ما لم يلتزم

وهو

وعلى كلا ميه في المحشين مولانا حسن
جلبي على المولين سلمه

وهو وقع الالتباس يفوت به وجوزه الفاضل الجامي كون التقدير محذوفا وانى اكرمه فيكون
الخبر محذوف مبتدأ غير لهم عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف قبل الحاجة وانه
لم يرد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء لان محل الشيء جزاء يفيد كونه جزاء فلا يقال ان ضربتني
فانا ضربتك جزاء لان الفاء ضربتك بل يقال ان ضربتني ضربتك **وتخفف المكسورة** بحذف النون المخففة
مع كثرتها للثقل الشديد وكثرة الاستعمال فيلزم حين الالغاء عند سيبويه ولا يلزم حين الاعمال
لان اللام الفارق بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال مطلقا
عند الحاجب لان الفارق بالعمل لا يحصل في التقديري والمحلي وانما في اللفظي فلا طراد
اللام عند عدم قرينة معينة عنها نحو ان زيدا لقائم في جواب النفي كان زيدا لن يقوم واقتضاء المقام الاثبات
كقولك عند المدح وان بالك كانت ام المعاد هي والمتبع عند وجود ما صرح به الفاضل العصام
ثم ان المراد بها لام الابتداء كما هو المتبادر ومذهب سيبويه والاخفشين وغيرهم وقيل لام
الاخرى اجتلبت للفرق لما مر بها يفعل غير فعل المبتدأ على ما هو مذهب الكوفيين كما سيجيء
نحو قولك شتمت يمينك ان قتلت لمسلما وعدم التعليق بها في باب علمت كما في المثال
الاتي فافهم في بحر الفظا او معنى اى المكسورة المخففة ولا يجوز دخولها على كما ولا على ما بينها
كما يجوز قبل التخفيف ويجوز الغاؤها اى ابطال عملها اى هو الغالب لغوان بعض المتبرين
مخففة الا نحو كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولذا لم يعترضه و دخولها مبتدأ وخبرها على فعل
من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة والافعال القلوب اللازم بالكلية عن اصلها
الذي هو الدخول عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما او الاعم فيجوز ويكثر عطف دخولها
على اللام يعني انها لو دخلت على فعل ما بنا على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل متروكا
للاية لا يدخل على الكسر اصلا ولم يجعله عطفا على الغاء هما مع القرب والظهور للاشعار
باعتبار مذهب الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لندوره او شذوذه كالمعدوم
كذا في الامثلة نحو قوله تعز وان كانت لكبيرة وان نفسك لمن الكاذبين ويجوز دخول اللام
على خبر الناقصة الداخل عليها المكسورة المخففة كما في التسهيل لانه الخبر وانه كان لما لغفلة
اللانة المكسورة معنى او معنى انه كان زيدا فانا ان زيدا لقائم صرح به الرماني في شرحه

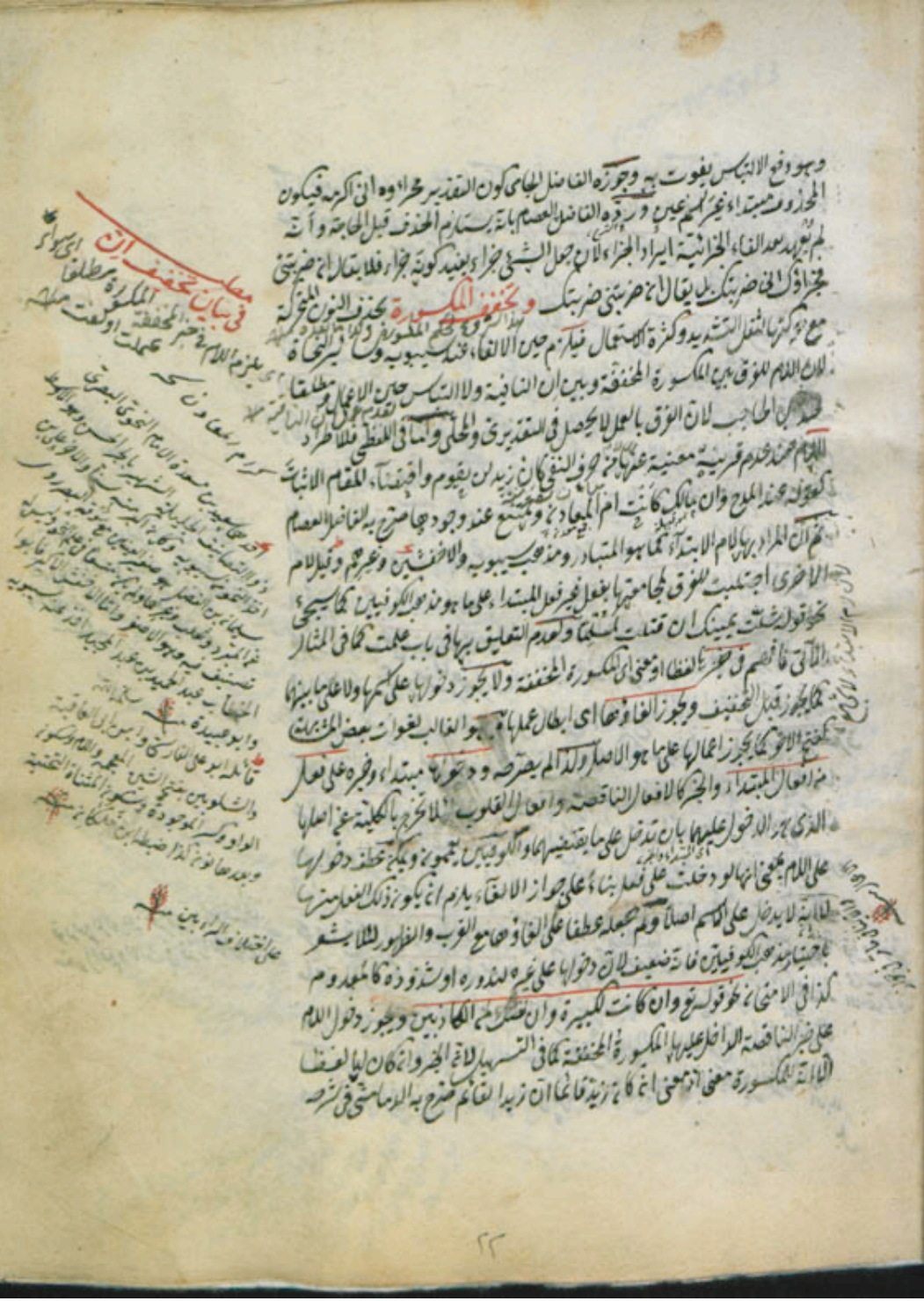

وكذا المفعول الثاني لباب علمت ولذا لم يعلق بهو بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو دخلت
على اول مفعوليه ولما دخلت هنا على ثانيهما ونصبت اولهما لعدم المانع لزم ان ينصب الثاني
ايضا لامتناع الاقتصار كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فتعمل

مطلب
في بيان تخفيف المفتوحة

المفتوحة في ضمير
شان مقدر وجوبا لانها اقوى من نظائرها المكسورة العامل جوازا ولم يوجد عملها في نظائرها
فقدر في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف المكسور ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل ما فيما ان
التحقيق حقيقة كالعلم والتبين او ظنا كالظن بمعنى انها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون
ذلك الفعل مترددا فلا يرد مثل قوله تع وآخر دعوى هم ان الحمد لله رب العالمين ومثل ما تي في قوله
تع اني علمت ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى تعسف بحمل اللزوم على الغلبة او بقصد اللزوم
المتبادر في التحقيق وهي وان لم تقتضيه بل الاولوية الآتية تستلزم التزام رعاية هذا القيد

واما التي كان قبلها فعل التحقيق المحقق فلا
تحتملها لان الفعل المقدر بها يكون بها للقطع
والرجاء غير متوقع به فلا يناسب قبلها التحقيق

الاستقراء ثم التي كان قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق بسبب الالفة على
الوقوع والناصبة باعتبار عدمه لعدم التيقن نحو علمت ان زيد قائم اي انه وقد دخل ايضا
يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال مبتدأ او لا معتمدا او لا اشرطا او دعاء
اولا اي يجوز كونه مفسر ضمير الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونه اسمية
ولزوم كونه اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية
كما صرح به الرضي فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم ويلزمها مع الفعل المتصرف
غير الشرط والدعاء اي مع دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة نحو من السين لاوعا
دلن ولم والما وان نحو علمت انه لا تقوم بالرفع اي انه وثبت ان لا تقوم وقوله تع احسب
ان لن يقدر وقوله تع ايحسب ان لم يره وظننت ان لما تقم وعلمت ان تقوم او التنوين
نحو قوله تع علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقوله واعلم فوك المرء يبنفعه ان سوف ياتي بكل
ما قدرا او قد نحو علمت ان قد يقوم لئلا يكون مفسرا للعوض من المحذوف والفرق بينها
وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها الا بينها معه بتاويل المصدر
والفعل بها ينافيه الا بلا ولانها لضعفها لا تقوى على العمل بالفصل الا بريا فجازها بالكثرة
دورانها تد خل في مواضع لا يدخلها احواتها نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بينها

بل

قوله فعلم المراد جملة معترضة والجملة بعدها
منصوب العلم والالف في قدرا للاشباع

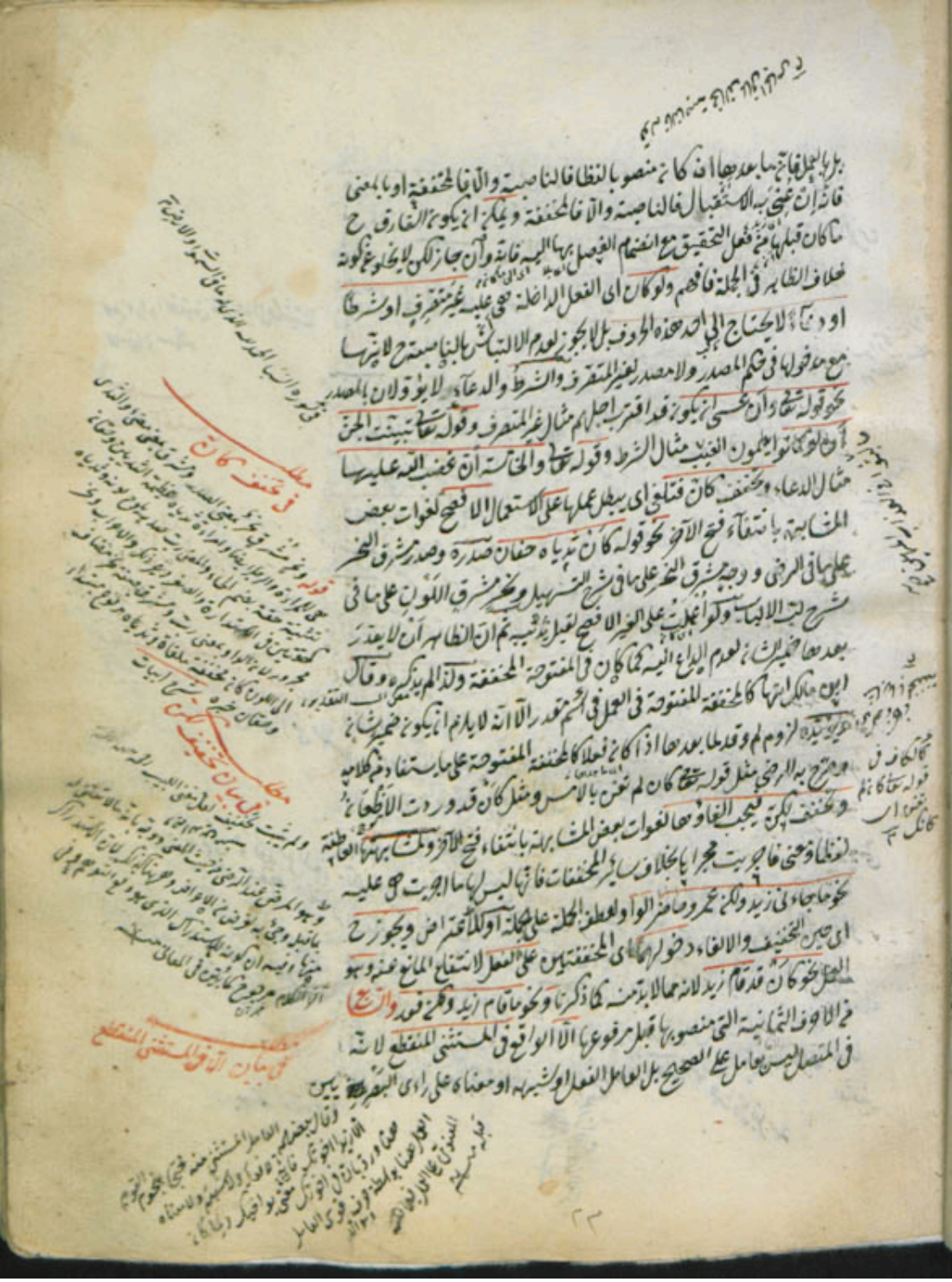

وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول فمتعدد والمعلوم متعدية عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم كمثال المتن او المراد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها بالاتفاق المتأخرين فيقدر له الخبر في الاغلب كجاءني القوم الا حمارا اي لكن الحمار لم يجئ وقد يقدر

والثامن من الثمانية **لا** الكائنة **لنفي الجنس** اي لنفي الحكم عنه ذكره في الامتحان

فالاضافة لادنى ملابسة وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة لامتناع تاثيره في المعرفة لعدم الجنسية مضافة او مشبهة بها لانها لو كانت مفردة حقيقة بنيت على ما تنصب به كما سيجئ غير مفصولة عنها اي لا لانها لضعفها لا تؤثر مع الفصل مثال المضافة كقولك لاغلام رجل جالس عندنا ظرف للخبر على ما هو الظاهر قيده به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي الجلوس عن جنس غلام رجل وانما لم يجعله خبر الجملة مستغنيا بالظرف عن العائد في نحو زيد ايضا ويحتمل ان يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى تعدد الخبر وكونه ظرفا ايضا ومثال المشبهة بها كقولك لاعشرين درهما لك **والقسم الثاني** وهو ما كان مرفوعة قبل منصوبه نحو فان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي لكن مشابهة ما اكثر لانها تنفي الحال كليس بخلاف لا فانها للنفي المطلق او المستقبل والدخول اي دخولها على المبتدا والخبر قال الفاضل العصام ومن قال ارجع وجوه مشابهة ما دخول الباء في خبرها كما في خبر ليس رده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلعل ثم اعمل ما او غيرها مشابهة بليس وشرط عملها ان لا يفصل بينها وبين اسمها بان زائدة عند البصريين وتسمى عاملة ولا نافية مؤكدة عند الكوفيين ولا فنفي النفي اثبات وفي هذا اختيار لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعى في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل هي في لا اولى منها في ما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النجاة حيث لم يذكروا في عمل لا ما ذكروا في عمل ما لانتفاء ما دلالة والتعريج اولى وما قاله الفاضل الجامي نقلا عن الغير اقول ان لا تزاد مع لا في المستقبل لم ليس بوجه وجيه لان الشرط عدم زيادتها فلا يقتضي الوجود في الاستقبال بل في الامتناع على ان الموجب عدم الوجود لا يستلزم عدم الوجود والزام عدم تنه ولا يجوز هما مطلقا خلافا

خلافا للبعض فيه ولا خرق في الظرف فيما عدا ان ولا يفصل بينهما اي بين ان والخبر بمعمول الخبر وان لا ينتقض النفي اي نفي الخبر لا نفي البيت مثل ما زيد شيئا الا شئ اذا انتقاضه لا يضر عملها بوجوده قبله وامكان التبعية للمحل بالقيد بها لانه لو انتقض بغير معناه لا يبطل عملها بل يعمل فيه نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائم ولا رجل غير حاضر قاله الفاضل العصام ولعل وجهه ان العمل يأبى بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال الرضي ينتقض بما بمعناها فانها تشبهها في ابطال العمل واقول كيف لنذوره وشرط في لا معها اي مع عدم الفصل وعدم الانتقاض بكونهما نكرة لانها بكونها اضعف عملا منها لا تعمل الا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها لا الاغلب لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيما يحتمل لا معه عليها في عدم العمل الا فيها واتما يحتمل وقوع النكرة مسندا اليها بعموم ما فانه لا ينفي الجنس حتى فيه لا يحتمل غيره ولا معه ظاهرة فيه فحمل عليه عند عدم القوية الصارفة واما عند وجودها كلا رجل في الدار بل رجلان فلكونها موصوفة بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا او انها لم توجد احد الشروط المذكورة ثم تعمل ان ما ولا تضعفها في العمل لا مع الفصل بانها نحو ما ان زيد قائم ولا بخبرها نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرها كما نحو ما زيد عمرو ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي هو الفائدة في المشبهة نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء كراهة اسمها لا نحو لا زيد حاضر ثم ركب مع صوله بتبديل الرجل من زيد ولا يتقدم معمولها عليها كما مر **والعامل في الفعل المضارع** من السماعي على نوعين ناصب وجازم اذ لا جارّ في الفعل والرافع معنوي كما يجئ **فالناصب** اربعة اصالة باستقراء ان لمشابهتها بأن في المادة لاستعمالها عند التخفيف وفي كون الجملة معها في تاويل المصدر وفي اصل في هذا النوع واقواتها محمولة عليها لمشابهتها اياها في الاستقبال هي المصدرية احترازا عن الزائدة فانها لا تعمل خلافا للاخفش كقولك تمّ ومالك ان لا تعذبهم الله اي لا يعذبهم وعن المفسرة كقولك تهوّد وحيا الى انك يا بوحي اذا اقذفيه وعن المخففة ولن اصله لا كلم عند الفراء بدل الالف في احدهما نونا وفي الاخر هما ولا ان عند الخليل كما ثبت في اي شئ هو وحرف مبرد المسه عند سيبويه وهو الظاهر اذ لا وجه لرده الى الاصل ولو رد فالظاهر ما خطر بالبال ان اصله لا الحق به النون الخفيفة للتاكيد فصار لن كذا

قاله الفاضل العصام هي للنفي المؤكد في الاستقبال المؤيد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى يأذن لي ابي لان حتى للانتهاء وهو ينافي التأبيد قال الفاضل
العصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل في الدعاء غير لا مع حذف النون وجوز تقديم
معمول معمولها عليها وكي هي للسببية اي سببية ما قبلها لما بعدها بحسب الخارج او السببية
ما بعدها لما قبلها بحسب الذهن والسببية تنافي تأخرها للآخر باعتبار بين نحو اسلمت كي ادخل
الجنة وقد تجتمع مع اللام فان تقدمت كما في قوله كي لنقضيني رقية ما وعدتني فاللام
بدل وان تأخرت كما في قوله ليحق الحق كيما نا كما على ما فانكم فكي بدل وقيل تأكيد في الصورتين
وقد يذكر بعدها ان نحو كي ان تقوم فتقبل هي زائدة وقيل بدل منها وقد يدل عليه
هذا على ان كي يجعل المضارع مصدرا وقدر خلافا عليه ما قبلها كما يقدر بالرفع فتقبل ما قلته
وقيل مصدرية وكي جارة والمعنى ملتبسة ولا يتقدم معمول معمولها عليها ذكره الفاضل العصام واجازه
الكسائي على ما في الرضي وان عند سيبويه والمبرد ناصبة بنفسها لتقديرها بعدها وكيما بالنصب
مطلقا مبني على ما نقل عن المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها عنده ناصبة وهو المختار
عند المستبقين وما نقل عن الفراء انه قال اذا الغيتها ناصبة بالنون للملابسة بالتي الزمانية
واذا اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عما قبلها على ما نقله المبرد انه يجوز الوقف عليها
بالالف والنون اولى على عكس ما في الكافية لطول بحثها والاشتراط عملها بشروط
بخلاف كي هي للشرط والجزاء في الغالب مثل اذن اكرمك لمن قال اتيك فهو جزاء لفعله كما انه
جواب لقوله وشرط عمله وجوبا او جوازا مر اد به الامكان العام ان يكون فعله المدخول عليه
مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن مع الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال
واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال الغلبة واقوى قيدنا بالغالب اذ قد يجرد عن الشرط
كقوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين وقد يكون ناصبة في معنى كقوله تعالى ان كنت قلته فقد
علمته فنظر ما في قول من قال لا يكون جوابا وجزاء وهو لا يمكن الا في المستقبل غير متصل
اصلا او كاملا على ما قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارضة وان لا ينفصل بينه وبين
متعلقه غير القسم والدعاء والنداء ليسهل عمله لضعفه واما بها نحو اذن والله او نحو الله

او يا زيد

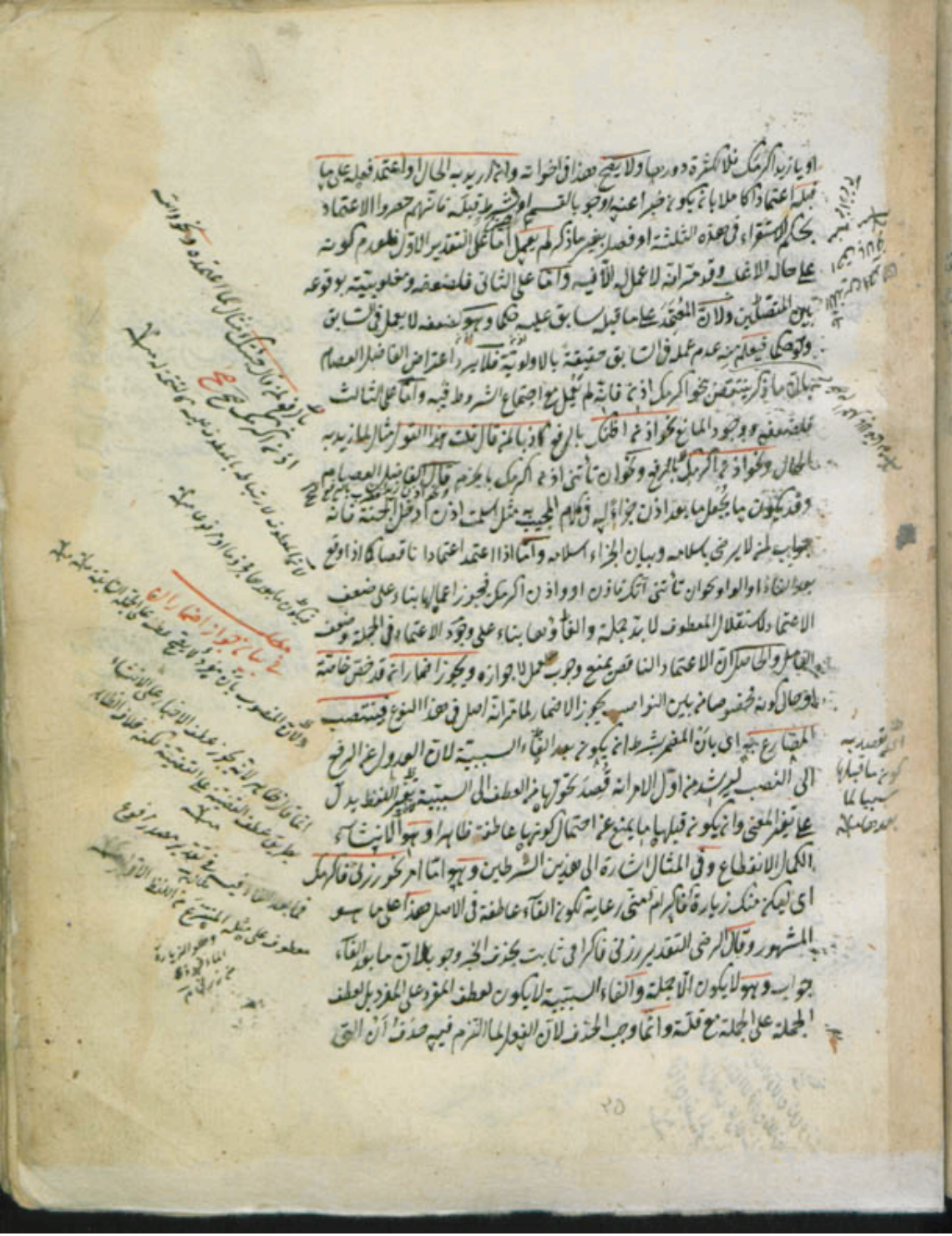

او يا زيد اكرمك مثلا الكثرة دورها ولا يضر بعدها في الحوالة واخر ربه الحال او اعتمد فيه على ما
قبله اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او وجوبا بالقسم او الشرط قبله فانهم حصروا الاعتماد
بحكم الاستقراء في هذه الثلثة او فعلا بغير ما ذكر لم يعمل اما على التقدير الاول فلزوم كونه
على حاله الاعلى وقد مر انه لا عمل له اصلا فيه واما على الثاني فلضعفه وملغوبيته بوقوعه
بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما وهو يضعفه لا يعمل في السابق
وقد يحكى فيعلم منه عدم عمله فالسابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام
بمثل ما ذكر يستنقض نحو اكرمك اذن فانه لم يعمل مع اجتماع الشروط فيه واما على الثالث
فلضعفه ووجود المانع نحو اذن اكرمك بالرفع فانك بالرفع قال ابن هشام الصواب مثال هذا
بالحال ونحو اذن اكرمك بالرفع ونحو ان تاتني اذن اكرمك بالجزم قال الفاضل العصام
وقد يكون ما بعدها مجعولا ما بعد اذن جزاء له وقوله الجيبه مثل اسلمت اذن ادخل الجنة فانه
جواب لمن لا يرضى باسلامه وبيان الجزاء اسلامه واما اذا اعتمد اعتمادا ناقصا كما اذا وقع
بعد الفاء او الواو ونحو ان تاتني انك اذن او واذن اكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف
الاعتماد لكن استقلال المعطوف لا بد جملة والفاء وما بعدها بناء على وجود الاعتماد في الجملة وضعف
الفاصل والحاصل ان الاعتماد الناقص يمنع وجوب عمل لا جوازه ويجوز اهماله قد خص خاتمة
المحققين حالة كونه مخصوصا من بين النواصب يجوز الاضمار لما قرانه اصل في هذا النوع فينتصب
المضارع بها اي بان المضمر بشرط ان يكون بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع
الى النصب ليرشد من اول الامر انه قصد بنحو ايا زيد العطف الى السببية بغير اللفظ بدل
على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الايجاب
الكلام الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو اما امر نحو زرني فاكرمك
اي ليكن منك زيارة فاكرمك لمعنى رغبة تكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو
المشهور وقال الرضي التقدير زرني فاكرمك اي ثابت بخبر الخبر وجوبا لان ما بعد الفاء
جواب وهو لا يكون الا جملة والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل لعطف
الجملة على الجملة مع قلة واما وجب الحذف لان النواصب لما التزم فيه حذف ان التي

بسببها بيتهيأ للابتداء لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الجر لكان
كانه اخبر عن الفعل واما قولهم سمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ هذا وكان الجمهور
حكموا بكونه جوابا مع كونه في تقدير المؤخر عندهم نظرا الى المآل لان معنى قولنا زرني فازرك
ان تزرني ازرك لا يخفى وقال الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي

يجزم بعد سقوط الفاء فتقول زرني فازرك ان تزرني ازرك بالجزم على المحل

ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو فاصدق واكن من الصالحين نحو لا تشتمني
فاضربك لا يكون منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا
تؤاخذني فاهلك والحق الكذي بالامر الدعائي على لغة اجر نحو غفر الله لك فتدخل
الجنة والنهي فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك والامر المقدر نحو الاسد الاسد
فتنجو وافقه ابن جني في مثل نزال لانه في حكم الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور
لما يجيء او نفي وهو في حكم الاثبات في استدعائه جوابا نحو ما تاتينا فتحدثنا اي
ما يكون منك اتيان فحديث ويلحق به ما جرى مجراه نحو قلما تاتيني فتكرمني ولولا
للتحضيض لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا او تمني نحو ليت
لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاقا مني بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا فتصيب
خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه
اي هل يكون منك ماء فشرب مني ولما كان مقصوده ببيان عاملية ان مضمرة لاضبط
المواضع التي يضمر فيها ان الكتغ في التمثيل بالام الذي هو اصل الاثنين والاشرقه
ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دابه في هذه الرسالة والجازم خمس عشرة تنكلة
اربعة منها حروف تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما نحو لما ينتفي الماضي بعد قلبها المضارع
اليه لكن الثانية لاستغراق ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم وانتفي
المتوقع كثيرا دون الاولى ولام الامر احتراز عن لام الجر والابتداء ولا النهي نحو للطلب
اي لطلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا او استواء فيدخل لام الدعاء والالتماس
ولا نحو وانما عمل كل منها الجزم لمشابهتها ان في الاختصاص بالفعل وفي تلب معنى مدخوله

مطلب
في بيان الجوازم

ان نحو ما تاتينا فحدثنا بالنصب اي معنيان
الاول ان يكون الاول سببا للثاني فيستفي
بانتفائه وثانيهما ان يجتمعا بهما من غير اعتبار
السببية يعني لم يكن منك اتيان ولا حديث لذا
فسره سيبويه رحمة الله عليه في شرح الكتاب
لابن مالك رح

وقد فصل التمني ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ
الاسباب فاطلع فاقطع بالنصب على ارادة
خفض جاني رحمة الله الباري

واحد عشر منها يجزم لفظا او تقديرا فعلين ان كانا مضارعين وان ماضيين فحلا
وان احدهما ماضيا فلا جزم الا في احد هما سمي كلم المجازاة اي الجزاء على ما في القاموس
فالمعنى كلم تقتضي الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس فيها تغليب
الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام وعني ان هي للشرط سميت به لانه شرط لتحقق
الثاني والجزاء مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان لاقتضائه اياها وجعلها كشيء واحد المقتضيين طولا في الكلام اعمل
الجزم تخفيفا وكذا العشرة الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياه في الابهام وضمنا
لا يجزم به بلما وهي كافة غير الاضافة لتصير مبهمة فيناسب ان الشرطية المحتملة
للوجود والعدم في الابهام وحسن تضمنها معناه وان يجزم بها وبدونها وهي في
بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره بدونها يثبت الجزم بها بطريق الاولى
وانى كزمنه هذه الثلثة للمكان واذ ما كالسرداق ما علمت احد انه الخاة الشبه للابهام
واصحابه وهي حرف عنده غير مركبة منه كلمتين بل هي بسيطة كما ان مهما فعلى وقال المبرد هي
اذ الظرفية كونها الحق ما عند طلب الاضافة ومضمنها الشرط كما هيا حيث وجعلها
بمعنى المستقبل وجازمة ذكره الفاضل العصام والمختار عند صاحب المبرد حيث
قال للزمان واذا ما لا يجزم بلما الا على قلة لبلة منكبتها لان في الاحتمال اذ هو
للمقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل في الامر المقطوع ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم
انكشف قال النحاة جاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوعه مع ما الكافة غير الاضافة
كما في حيث ومتى مع ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام كل من
هذه الثلثة للزمان وبهما بمعنى ما لا متى ولذا لم يذكره سيبويه قال بعض المحققين اصله
بما الحق بها الزائدة لزيادة معنى الابهام فانقلب الزاي هاء لاستكراه تتابع
المتقاربين وقيل مركب منه بمعنى الكف وما الشرطية وقال الفاضل العصام وكان
المميزانيين زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه سور القضية الكلية مثلها وما
في التسهيل انه قد يجيء ظرف زمان ومنه قوله ومهما يك ما ابن عبد الله فينا

واحد

مطلب
في بيان جواز اضمار ان

قوله وقصدا دا ذو هما او لم يقصد يجب الرفع في المضارع الواقع بعده وهو اذا وقعت نحو قوله تعش فهيلي مما لك وليتا يرثني نحو قوله تعش فهيلي مما لك وليتا يرثني فيجمع قرأ مرفوعا اي وليتا وارثا او حالا مثل قوله قذرهم في خوضهم يلعبون اي لاعبين او لهم يتهافتون وقطع عاقبله نحو قم يرعوك الامير استئناف مثله مع تقدم ما يدل على معنى السببية نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون مثله

مطلب
في بيان العامل القياسي

فلا ظلم تخاف ولا افتقارا ومنه واي مع ما وبدونها لما مر ويجوز اضمار ان خاصة لاصالتها في هذا النوع فينجر مع المضارع بها اي بان المتصرة بعد اللام لفظا بدون الفاء نحو زرني اكرمك اي ان تزرني اكرمك فان المطلوب بزرني الزيارة وفائدتها الاكرام وهي تصلح للسببية له وقصدا دا ذو هما فقد ران مع الفعل الماخوذ منه زرني فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر نحو الهمزة الكسرة نحو اسم فعل نحو نزال فانتبك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدها عند الجمهور لان معنى الامر كاف في الجزم بخلاف النصب فانه يكون مع الفاء وما بعده قد تنفع فلا يكون وحده دليلا على اضمار ان فلا بد منه صرح الامر ونحوه كالنهي ونحوه تقوية بلفظ الفاء وكذا بعد ليس لما ذكر في ان المتصرة غير النهر فانه خبر لا انشاء فلا ينتصب لمعنى الشرط ولما فرغ من السماعي اراد ان يشرع في القياسي فقال

والعامل القياسي ما لا يتوقف اعماله بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر في بيان عمله قاعدة كلية اي قضية كلية يعرف منها جزئيات موضوعها بان يجعل ذلك الجزئي موضوعا في الصغرى وتلك القاعدة كبرى موضوعها غير محصور افراده في عد بخلاف السماعي كما عرفت ولا يعرفه اي كونه قياسيا اكثر اهل بعض الاحكام مثل كون صيغته سماعية كما في الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف فيه كما في افعال المدح والذم والتعجب عسى وليس وفي معموله بالتقدم والفصل كما في فعل غير التعجب ومثل عدم نصب مفعول به كما في فعل اللازم ومثل الانقياد كما في افعال القلوب ومثل التعليق كما في كل فعل قلبي ومثل الاحتياج الى منصوب كما في افعال الناقصة ومثل عدمه كما في افعال التمامة وغير ذلك ولا شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على السماع وانما المتوقف عليه الاحكام المذكورة فلا ينبغي ان يجعل بعضها سماعيا كما جملوا انه غير محصور فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحسنون المتبعون لكثير من المستقرئين نحو كل صفة مشبهة ترفع الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة بحسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف السماعي فان افراده محصورة لكونها قليلة

بحسب

بحسب المادة ايضا وهو سبعة **الاول** الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا او بحره فعل قلب او لا يرفع متعولا واحدا يسمى فاعلا او كسماه لان النسبة تتالى المرفوع ماخوذة في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبنى العمل على الاقتضاء وينصب متعولات كثيرة مفاعيل او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون توسط الجر كما يشير اليه وجوز تقديم منصوبه عليه لقوته في العمل وبالجملة في عدم جواز التقديم فكما لاستثناء منه وهو على نوعين لازم ومتعد فالفعل اللازم قد يكون مفهومه وجودنا ما فعل يتم الامة اي فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل اي بلا مدلول منصوب به صريح كقعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير توسط الجر لعدم الاقتضاء بدونها **فمنه** اي اللازم افعال المدح والذم لصدق حده عليها اي افعال موضوعة لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل العصام او مشهورة بهذا اللفظ على ما قاله الفاضل الجامي ولما كان وضعها له معلوما من اللغة وفي لفظها ايضا على الاول والمحتاج اليه هنا هو معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة الاحكام المختصة بها وبذلك تحصل بعد الافراد مستغنى بالعد الى الحد ولما كان هذه الافعال غير متصرفة ولها احكام مختصة فلذا افردها بعضهم عن السماعي قال بعضهم اشارة الى هذا الفوق وتحريجا للمراد وهي اي افعال المدح والذم مبتدا خبره ثم وما عطف عليه الكائنة للمدح اي انشائه وقيل في محل حال والعامل معنى الفعل المفهوم من نسبة الجار الى المبتدا ورد بان الخبر المجموع وقال المص وايضا لم نر من ذهب الى جواز هذا من النحاة فيهم الخبر جماعة منهم ابن مالك جوز وهذا من المبتدا وجعلوا العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل ثم مبتدا ثانيا بتقدير منها خبرا والمدح حالا منه فالعامل الظرف او الكاف والجملة خبر الاول وبحسب الكائنة للذم وهما اصلان في الباب فلذا قدمتهما وشرطهما من حيث العمل ان يكون الفاعل اي فاعلها موقتا بالام للعهد الذهني فيكون اثنين او اكثر واحد بحسب ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وقيل للجنس وقيل للاستغراق ورد بان علامة صحة وضع

كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال الفاضل العصام ان ذكر مشترك بين الثلثة
اذ لا يصح ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او في ضمن فرد ما زيد والحق انه يصح الحمل على
كل منها باد عاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث هو هو او في ضمن فرد ما
او جميع الافراد وانه متحد معه لا مغايرة بينهما اصلا لما فيه من مثل ما بجملة الجنس او كل
من افراده من المناقب او المثالب و باعتبار اتية الجنس في ضمن اي فرد فرضه العقل
اذ لا فرد له الا اياه فاي فرد فرض فهو هو واحتراز المص عن هذا الان كلامنا لاخر
الجنس والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلا يلايم المقام او مضافا
اليه اي الى الموصوف باللام وكونه بالواسطة ولعل وجه عدوله في الموصوف باللام لاستغنى عنه
قوله هذا هذا في حكم الموصوف باللام او مضمر مميز بفتح الياء اي مفسر انكرة منصوبة
على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص ثم العامل في التمييز
للضمر لانه لابهامه في حكم اسم نكرة تم بالتنوين ويذكر بعد ذلك الفاعل الموصوف
بما ذكر من حيث انه موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره في موضع الضمير
المخصوص بالمدح او الذم لانه للتعيين بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو
الغالب وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول ان فافهم وبما ذكرنا
من اشارة اسم الاشارة ظهر عدم الانتقاض بمثل نعم رجلا زيد بان المخصوص منه
مذكور بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ما ذكره الفاضل العصام من ان المراد ذكره
بعده ولو بالواسطة حال كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث والجنس للفاعل الموهوم والذي هو الموصوف بما ذكر ولذا اظهر ولم يضمر
لكونه المتبادر من نفس الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد مثل نعم رجلا الزيدون ونعم امراة
هند بان المخصوص فيهما غير مطابق للفاعل الذي هو المضمر المؤنث المذكر لانه وان كان غير
مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق له من حيث انه مفسر بالجمع او المؤنث
لوجوب الاتحاد بين المفسر والمفسر ولم يظهر بانتباه اسم الاشارة كما سبق لانه يشير
بخلية الوصف المذكور للحكم وهو المطابقة وعلته الاتحاد لا الموصف المذكور بخلاف

سابق

سابق كما اشرنا اليه ولقد احسن في الطول وعم قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم
وهو اي المخصوص مبتدا او مقابله خبره مقدما عليه او خبر محذوف هو هو مثلا مستانف
عما قيل منه نعم فعل هذا يكون جملتين وعلى الاول جملة كنعم الرجل زيد مثال لما كان الفاعل
فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له في الافراد ونعم غلام الرجل الزيد اتى مثال لما كان
مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له في التثنية ومثال المضاف اليه بها نعم فرس
غلام الرجل هذا فيعل العائد اللام اتى باعتبار الوحدة او الاشتمال مدخولها على المبتدا او
ورده المص بانه لا يتمشى في المضمر المميز الذي هو مبهم غير عائد الى شيء واجاب عنه
بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه كانه في حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل
العصام الرابط اذ عا كون الفاعل عين المخصوص ونعم رجلا زيد مثال لما كان الفاعل
مضمرا مميزا بنكرة والمخصوص مطابق له في الافراد وهذا الضمير لا يكون الا مفردا مذكرا
ولو كان التمييز على خلافها كالمخصوص كما مر مثالها لان الابهام في المفرد المذكر اكثر
منه في غيره على العدد والتانيث والابهام الفاعل مقصود في الباب وقد يحذف المخصوص
اذا علم بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب عليه السلام بقرينة
ان الكلام في ذكره عم وقد يتقدم اي المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل في المبتدا
التقديم وتاخيره في الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا بوجه كونه مبتدا
كما لا يخفى ولذا اختاره المص نحو زيد نعم الرجل وساء عطف على نعم اصله سوء
بالفتح فنقل الى فعل بالضم فصار فاصر ثم ضمن معنى بئس فصار رجامد هو مثل بئس
في افادة الذم والشرائط والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثل القوم الذين كذبوا
اي مثلهم والمبتدا بعال حب ظرف اي صار حبيبا الكائنة للمدح وفاعله ذا مع اسم
الاشارة التي هي من المبهمات لما عرفت ان الوضع في الباب الابهام اولا والتفسير ثانيا
وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع بعد ذا زعما منه ان حبذا بمجموعه فعل لان شدة
الامتزاج جعلتها كلمة واحدة وغلب الفعل المتقدمة على الاسم وازال اسميته ولا يتغير حينئذ
بان يتغير فاعله او فاعله او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث فيطابق المخصوص الذي

على تقدير كونها للجنس او الاستغراق منه

مقدما على تقدير كون الجنس والاستغراق منه

مضمرا كان او موقوفا باللام هو المخصوص بالمدح

اذا لم يقل وقد يحذف بالغير على طبق الاحكام السابقة لانه قصد مطلق المخصوص لا خصوص مخصوص بعضها كبير

قدم على مبتدا مع ان العكس اشيع لئلا يقع الفصلاح فافهم محرره

هو احد هما لجريه مجرى الاعتبار كما ذكره المص قال بعض الكمل لان المؤدا لمذكر
ادل على الابهام الذى هو المقصود فى الباب لدلالة غيره على معنى زائد يقصر به الابهام
فلا يقال جندان الزيدان ولا حبتا اولاء الزيدون ولا حبتا هندبل جندان الكلل
ويذكر بعده اى جندا اوعاله اوذا المخصوص بعوتية غالبة بمخصوص نعم وبئس على ما ذكره
المص او بعدية مطلقة فلا يجوز تقديمه على جندا راعاً على ما ذكره الفاضل المعاصر
واعرابه اى مخصوص جندا كاعراب مخصوص نعم فان رفعه على الابتداء لاعلى الخبرية لجندا
كما زعم المبرد وابن السراج ومن وافقهما لزعم ان الشدة امتزاج حبت مع ذا جعلتها اسما
لغلبته ذا الشرفية على الفعل فصار مبتداء وجه الرد قوت الغرض كما فى زعم السابق نحو جندا
زيد والفعل المتعدى ما فعل لابتم فاعله اى فهم مدلوله بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول
المفعول به الصريح فرج بالفعل الناقص فانه وان كان مما لابتم فاعله بدون الخبر لكنه ليس مما وقع
عليه الفعل كما لايخفى عدل عن التعريف بما يتوقف تعقله على متعلق يرده الرضى بانه يدخل
فيه مثل قرب وبعد مما له معنى نسبى لانه لايتعقل الا بما هو منسوب اليه مع كونه من
اللوازم وان اجاب عنه الفاضل المعاصر بان المراد ما يتوقف تعقله على متعلق ما اعتبر
فى مفهومه نسبة تقتضى ذكر متعلق بخصوصه وفى مفهوم مثل ما ذكر لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر
فيه ما يقتضى متعلقا اجمالا فلا يدخل لان هذا تمام يشوبه الحد والحل على المتبادر واجيب فيه
وهو اى المتعدى على ثمانية اضرب الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا ويجوز حذف
مفعوله بقرينة لو منويا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه وبدونها لو منسيا
فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى قرينة نحو فلان ياكل ويشرب اى يفعل الاكل والشرب والثانى
متعد الى مفعولين وهو على ثلثة اقسام القسم الاول منها ما كان مفعوله الثانى مباينا
للاول اى لايصدق احدهما على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما معا وحذف احدهما
فقط مع قرينة لو منويا مثل سائل زيد عمرا درهما فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان ياكل
ويعطى والقسم الثانى منها افعال القلوب اى افعال مشهورة بهذا اللقب وهى افعال
اصطلاحية دالة على قلبى المراد به القائم بالغير لا التأثير فان العلم مثلا امارة او اضافة

او انفعال ولا يتصور فيه التأثير ولو قال على احوال القلوب كما فى الامتى لكان
اظهر فلتى خرج به غيره داخلة على المبتداء والخبر نا صبة اياهما بمنزلة اسم
واحد فى الحقيقة كما [illegible] فعا للحكم على المفعولية فخرج الفعل القلبى الذى ينصب
الواحد كعرف وفهم نحو علمت ورايت ووجدت هذه الثلثة للعلم وزعمت للشك بين
الظن والعلم وظننت وخلت وحسبت هذه الثلثة للظن وحبب على وزن ذهب تقول
حببت زيدا منطلقا بمعنى احسب زيدا منطلقا على وزن اعلم او اضرب وهو غير متصرف
لايستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة
لو منويا اذ هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما لو منسيا فيجوز حذفها
معا كقوله تعالى هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز
حذفه ايضا لعدم الفائدة ح اومن المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن
وردة المص بان هذا انما يفيد نفى الجواز عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقى وهو انها
ليست كذلك بل تنزل المتعدى منزلة اللازم لقصد التعميم فيفيد ان نفس العلم بانى شئ
تعلق غير ما وللجهل بل هو خير منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة فنقول
العلة مشتركة على ان قوله لا يخلو الانسان عن علم غير سليم اذ قد ينفى العلم عنه بضرب
من التجوز فيفيد الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معا نحو يسمع يخل اى مسموعه
صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو قوله تعالى ولا يحسبن الذين يخلون بما اتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول فيه محذوف اى لا يحسبن
هو لا بخلهم هو خيرا لهم ونحو قول الشاعر كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن
لا اخال التلاقيا فان المفعول الثانى محذوف فيه اى كائنا ووجه القلة كونها
بمنزلة لم واحدا اذ المفعول فى الحقيقة مضمون الثانى مضافا الى الاول فتقدير
علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض لم واحد بخلاف حذفهما
كحذف لفظ واحد وهو كثير وعدم لزوم كون المؤول بشئ فى حكم منكر وجه ومن خصائصها
جمع خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد به عدم الوجوب والامتناع اى ابطال

عملها بالاستقلال معمولها كلاما مع صنعوها للخفاء اشبها بكونها قلبية والاعمال لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا توسطت بين معمولها في الجملة بان يصح عملها فيها حال التوسط والتاخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسط بين اسم الفاعل ومعموله كملت بكلام احسب زيدا وبين معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومعمولها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف نحو جاءني زيد واحسب عمرا وبين النعت والمنعوت نحو ضرب احسب زيد فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وهو خاتمة الافعال المذكورة هنا لعدم شبوعها كالبواقي وقال الفاضل العصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب على المذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز بها ايضا عما اذا تاخرت نحو زيد قائم ظننت فان الالغاء واجب لانه حينئذ يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل فيما تقدمه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى لان الناسخ من شانه التقدم لفظيا ولانه قوة لكونها افعالا فيرجح او تاخرت عنها نحو زيد منطلق علمت والالغاء ح اولى ح لعدم التقدم اللفظي راسا قال الفاضل العصام اعلم ان معنى ظننت زيدا قائما ظننت زيدا قائما فهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يجعل فيها لفظا لضعفه لما مر وما قال الرضي ان معناه زيد في ظني قائم فالفعل في معنى الظرف يرده انه لا يصح في زيد قائم ظني غالبا بل قال معناه ظني زيدا قائما غالبا انتهى يعني ان ما ذكره الشيخ من التوجيه غير متمش في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون قاصرا عن افادة ما ذكره والاقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه في هذا المثال لا ينافي توجيها آخر مذكورا قبله لامكان كون معناه زيد قائم في ظني الغالب فلعله اشار الى امكان التوجيهين الى احدهما في احد الموضعين والى الآخر في الآخر ومنها اي ومن خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدين في المعنى نحو علمني وظننني وعلمتك وعلمه قائما ولا يقال ضربني بل ضربت نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اريد الاتحاد اريد للنفس تصيرا وتبيينا على ما يجيء انه يفعل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب

فان

وقد تعمل الالغاء عند التقدم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز حاشى رحمه الله البارتي

فان الانسان بحالة يعلم بها غيره بخلاف غيره فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه عليه كذا في الامتحان وقال بعض الكمل تنبيها على الاصل والراجح الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات بخلاف افعال القلوب فانه منصوبها في الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فقد زيفه المص في الامتحان وقد اراد الاطلاع عليه رجع اليه وحمل عدم وقفه في هذا الجواز على وجه حمل التعريض او النظير فانها بانظاره في عدم التاثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني ومنها اي من خصائصها جواز ان المتنوعة على مفعولها في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل العصام وهو علمت قيام زيد لكن الثاني قليل والرضي ان مالها وان كان واحدا لكن بينها فرق بان النسبة التي تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق بالتحقيق وجملة في الثاني فهي ليست باحق به بل بالتضعيف وتلك الافعال حقيقة بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حين نصبت المفعولين لا تنقسم ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا وهو مضمون الجملة واذا وجدته بعينه لا تحتاج الى المفعول الثاني كما لا يخفى ولما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر فيها مفعولا ثانيا عائدا اي حمل التقدير علمت ان زيدا قائم حاصلا وعلمت قيام زيد خاصلا واما التعليق بكلمة الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما او كلمة النفي الداخلة على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا وان او لام الابتداء اذا تاخر دخول اللام لو لام القسم او ان المكسورة اذا دخل في خبرها لام الابتداء واما شرط دخول اللام اذا لولاه لفتحت علم لكن تعليقا وجه التعليق المذكورات انها تقع في صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال تقتضي تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه المذكورات وحقوق تلك الافعال معنى فهي عاملة معنى والعمل المعنوي كثير فلا يضيع حقوقها من كل وجه اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير للتعليق وهو ماخوذ من قولهم امراة معلقة بمعنى

الفارق لانه وجد فرق من وجه
في الاول حيث قال على سبيل الجواز الخ
والوجوب في الثاني حيث قال
على سبيل الوجوب منه

واما على الاحتمال الاول والذي صرح به الفاضل
العصام وهش راليه المرضي فالابطال
في الالغاء يكون في اللفظ لا في المعنى
كما في التعليق فافهم منه

ومنه علمت ان زيدا منطلق وعلمت ابن
جلوسك وان الخ بين الحصى
منه سلمه

الزوج لاحي ذات زوج قائم بها بمعناها ولا فارغة حتى تشكل بها الافعال
عند التعليق لاحي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب
العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكر اقاعد او اشارة
الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجه بين احدهما ان الالغاء جائز في الاغلب
وقد يجب والتعليق واجب البتة والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى
على احد الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل في اللفظ فقط فيعم
خبر للتعليق هذه الافعال افعال القلوب نحو علمت ازيد عندك ام عمر وايضا بعد
المثال لانه اوضح امثلة الاستفهام وابعدها من الشبهة لانه قال في حاشية
البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابه نعم او لا فلا يقال علمت ازيد قائم
او هل زيد قائم لان المقصود افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب
هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب هذا الاستفهام نعم او لا وشيء منهما
ليس بجملة بخلاف جواب ازيد عندك ام عمر وفانه زيد عندي او عمر وعندي فلا يقع
وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو السؤال بالهمزة وام المتصلة وهو المردود
بانه لا يخفى على كل احد ان جواب ازيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة للجواب
وجوابه زيد قائم على انه لو قال اليه لقال بهمزة الاستفهام لانكلمة الاستفهام ثم ان هذه
مثال للداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني نحو علمت زيدا ابوه منطلق وابطال
العمل في الاول بالنظر الى اللفظي الجزئين وفي الثاني الى الثاني فيجوز تعليقه فيه
بالنسبة اليهما كما زعم البعض تمسكا بان الاستفهام يسري في جملته كلها وان
دخل على الجزء الثاني لان هذا منقوض بان النفي ايضا يسري فيها مع انه لا يبطل
العمل في الاول بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيد ما هو قائما كذا ذكره الفاضل
العصام تدبر ورايت ما زيد منطلق وظننت لازيد في الدار ولا عمرو وحسبت
ان زيد ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله لله علمت ليتاتين مني وعلمت
ان زيدا لقائم وهم كل فعل قلبي غيرها اي هذه الافعال نحو شككت ازيد قائم ام لا

وجه ان فيه مخالفة لما نقلناه عن الرضي في
بحث تخفيف المكسورة وان الراجح ما هو
المذكور هنا فافهم منه

فصل في بيان الفعل القلبي

فصل

في بيان باب اعلم وارى

فصل زيد حاضر وتبينت ابن جلوسك ونعم كل فعل يطلب به العلم نحو امتحنت ما زيد
جاهل وسألت هل هو حاضر ومنه اي من الفعل الذي يطلب به العلم افعال الجوارس
الخمس الظاهرة كلمست اهو لين ام خشن وابصرت ما زيد اسود وسمعت
ان صوته كريه وشممت له هو طيب ودقت اهو حلو ولما كان المطلوب منها
العلم تنزلت منزلته في هذا الحكم والقسم الثالث من اقسام المتعدي الى
مفعولين افعال ملحقة بافعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر ونصبهما
على المفعولية وفي مجرد عدم جواز حذف هما معا او حذف احدهما فقط بلا قرينة لو
منويا وفي مجرد قلة حذف احدهما فقط بها لا في خصائصها اتمام يتعوض لكثرة حذفها
بها لانها لعدم انحصارها بافعال القلوب لا مدخل لها في وجه الالحاق نحو صير
وجعل بمعنى الاعتماد الباطل كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا
اي اعتقدوهم اناثا او بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا واما اذا كان
بمعنى خلق فلا يكون من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه جعلت زيدا وجعل
زيدا حقا لمن قال من جعل هذا حقا اي اعتقده اياه وترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا
بعضهم يومئذ يموج في بعض واما اذا كان بمعنى خلقا فلا يكون من هذا القسم
واتخذ قوله تعالى كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا والنفي بمعنى وجد كقوله والفى
قولنا كذا بادي الرأي وعد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا كلمت اعده فقيرا فصار
غنيا وجا وارى مجهول ارى وقال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا
وهذه الثلثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه على ان افعال القلوب
غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث عدوها من السماعي تقليدا لهم كذا ذكره
المفضل في بعض تعليقاته فافهم والضرب الثالث من المتعدي متعد الى ثلثة
مفاعيل نحو اعلم وارى وانبا ونبا وهو اخبر وحدث فالاولان منها
اصلان في هذا القسم ولذا اخصرهما بالذكر وانما الباقي فتعديتها اليهما لاشتمالها
على معنى الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى اثنين ثانيهما بالباء قال لبيد النبوي

يسمى مفعولا، وجعله اى الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل فحقه التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى او الثالث اليه مع تاخره كاعلمت اياه فاضلا زيدا واعلمت عمرا اخته زيدا كاول مفعول باب اعطيت فى كونه مبتدا بالثانى وفى جواز الاقتصار عليه نحو اعلمت زيدا كاعطيت وفى الاستغناء عنه كاعلمت عمرا فاضلا كاعطيت درهما وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل لبطلان الصدارة ح فافهم والاخيران اى الثانى والثالث كمفعولى باب علمت فى كون احدهما عين الآخر وعدم جواز حذفهما او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف احدهما معا وفى جواز دخول الالغاء عليهما وجواز الالغاء اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنيها الله مع الاكابر او تاخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم زيد عمرو ابكر افاضلا ثم اى بعد ما علمت انقسام الفعل الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلثة اضرب الى غير ذلك اعلم ان للفعل اثنى عشر آخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع لما تقرر فان لم يكن ظاهرا اى ان صار الفعل مرفوعه كلاما تاما بان يصح ان يكون عليه بوجود المسند والمسند اليه ولم يحتج الى غيره لافادته فائدة تامة بدونه يسمى الفعل فى الاصطلاح فعلا تاما نحو قام زيد مرفوعه الذى هو كالجزء منه مغن مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكانه مؤثرة معنى فيه وموجدا اياه اولوجود التاثير فى الكل وينسى منصوبه ان كان متعديا لان اللازم لاينصب المفعول بدون توسط الجر مفعولا اى منصوبا به للالتصاق معنى الفعل به ومرفوعه عليه كالافعال القلبية وان احتاج الى مفعول منصوب بحيث لايصير كلاما تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فهو قاصر عن افادة الخبر الدال عليه فلم يكتف على مرفوعه ورد بان التسمية لو كانت لهذا لكان الافعال المفيدة غير الزمان جديرة بان تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل الصبان لنقصان دلالته لانه لايدل على معنى بنفسه لان معناه النسبة بين الكل والخبر والزمان الذى هو النسبة

هو قيدلها وبشئ من معناها لايلزم بدونه ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى استعمالى لا وضعى حتى يلزم كونه فى الوضع مرفوعه كمسماه ومنصوبه كمرماه فكما ان الخط طرفا ماهو حكمى للفاعل والمفعول ولابد حكما ى الفعل الناقص الا على المبتدا، والخبر فى الاصل لان وضعه ليتوطى الخبر حكم معناه كالانتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لايحصل الا بالدخول عليهما وينصب الخبر تشبيها بالمفعول به فى توقف تعقل الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدى فى اقتضاء معناه شيئين وهو اى الفعل الناقص على قسمين القسم الاول ما لايدل على معنى المقارنة اى القرب من الحال وهو الثانى بل المتبادر من اطلاق الفعل الناقص بحسب كان وهو ليست خبره لكمه فى المتى دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبعنى صار وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا فقدمهما بالبطرتها واصالتها ولغلبة الاول قدمه على الثانى وكذا آل ورجع ووصار واستحال لقوله ان المادة تستحيل مودة وتحول عما قد مثل قوله تعالى وارتد بصيرا وزاد بعضهم الستة ابن مالك ايضا وفى بعضها وما ذكرناه من اللواحق تنبيه على ان الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا فكاذ زعموا جيش بعضهم السماعى وقال الفاضل العصام ان صار وما يلحق به قد يكون تامة متعدية بالى تقول صار الى الفقر وصاد قال فى الامتحان بمعنى كان وقد اذا كان المذكور ات من آل الى قد بمعنى صار وكونها ملحقة بصار قد تمنع على ان ثمة واحدا الاخيرين لغة مجيئها ناقصين حتى قال الاندلسى لايجاوز ان الموضعين الذين استعملها العرب فيهما بمعنى قوالهم ماجاءت حاجتك وقعدت كانها عوجاء فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يجاوز انها بمعنى قوالهم عند الكبر حاد البرقعيدين فكان المصنف اختاره واصبح قد مه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته على ضده مايدل عليه الاول واضحى وافضى وتوقد مه على ما قبله لكان له وجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون افضى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اول النهار الذى يدل عليه ما بعده وهو ظل ولذا قدمه على ما بعده وهو بات قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده فانه

من اللواحق فهذه الخمسة لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها المدلول عليها بموادها

وقد تكون بمعنى صار بلا دلالة عليها وأمس وغدا يقال أمس أو غاد زيد من سفره

وغدا يقال غدا زيد ای مشی فی وقت الغداوة وهو ما قبل الزوال

وراح يقال راح زيد ای مشی فی وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الی اللیل ولا یخفی

ان الغالب فی هذه الاربعة کونها تامة وانما تکون ناقصة اذا کانت بمعنی صار

فتکون من الملحقات کما صرح فی الامتحان فینبغی ان تذکر فی جنبه مع سائر ملحقاته

لکن یمکن ان یقال اخر الاخیرین لکونها نظیر ما اصبح وامسی فی کونها طرفی النهار وآخر

الاولین لیکونا فی جزء المحل کالمسا فرالذی هو فی صدد الرجوع الی محله علی ما وافق

لمعناها الاصلی ولما فرغ من البیت اراد الشروع فی المادیات فقال ومازال

فمازال یزال فانه ماضارعه یزول فتمام فلا یقال لا أزول امیرا وما فتئ

بفتح التاء وکسرها وبالهمزة وقیل بالیاء ومابرح فی الاصل بمعنی زال عن مکانه ولما

افتأ من الافعال وماوني بالیاء من وني فی الامر بنی بالکسر ای ضعف یقال

فلان لاینی یفعله ای لایزال یفعله ومارام من رام یریم ای برح قال الدماميني

نقلا عن صاحب التسهیل ان الفعلین الاخیرین غریبان لایکادان ان یوجدا فی

النحاة الا مع نفی یستغرق الوقائب کلها ای کل واحد من المذکورات من ما فتئ الی

مارام بمعنی مازال الا ان ما فتئ یختص بالجحد علی ما فی مختار الصحاح وهو لا وام

خبره لاسمه من قبله فمعنی مازال زید عالما مثلا دوام العلم له من زمان البلوغ

او المراهقة فلا یضر انتفاؤه فی اوائل زمان الصبی لعدم امکان القبول ولزمه

النفی فی کونه ناقصا ومادام لتوقیت امر بمدة ثبوت خبرها باسمها بان جعلت

تلک المدة ظرف زمان لان ما فیها مصدریة وتقدیر الزمان قبل المصادر کثیر

کما فی آتیتک خفوق النجم ولذا احتاج الی کلام هلا قبله لانه مع اسمه وخبره ظرف

والظرف غیر مستقل بالافادة کما جلس ما دام زید جالسا ولیس لنفی مضمون جملة حالا

او مطلقا اتجه مع اصالته وبساطته لعدم کماله فی النفیة لشبهه بالحرف فی الصورة

وعدم

وعدم التصرف وقد یتضمن الفعل التام معنی صار ای بدل علیه مع دلالته علی معناه

الاصلی ولذا لم یقل وقد یکون بمعنی صار فیصیر ذلک الفعل التام بسبب هذا التضمن

ناقصا محتاجا الی خبر منصوب ویکون معنا ما الاصلی حالا او خبرا بعد خبر او وصفا

لهذا الخبر فی المآل للتاکید والمبالغة کما فی قوله تعالی تلک عشرة کاملة کما یشیر الیه

فی تعلیل المثال وقد یکون خبرا مضافا الی المنصوب المذکور بعده کما اشار الیه الرضی

فی قوله تعالی فتمثل لها بشرا سویا حیث یمثل به ایضا للتضمن وفسر بقوله ای صار مثل

بشر فلا وجه لتخصیص الفاضل الصمام بکونه حالا واذکر کونه وصفا وسکوته عن

الاحتمالین الآخرین مع صحة المعنی فی کل منهما ولیس المراد بهذا التضمن الذی سبق

ذکره اذ المتعلق وهو المنصوب المذکور بعده هنا لیس بابنیة الفعل التام کما لا یخفی علی

ذوی الافهام وقد لا یعبر بهذا التضمن فیبقی تاما فیکون المنصوب بعده حالا فی الاغلب

وقد یحتمل ان یکون حالا وتمییزا او مفعولا له کما صرح به البیضاوی فی قوله تعالی وتمت

کلمة ربک صدقا وعدلا لاخوتم التسعة بهذا العشرة ای صار عشرة تامة ما یؤذن ثم تم

یا عتبارنا معناه الاصلی وکمل زید عالما ای صار عالما کاملا وغیر ذلک مثل عدل زید

امیرا ای صار امیرا عادلا ویجوز تقدیم اخبارها ای هذه الافعال الناقصة علی اخواتها

الا تقدیم خبر ما ای فعلا ناقص فی اوله لفظ ما فما مازال الی ما دام انما اذا دخل ما

او ان علی سائر الافعال الناقصة فانه وان لم یجز التقدیم علیه معها لکن یجوز بالفصل

بینه وبینها بالمرفوع ما قائما او ان قائما کان زید واتما فی هذه الافعال فلا یجوز الفصل

بینها وبینها بالشرط اعنی اجراءها مجراها وکونها بمنزلة افعال الشروط حتی یجوز التقدیم

بالفصل فلا یجوز نحو قائما مازال زید ولا خارجا جلس جان ما دام زید لانها انما نافیة

لما صدر الکلام فلا یحل ما بعدها فیما قبلها او مصدریة ویسبک ان معمول المصدر لا یتقدم

علیه وکذا لا یجوز التقدیم ان بدل ما بان النافیة قائما نحو ما فی اقتضاء الصدارة بدلیل

تعلیق الافعال القلوب بها کما علی ما صرح به الدماميني فی شرح التسهیل نقلا عن ابن مسلم

وهذا یوافق کلامه فی بحث ما الضمر عامله علی شرطیة التفسیر فی الامتحان وانما کلامه

في بحث الافعال الناقصة من ان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية فيها لمجرده
كونها للنفي الا يرى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي
فيدل على انه جرى في هذه الرسالة على غير الاصح وانما ان يدل بلم لم يذكر لما لانتزام حكمه
بالمقاربة على لم ولن فيجيز زيخرج قائما لم يزل او ما يزل او لن يزال زيد اما في لم ولما
فلانها لما امتزا جرجا بالفعل بعد ان كان معناه الى الماضي صارا كالجزء منه وكانها خرجا عن
كونها حرفي نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما في لن فلكونها على بوف الذي لا يمنع تقديم
معمول ما دخوله عليه حمل النفي على النقيض كذا في الرضي وبقي لما مهملا قال الدماميني يحتمل
ان يكون بمنزلة ما عند ابن مالك لما مر من الدليل وقال الرضي لا صدارة له لانه لا حاجة
في الكلام حتى انه يقع بين الحرف ومعموله نحو كتبت بلا مال واريد ان لا يخرج صار بمعنى لا
منفي لا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها على اسمائها فيفهم من بحث المعمول المنفي
من قوله واخره كاخبر المبتداء **والقسم الثاني** من القسمين ما اي فعل ناقص يدل
على معنى القرب من الحال فرج به الناقص المقارف لهذا احترازا جامع ومانع واما كونه ذكر
مرجوا كما في عسى وجوفا ما ولذا لم يتوقف لها كما توقف ابن الحاجب ويسمى افعال
المقاربة لدلالتها عليه ما ولا تكون اخبارها اي خبر كان منها الا فعلا مضارعا لا اسما
ولا ماضيا بالاستقراء وذكر لما مر من انها تدل على القرب من الحال مرجوا او فجوفا او شروعا
في صاحبه وهي تقتضي كون خبرها ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح لان يدخل عليه
ما يدل على الرجاء والاستقبال وذلك لا يكون الا مضارعا كعسى وجيء الفعل المضارع
مع ان الدلالة على الرجاء والاستقبال توضيحا وتاكيدا للرجاء الذي فيه زمانا
او استعمالا غالبا كعسى حال زيد ان يخرج او ذا ان يخرج ليفتح الحمل فان ان يخرج
خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره ابن مالك وهو الاصح فكانه قيل يرجى حال زيد كائنا
ان يخرج او زيد كائنا ذا ان يخرج وفيه نوع من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل
العصام ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل يسوغ لخبر لعدم صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف
بل لشبهه بالمفعول لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انتفاء القرب والرجاء والمسئولية

واان لم

وان لم تبق ح لكنه ينصب لشبهه بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا عتى تامة
ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه
اصليا وقال الكوفية ان يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى ح تامة
وارتضاه الرضي لان فيه ابهاما وتفصيلا وقد يجذف ان من خبره لتشبيهه بالمفعول فلا يحتاج
الى محذوف ليعتد العمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى قرب بان يقتصر على
المرفوع الذي كان خبر المنصوبا في الاستعمال الاول وهو ان مع المضارع ويجعل
فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا الاستعمال ايضا ناقصة لكن بمعنى
الخبر وهو حاصل الاستعمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم
وعلى هذا في هذا نوع تكلف اقتصر في هذه الرسالة على الاول وان بين الثاني ايضا فلا
وقال الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال الفاضل العصام ويحتمل ان يكون
من تقديم الخبر على الاسم وذا يجوز في هذا الباب كما سبق وكاد في الاصل بمعنى قرب لكنه لا يستعمل
على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع بلا ان لدلالته على الجزم فلا يقال كاد زيد ان
الرجاء قال الفاضل الجامي لدلالته ان على الاستقبال المنافي للحال ورده المحشي بان كاد لابد له من الحال
ولا ان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا ولو تم تحذ لما الاستوى الحالان في اولى مع كونه
من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال من كاد يخرج كاد زيد يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له
بعسى نحو كاد زيد ان يخرج وكرب بضم الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى قرب
في الاصل يقال كربت الشمس اذا دنت من الغروب وهو مثل كاد في وجهيه اي في كونه خبره بلا ان
وبها وفعله كرب بالضم فقط فينبغي ان يكون مكربه مثل كاد في وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة
في القرب الحق بالافعال الدالة على الشروع فالتزم كونه خبره بلا ان وطبق بكسر الباء ونحرها
بمعنى شرع في الاصل يقال طبق في الفعل اذا شرع [illegible] بمعنى الخفة في الاصل بمعنى شرع
يقال اخذ فيه اي شرع وانشد بالهمزتين في الاصل بمعنى اوجد وقبل يقال قبل عليه وعبت
على وزن رد قال الدماميني في غريبه ومن شواهد استعمالها قول الشاعر
في طاعة الهوى فلج كاني كنت بالنوم اغنيه وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى

وجعل الظلمات والنور وعاتٍ بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا غريبة ومن شواهد
استعمالها قول الشاعر اراك عليت تظلم ام ابونا وظلم الجار اذ ال الجبير ثم استعمل كم منها
استعمال كاين لتضمينه معناه فصار ناقصا واخبارها اي خبر كل منها الفعل المضارع بلا ان
المثل سائر واوشك في الاصل بمعنى السرع وهو ينالب الوب وهو يستعمل استعمال عسى يعني يستعمل
بان تامة اوناقصة يقال اوشك زيدان يخرج واوشك ان يخرج زيدان قد يستعمل في الطمع وهو الوجه فيما
والمستعمل كاد اي يستعمل بلا ان لانه قد يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم اخبارها اي افعال المقاربة
على انفسها وان جاز تقديرها على كلمتها لانها لعدم تصرفها ضعيفة بالنسبة الى المتصرفة
فالنظر الى هذا لا يستدعي اخبارها على نفسها وكونها افعالا لها قوة بالنسبة الى الحرف
وبالنظر الى هذا جاز تقدمها على اسمها وان لم يخرج هذا في الحرف والقياس الثاني من
التسعة اسم الفاعل قدمه لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل وتجيئه من المتعدي
واللازم بخلاف اسم المفعول ولما كان الاسماء المتصلة بالافعال مبنية في كتب الصرف مطولاتها
ومختصراتها وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف ومن حيث العمل من مباحث
النحو ترك تعريفها وان كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث عن الصيغة كما
تركها البيضاوي وتبعه المحاقق للابن الحاجب فقال وهو يعمل عمل فعله الشبيه بالمضارع المعلوم لازما
او متعديا لاشتقاقه منه والثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة المشبهة
مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل موافقته كاسم الفاعل في الشرط ولانه قد ينصب
المفعول به كاسم الفاعل بخلاف فانه لا يعمل المجهول لاشتقاقه منه وشرط عملها في الفاعل اصلا
او تبعا ان يعتمد على ذي او نفي او استفهام او مخبر عنه او موصوف او ظهر الان المتصل مستتر فيها واخلت تصرفها وانية اعتبار
محض فلا يتوقف عملها على شيء من ذلك فيعمل في الفاعل
ظاهرا بالفعل مطلقا والمنفصل بالنيابة
المبتدء عنها واما البارز المتصل فمختص
بها من الافعال الا المتعدي فلا يعمل
المفعول فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف

في بيان اسم الفاعل

اي بيان اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة منه

في بيان اسم المفعول

لا يظهر فيه اثر العامل بل هو اشتقاق محض
ما يقويها فيه ولا على عدم ما يبعدها عن المشابهة
واستقلاله يتوقف عليهما فيه على وجود القوى وعدم

فتح كونه تاما او ناقصا يقال اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد ان قد يستعمل في الطمع وهو الوجه فيما
ركب مجبون كالمحيم للعاجل لعدم خلوه مدخوله عن زمان تام ومكان تام الا غلب لزوم
المفعول المطلق لكونه ملاقيا بمعناه دائما واما المفعول له فان كان مجرورا فكالظرف
وان منصوبا فكالمفعول المطلق كما يجيء واما المفعول معه فصاحب لمجموع فيكون في حكمه
ان لا يكونا مصغرين نحو ضويرب ومضيرب لان التصغير بمنزلة الصفة والموصوف
لان ضويربا مثلا بمنزلة ضارب صغير او حقير ولا موصوفين نحو جاءني ضارب كثير
او بالصفة يصير ان مسندا اليها فيصيران عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون مسندا اليه
بل هو مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول كان اولى كما لا يخفى لان قوته لما يتصل
عن قوله وان وصفا بعد العمل لم يضر عملها لان الحاصل بالمانع عن الشبه ولو قدم هذا
ايضا لكان الفاعل نحو جاءني رجل ضارب غلامه شديد ثم ان كانا باللام اي لام التعريف
صورة لا بشرط تعلقها بغيرها ذكر من عدم التصغير والموصوفية لان كلا منها مناف فعل مغير
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام على الفعل لكونها في صورة ما التعريف نحو الضارب
اي الذي ضرب غلامه عمرا امس عينا وان كانا مجردين منها بشرط وضعه الاعتماد على
المبتدء ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او الموصوف نحو جاءني رجل ضارب عمرا
او ذي الحال نحو جاءني زيد راكبا غلامه او الاستفهام نحو اضارب عمرا وسهلا
ضارب زيدا اخواه وما صانع البكران او النفي نحو ما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم
الزيدان وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجيء الكثير اعلم ان المناسبة للفعل
فاقتضاؤه مهما اقتضاه الفعل وذلك لان الواقع بعد المبتدء لا يكون مخبرا عنه فيكون
كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر في المال والاستفهام والنفي لتعلقها
بالحكم دون الذات اولى بالفعل فالواقع بعدها كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط
المذكورة في نصبها المفعول به اذا كان اسم الفاعل من المتعدي نحو الى واحد واسم المفعول
والى اثنين ورفع الاول على النيابة الدلالة على الحال حقيقة كزيد ضارب عمرا و
او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان الماضي او الزمان المذكور

موجودا الآن كقولك زيد ضارب عمرا وكلامهم بسط ذراعيه او الاستقبال كزيد ضارب عمرا واغدا
وجه الاشتراط حصول كمال القوة للتمكن على العمل في المعمول القوي وتثنيتها وجمعها صحيحا
او مكسرا المفرد صحا في العمل والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظ لبقاء صيغة المفرد
واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه ولذا اي كالمذكور من اسم الفاعل والمفعول
في العمل والاشتراط وفي كون تثنيتها وجمعها كمفردهما فيهما ثلثة اوزان من مبالغة اسم
الفاعل فعّال وفعول وزاد سيبويه فعيلا وفعلا بكسر العين وضمها كحذر ولا يشترط
في عمل هذه الثلثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لان الغرض من هذا الاشتراط
فيها اتمام المشبه بالفعل في الدلالة على الحدث الفعلي قصدا بخلافها حيث هو
البصرية وفعال الكوفية انها لا تعمل لعدم الاعتماد بتغير الصيغة وان جاء بعدها
منصوب فبفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان المبالغة جابرة لما فات من
المشابهة اللفظية وردّه الفاضل العصام بانها كما تجبر النقص تجبر الزيادة التفضيلية تجعل الاسم
بعيدا عن المشابهة بالفعل فكيف يكون جابرة عنه الحق بان الاصل في افعل
التفضيل الزيادة على الغير فملاحظة الغير هي التي بعدته عن المشابهة واما مجرد الزيادة
والمبالغة في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بانه يدل على
الثبات بخلاف صيغ المبالغة فانها تدل على التجدد والانصراف الفعل على ما هو
الاصل فيه فتذكر الدلالة هي التي بعدته عنها لا الزيادة والرابع من التسعة
الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وتكون
لما قام به الفعل قد قربها على اسم التفضيل لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه
لا يعمل فيه في غير مسئلة الكحل اذا تحقق المشابهة به فهي اصل على فعلها لكونه كذلك بل تربد
عليه لانها تنصب عند البصرية لا فعلها ذكره في الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل
من عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن الحال والاستقبال لا يشترط
في عملها اي في نصب معمولها تشبيها بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار للحدوث
المقتضي للزمان نحو زيد حسن وجهه والخامس اسم التفضيل قرنه على المصدر

مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول لمناسبته للسبق في كونه مشتقا وكون النسبة
معتبرة في وضعه وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه لسبقه مع كونه اصل المشتقات
ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى ان ترتيب المص انسب بمراده وهو لضعفه بالنيابة
المفعول به القوي بالاتفاق واتى مثل قوله تعالى وهو اعلم بمن يضل عن سبيله فيقدر
فيه فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل لفظ لقوته باستقلاله الا اذا صار بمعنى الفعل
بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي نفس الامر وصفا حقيقيا متعلق بكسر اللام
وهو الكحل في المثال ما اي شيء وهو رجلا في المثال جر برب اسم التفضيل في اللفظ
عليه اي على ذلك الشيء بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا منه ليعتمد عليه ويحصل
به مظهر يتعلق به فيتميز عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة
اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر بعدهما ان لم يكن هو متعلقا ما جرّ يا عليه بخلافه
فانه عمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا واحال كون ذلك المتعلق منفصلا باعتبار
التعلق اي تعلقه بما جرى عليه على نفس المتعلق باعتبار تعلقه
بغير ما جرى عليه وهو زيد في المثال بان يكون او حالا كونه او تفضيلا منفيا يعني
ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرور عليه وبين غيره الذي يذكر بعد
اسم التفضيلية ليكون مطلقا واحدا بالذات ومختلفا باعتبار القيدين فيخرج
اسم التفضيل عما هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
فيبتعد الخروج عن المعنى التفضيلي ثم يخرج عنه بالكلية بالنفي لتوجهه الى القيد
فينتفي الزيادة ويبقى اصل الفعل فيكون احسن في المثال فيفهم
الزيادة في المفضل عليه عن فالان الماواة

ح بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله اي الذي هو الجار والمجرور وهو منه
ياجنبي وهو المبتدأ ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا كما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل حسنة في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه في عين غيره
فما مابه المفهوم عنه فالكحل مفضل عليه موضوع في عين غير زيد ومفضل موضوع في عينه

ولولا النقل لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل في غير ما اي في غير المفعول به والفاعل الظاهر من الحكم فانه لاعتبارية لا يكاد ينوب عن عامل يهو مستتر تحته ولو ضعيفا وهو الظرف والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك مما ذكر قال الناسخ العصامي

ويعمل بلام التقوية في المفعول به ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تؤدي باؤل مفعولين بلام التقوية يبقى الثاني منصوبا بفعله المقدر عند البصريين نحو انا اكسي منك لزيد الثياب اي اكسوه الثياب انتهى واذا ثبت عمله فيما ذكر فلا وجه للاستشهاد في العامل القياسي بما لمقطه الشيخ عبد القاهر وهو تبعه والاسم المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي الفاعل فضلا عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهما اجنبيان له فيجتنبان عن العمل فيهما واما في غيرهما فيعمل بالشرط المار ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل المار ان الوصف بعده لا يغير عمله ان بقي وذلك لانه انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل هو مناسبة الاشتقاق والمصغر والموصوف لا يقدران بهما اذ الفعل لا يصغر ولا يوصف ووجود المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال اعجبني ضريبك زيدا وضريب شديد زيدا عمرو ولا مقترنا بدا لحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل عليه أن خلص للاستقبال ولا احتمال في الماضي للحال فلا يقال ضريبك زيدا الآن ولا موصوفا باللام لعدم جريان التاويل المذكور فيه لاختصاص اللام فيهما بدون عمده الشروط بالاسم عند الاكثر فيبقى الكل واما عند البعض فيجوز عمل غيرهما بدون هذه الشروط اذ المؤول بشئ لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه ومنهم من قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع فلا حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا بان مع المضارع لكونها اشهر واكثر استعمالا فلا يحتاج الى ذكر في الجواب فيصح عند ذكر البعض عملها فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل الموصوف كقولك انا لقد علمت اولى المغيرة انتهى

وعند الكوفيين الناصب منصوب للفزورة لانه لا يصح تكرار لام التقوية بل لا يصح تعلق حرف الجر بمعنى واحد والعامل واحد عصام الدين

مصدر

فلا بد له من تحته تاويل بما يجوز النسبة في وضعه ليحصل له قوة التاثير بها في العمل فيهما مع الاجتناب وهي انما تكون بوجود هذه الشرائط كما يجئ مفصلا

كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول علمت وهو قوله اولى المغيرة اي تقدم تلك الطائفة وعميدهم قاله بعض الاكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف على الحذف والايصال اي صلت وحملت على مسمع وفيه ان حذف على قليل ليس للقياس اليه سبيل كما صرح به الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسي فالوجه ان يجعل متعديا لأنه منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد او مفعوله محذوف للضرورة اي اوجدت الكرة والحملة او حملت على الاعداء قوله او بدل ابدل البعض من الكل قوله وهو اولى المغيرة اي علمت انا مسمعا مزاعا عن المقاومة لي على حذف المفعول الثاني بقرينة الوقوف او عرفت انا حالهم حال مسمع منهم في الجبن عنها قوله اي متقدم تلك الطائفة اي الطائفة الاولى من الجماعة المغيرة قوله وعميدهم قوله وعميدهم عطف تفسير له واشارة الى وجه صحة كونه بدل البعض بلا ضمير فافهم فعلى هذا يكون قوله انتهى بالكسر تسيئا فكانه قيل ما علمت منه بعد العلم به فاجاب انتهى كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومعتمدهم علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول الضرب على نزع الخافض وفيه ما فيه وان يكون منعولا لفعل مقدر وهو اعني فالتقدير فلم انكل عن الضرب ضرب مسمعا اي هو ضرب وقال بعض الفضلاء ان اولى المغيرة ناعل علمت على صيغة الغيبة قال تاعيصف نفسه بالشجاعة على وجه التاكيد مستشهدا بعلم هذه الجماعة علما منه بانهم كانوا بحيث لم يبق لهم مجال لانكار ما يدعيه ولا عدد اولا نوعا ولا تاكيدا حال كونها مع الفعل او بدونه اي بدون الفعل والفعل مراد غير لازم الحذف بيان وتوضيح لكون الفعل مرادا اذ قد يكون العمل للفعل لا للمصدر لعدم صحة التقدير بان مع الفعل لعدم استقامة انا مترها مقامه اذ ليس معنى ضربت ضربة او ضربة اوضربا ضربت ان ضربت كذا ذكره في شرح لب الالباب واختاره المص وقيل اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي وفيه بحث المص بان هذا

انا مثله

ورده

يفيد الاولوية لا الامتناع وان كان الفعل لازما الحذف فيجعل المصدر عند سيبويه
للمصدرية وكونه مقدرا بان مع الفعل مل لقيامه مقام الفعل حتى يجوز تقديم معموله
عليه والمستار الضمير فيه فجعله كالظرف العامل ويجعل الفعل المقدر عند السيرافي
لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم المعمول نحو سقيا زيدا ويجوز
حذف فاعله بلا نائب لان النسبة الى المرفوع غير ملحوظة في وضعه لان
الواضع نظر في وضعه الى ماهية الحدث فقط لا الى ما قام به فاقتضاؤه للمرفوع
عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز بعد الحذف في غير المصدر من الفعل
والصفة لكون النسبة الى المرفوع ملحوظة في وضعه فيحتاج الى ذكره البتة ولا يعمل
فيه اي لا يستتر في المصدر فاعله كما في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربي زيدا
وذلك لما ذكر في الحذف وقيل لو اضمر في مؤوله لاضمر في مثاله ومجموع قياسا على الواضح
فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين وهما راجعان الى الفاعل فيرد بالخلافة فانه له
في نحو تثنية وجمع ورد المصدر في الامتحان بما لا مزيد عليه ولا يتقدم معموله وفاقا
عليه عند الجمهور وقدروا عاملا معه ما في مثل قوله تعالى ولا تأخذكم بهما رأفة فلا
يتخلف معه السعي وذلك لانه مقدر بان مع الفعل ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول
وكذا ما في حكمها كالمرضي عند الرضي والقاضي البيضاوي والملخص على ما يجيء
في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لوظرفا اذ قد تقرر ان المؤول بشيء لا يلزمه ان
يكون في حكمه من كل وجه مع ان الظرف كالمتمم للعامل لما تقرر فيدخل فيما لا يدخله الاجنبي
وقد تقرر انه معمول ضعيف بكونه رابحة الفعل حتى عمل فيه حرف النفي كقوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون وقد يستدل الناجح الاسم المضاف مطلقا قدمه
على الاسم التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام موئنة عليه وهو
يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر او بحمل على ما بتقدير لكونه فرعه وشرطه
اي شرط كونه مضافا ان يكون اسما مجردا عن تنوينه ونون مقدرا بمعنى انه لو وجد
فيه تنوين جرد عنه لاجل الاضافة نحو كم رجل وجواج بيت لله لمنافاته

الاتصال

الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة التمام ونائبه وهو نون التثنية والجمع
وظاهره مخالف لما ذكره في الامتحان في بحث المشتق ان حذفها في الاضافة لشبهها بالتنوين
للقيامها مقامه لانه يقتضي عدم وجودها الا بعد التركيب بالعامل كتنوين المؤود وليس
كذلك صيغتها موضوعة قبل ما حققه فيه في بحث الموب ولعل مراده هناك انه نائب عما
هو موجود بالقوة القريبة من الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشوبه عبارة
القوم حيث جعلوا الحذف لاجل آخر فاعترض عليهم بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق
لاجل الاضافة متعلق بالكون او التجريد فقد والام لا يضاف لانها سابقة على الاضافة
في التعلق خلافا لظاهر سيبقى في الوجود ايضا فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يريد او فحملا على ما جاز
لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اذ لا تجريد فيه فضلا عن كونه لاجلها
وانما جاز حملا على مثل الحسن الوجه كما يجيء ولا يجوز ان يعد القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا تجريد
فيه ولا حمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعم النائب غير النون كذا في الامتحان وفيه تحقيق
وتدقيق فتدبر اراد فلا يرجع اليه وان لا يكون مساويا للمضاف اليه في العموم والخصوص
بالنظر الى كليت واسد اولا كانسان وناطق ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان
والا فالاضافة صناعية يكون بلا فائدة ومعنى اي الاضافة مطلقا وليس في كلامه
ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن الحاجب
على نوعين معنوية مفيدة لتخيل في المعنى كما في اللفظ ولذا سميت بها قد مر ان كان الحاجب
يشعر بالمعنى ومقصودية بالذات وتقدمه بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكس
البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى السامع المقصود من الكلام ولفظية مفيد تخيل
في اللفظ ولذا سميت بها فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة اي اسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي تعمل فيه عمل فعلها ولا يجيء
هذه المعمولية بالاضافة لوجود شرط عملها اي فاعلها او مفعولها سواء كان صفة
اصلا نحو غلام زيد او كان بعد صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب
عمرو امس واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن او غدا وعمرو حسن الوجه

وشرطها اى المعنوية تجريد المضاف اذا كان موقتة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل
او المحال فان كان ذا اللام حذف لامه وان علما نكر بان يجعل واحدا ممن يسمى بذلك الاسم
كزيد ناضر فزيد كم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان
نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو عن التعريف عند الاضافة
سواء كان نكرة في نفسه او موقتة مجردة وهي اى المعنوية اما بمعنى من البيانية وذا كثير
قدم هذا على بيان الفائدة لان مقصوده الاهم بيان العامل فناسب المبادرة اولا
الى بيان ان العامل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف نائب منابه ثم الى بيان ان تلك العامل
الفائدة وقدم الشرط عليها للتوقف وجودها على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا
لم يتكرر اعم من وجه موكونه اخص اشارة الى ان المضاف اليه في هذه الاضافة يجب ان يكون
اصلا للمضاف فحماس ربا مثلا للمضاف وغيره كما كان المضاف مثلا له وغيره لما مر
انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم من وجه كخاتم فضة فانه قد يكون منها
وغيره كما انه يكون منها ومن غيرها او بمعنى اللام في غيره اى الجنس المثل وتوهم ان كان بمعنى
كان النسبة وهو الاكثر سواء كان نباتيا له كغلام زيد وربما ليس عمرو او اعم منه مطلقا
كيوم الاحد او اعم منه من وجه ولم يكن اصلا كقضية خاتمك فلم يذكر جامعي في ضرب اليوم
بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام
التقرير بها في الاستعمال بل يكفي صحته بحسب الوضع فيصح جعل مثل ضرب اليوم مما بمعنى اللام
ولا يجتاج في مثل شجر الاراك وكل رجل الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان
وتقييد المعنوية تعريف للمضاف فان كان المضاف اليه موقتة لان ونحو المعرفة
المضاف فيما امكنت وذا في الموقتة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره
كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام لزيد فمعناه غلام مخصوص لزيد ومنسوب اليه من غير
اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل جاءني غلام زيد فمعناه ذاكر مع كونه مشارا اليه ومعهودا
بينك وبين مخاطبك اما بكونه اكبر غلمانه او الشهر هما او معلوم مخاطبك دون غيره فيكون
موقتة هذا اصل وضعها ثم استعملت بدون اشارة وعهد كالاول فيكون كالنكرة

كقوله

كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني ذكره في الامتحان والمضاف غير غير ومثل وشبه
ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة الى الموقتة لتوغلها في الابهام والعدم العرب
فيراق الاغلب بخلاف خلق الله ومقدوره وعلومه فانها وان كانت اكثر منها

ايراد ما يكتسبها تتعرف بالاضافة لكونها للعهد او الاستغراق ولو وجد لوجد فيها بالاشتراك
او بتعلم المخاطب او بان يضاف الغير الى فرد واحد لتعرف لكن جعل المذكور في حكم العدم

وقيل لا تتعرف اصلا كغلام زيد وتقييد تخصيصا للمضاف ان كان المضاف اليه نكرة
كغلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركة ولا شك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل
كان مشتركا بين غلام رجل والمرة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة وقلت
الشركة فيه وردة المص بان التخصيص فيه لم يحصل من الاضافة بل بالانتساب
الى المضاف اليه بحرف الجر المحصول بعينه في كغلام الرجل وبالجملة الفرق ظاهر بين غلام
زيد وغلام لزيد لان المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق فيه بين غلام رجل
وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب زيدا في حصول الفائدة اللفظية دون
المعنوية فما وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول ثم حصول التخصيص
في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن لما حذف الجار وانيب المضاف منابه
وصار عمدة بحيث انقطع نسبته الى الجار المحذوف حتى صار جارا اصليا وعاملا
قياسيا كما صرح به نفسه انيب الاضافة منابه الانتساب المذكور وصار لها تلك الافادة
بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة التقدير ليست بموجبة له بلا داع وحصول شيء
بشيء لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كمعاني الالفاظ المترادفة المتباينة فحق
القول بان التخصيص حاصل بها ومستفاد منها والتسمية بالمعنوية لا بالمعنوية
بخلاف ضارب زيد فان اضافته لما كانت مع وجود الشرط العمل فيه الموجب للانفصال
والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق الانابة منابها بالحيثية المذكورة فلا
يحق القول بان التخصيص مستفاد منها وحاصل بها والتسمية بالمعنوية بل باللفظية
فالفرق ظاهر ومراد المحرر بمثل هذا امتحان الاذكياء بانه ايتهم اسرع الى الاستنباط

الجواب من رموزه الخفية وإشاراته الدقيقة ولطائفه الأنيقة وعلامة الفضيلة
أن يكون المضاف صفة نحو غلام زيد مضافة إلى معمولها نحو خالق السموات
وكريم البلد ولا تفيد اللفظية شيئا إلا تخفيفا في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان
عليه قبل الإضافة لوجود شرط العمل ولذا قيل إنها في تقدير الانفصال وأما التخفيض
في نحو ضارب زيد أو رجل فقد عرفت أنه حاصل بالمعمولية لا بالإضافة ثم التخفيف
أما بحذف التنوين من المضاف فقط ونحو مقدر الخوف وضارب زيد الآن أو غدا
وحواج البيت أنه من اسم الفاعل المضاف إلى المفعول أو مع حذف الضمير من المضاف إليه
والمستار فيه في المضاف كما ذكره بقوله وحسن الوجه أصله حسن وجهه وحذف اللام
بدله لكونه أخف منه نحو جاد وصاف غير مضر التخفيف بمثل الصفة المشبهة المضافة إلى
الفاعل ومعمول الدراي المقدر داره من اسم المفعول المضاف إلى نائب الفاعل وأما بحذف
نائبه وحده نحو الضارب زيد والضارب بكر زيدا ومع الضمير نحو ضاربا الغلام وضاربه
الرؤس وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز
الضارب الرجل مع عدم حمله فيكون منفولا لفعل دل عليه جاز وهو واجب والمحولية
على المختار في الحسن الوجه لكثرتها في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنسا هو فيه
باللام وكذا الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف إلى ضمير نحو الرجل
الضارب غلامه أصله الحسن وجهه والتخفيف فيه بحذف الضمير من المضاف إليه والمستار فيه
في المضاف والثامن من التسعة الاسم التام بأحد الخمسة الآتية إذ لولاه لم يشبه
الفعل التام بالفاعل فلا يتميز من عمل النصب في التمييز فانه ينصب لشبهه بسبب تمامه بأحد
الأشياء الخمسة الذي يذكر بعده تحقيقا أو حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل
الذي يذكر بعده حقيقة أو حكما كما في الضمير المستتر ولذا لا ينصب التمييز ذو اللام وأحد
وجزء فيه المعنى التمام اسما إن لم يضف إليه نكرة مشارة إلى اختصاص التنوين برفعها على
ما عليه البصريون لكفايته حينئذ في إزالة الإبهام وعدم الحاجة إلى التعريف خلافا للكوفيين
على التمييز بيانين أي على التمييز نية تشبيها له بالمفعول في المجيء بعد التمام وخلافا لمن وصف

مطلب في بيان أنواع المبهم التام

الاسم

الاسم المبهم بالتمام أراد أن بيانين ما به التمام فقال وعمامه ثم لما كان المفهوم
بحسب اللغة من تمام الشيء بالشيء كون الثاني جزءا من الأول وهنا ليس كذلك
أراد أن بيانين أنه المراد به هنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال أي كونه بحالة يمتنع
إضافته معربا إلى شيء واتصافه به بكونه بأحد نمط الشيء بأن يدل على استقلاله
وامتناع إضافته إليه واتصاله فإن ذيك قد عد في الوصف من تمامه بنحو لا بأحق
وهو في حكم النكرة وذكر أي التمام بنحو يكون في التمييز المبهم في الأكثر بأن لا يكون له
مرجح إذ لو لم يكن مبهما نحو جاءني زيد ضاحكا رجلا فلا يكون التمييز غير المفرد بل عن النسبة
لجاءني مثل بالزيد رجلا وذلك في الأغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع المدح
والتعجب نحو ربه رجلا عبيده أي لقيت رجلا أتى برجل رد على من قال ما لقيت رجلا
وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا يخفى ونحو بالله رجلا اللام للتعجب وقوله بالله مرادا ما بعده
لا نحو غرس رجلا زيد ولا يجوز أن التمييز فيه يكون عن المفرد لا عن النسبة إذ لو أريد
المعنيين لقيل بغرس الرجل وكذا في ربه إذ لا يكون فيه إرادة المعنيين لما مر من اختصاص
ربه بالنكرة وفي اسم الإشارة لأنه من المبهمات كقوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا على
رأي من قال إنه تمييز عن اسم الإشارة لا حال وبالتنوين أما لفظا نحو رطل زيتا أو تقديرا
نحو ضاحكا قيل فهما واحد عشر رجلا فإن كلا من غير المنصرف والعدد المركب في ذكر الاسم كم وكأين
وكذا إذا يمنع عنه التنوين ملتقط لا لتقدير الاستحقاق له في أصل الوضع فمن هذه
الأربعة الأخيرة من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يعب كذا في حاشيته ولما كان
التمييز العدد أحكام مخصوصة أراد أن يذكر بعضها في هذا المقام توفية للمرام فقال وميز
ثلثة بلا تنوين غير منصرف نحو ثلاث رجال وفي حكمه والزائد عليها منتهيا إلى العشرة
بل عشرة لا ينصب بل هو مجرور بالإضافة للتخفيف ومجموع وثمنية نحو ثلثة رطل ومر
ليطابق المعدود العدد نحو ثلثة رجال لأن ثلثة للآحاد فإن التمييز فيها جمع
وهي ليست جمع لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس مميزين أيضا
وهما لا يجوز أما الأول فلعدم جواز كون جمع المذكر السالم مميز اللعدد فلا يقال

ثلثة مسلمين مثلا لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الوضع من التمييز وهو
تبيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض الصفات واما
علم ولابد في جمعه من اللام والتمييز نكرة لما عرفت واما الثاني فلعدم جواز وقوع جمع
المؤنث السالم بعد الثلث والى اخره لكونه خلاف المعتاد الذي هو وقوع ما هو في
صورة جمع المذكر السالم بعد ما اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر تمييزها كان
يقال ثلث فتيات رجل مثلا ان يلي التمييز وهو رجل مثلا المجموع بالالف والتاء وهو
لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو وليه ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر قال بعض الكمل لانها موضوعة
دال على الكثرة عن لفظ الجمع وميز احد عشر وزائد الى تسع وتسعين بل تسع
وتسعين منسوب لتعذر الاضافة اما في مثل عشرين من فلكرا عتبارهم اياها مفردا ما هو في
صورة نون الجمع ان لم يجز او حذف نونه غيره ان حذف واما في غيره فلكرا عتبارهم جمعا
ثلثة اشياء كاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان غير العدد
كان منبرا على التعدد بخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اء الاولين يمنع الاتحاد مفردا
واما لكونه اضعف مثل التركيب والقلة في الفضلة اولى وميز مائة والف وميز
تثنيتهما وميز جمعه اي الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا بنصب بل هو مفرد لانه
يضاف الى بعضها كثلثمائة فيحصل التركيب فيرجح الحقه على المطابقة وحمل المفرد عليه
اطراد الباب او لورود بالاضافة للتخفيف واما قوله ثلثمائة سنين بلا اضافة
ولا افراد فمحمول على البدل وحذف المميز اي ثلثمائة مدة نحو مائة رجل ومئتا رجل
والف درهم والفا درهم والآف درهم وبنون التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في
بعض هذين القسمين ما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز بالبعض عن
مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه مع كونه مما تم بالتنوين الاضافة الى التمييز
اضافة بيانية بحسول الوضع مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن ولا يجوز الاضافة
في غير هما اي القسمين اما في الاول فلما مر من وجوب تجريد المضاف والاسم الاشارة

عن التعريف والتنكير على الذي هو شرط الاضافة المعنوية اما في الثاني فلما مر ايضا من كراهة ابقاء
نونه وحذفه واما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف وبنون شبه الجمع لا بنون الجمع
مثل الاخرين اعمالا وسنوه وجوبا فان التمييز بعدها اما يكون عن نسبة في شبه جملة
وهو اي شبه الجمع عشرون وزائد الى تسعين بل تسعين نحو عشرون درهما وبالاضافة
نحو منوه عسلا ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه في العمل لكونه جامدا والتاسع
من التسعة من الفعل ولما كان الف من الاضافة المعنى الى الفعل كونه مفروضا منه
ومعمولا له وهو ليس مرادا ههنا اظهر المراد بانه كان مجازا تسمية للدال باسم المدلول
ثم صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق
ولا مشتق منه في الحال بقرينة انه جعل قسيما لكل منهما وقد يراد به ما يشملهما كما في
تعريف الفاعل بانه من مضى فعل صلاحي اي صلاح في اسماء الافعال
او التضمني كما في السائر على عمد ذكره الفاضل الجامي خيانة المستنبط من فحوى الكلام
من غير تصريح به او تقديره لعدم شمول لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده الثاني
اما داخل في الفعل او شبهه عند ذلك الفاضل بخلاف الاول وعما ذكره الفاضل
العصام ايضا من انه ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون في صيغته لخروج فعال
بمعنى البعد عنه كنزال وتراك واتخاذه عاملا واحدا من القياسي مع ان بعضها فانواعه
يمكن ان يعد منه لدخوله في ضابط كما شار اليه بقوله كل لفظ الخ وبقي في التفصيل
انه جعل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام فلم يعده منه التباسي كالشيخ
عبد القاهر وغيره لم يصب منه اسماء الافعال اصله اسماء معاني الافعال
لانه لا يفهم منها الالفاظ بل هي معاني افعال مخصوصة فحذف المضاف لجاز اذكره
في الاتخاذ وهو اي اسم الفعل الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول
اصح لموافقته لضمير سماه وجعل ولانه يلزم رجوع الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل
الكلمة اذ لا يصح رجوعه الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي
تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال امتثالا رويد اسماء الافعال

بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة الجمع للتنبيه على تعدد الافراد منه اول الوجهين
ما سمي كان بمعنى الامر فانه لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع لقلته ما كان بمعناه
كاف بمعنى أتضجر واوه بمعنى أتوجع اي صار بمعنى وضع الامر او الماضي لم يقل
ما وضع لمعنى اه لان دلالتها على هذا المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا اخرجت
عن تعريف الفعل فلو قال انها صارت لكان انسب ولا يرد نحو الفارس امس نقضا على
التعريف لما عرفت انه خارج عن تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم وحمل اسم الفعل
او ما كان الخ محمل دال مسماه على حذف المضاف والتجوز بذكر المدلول وارادة الدال
ولو كان معنى قوله ما كان بمعنى الامر الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا
على ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم معموله اي كلم الفعل عليه
الا اذا كان المعمول ظرفا فانه يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجيء في بحث المفعول له
وفي اكثر النسخ معمولها عليها عليه والصواب معمولها الاول او تأنيث الثاني كالاول
وارجاعها الى اسماء الافعال كما لا يخفى علمه هو تسليم البناء واما العامل عن فعل واما
المنصوب فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه الفعلي وهو ليس
بوضعي له ولو سلم فليس باولى فلا يبلغ درجة الفعل فيه هذا هو الملايم لقوله وحمل على
مسماه واما قوله فيما قال لانه اما منقول عن المصدر او عن الظرف ومعمول كل منهما لا يتقدم
عليه لضعفه فغير ملايم له اصلا الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو رويد زيدا اي امهله ورويد
زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره من الافعال ونحو قوله تعالى هلم شهداءكم اي احضروهم
ويجيء لازما بمعنى اقبل نحو هلم الينا واصله ها لم تركبا للتنبيه عند البصرية وهل ام
عند الكوفيين ومفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال كلها كما سبق من قوله تعالى
هلم شهداءكم الا في بني تميم فانهم يقولون هلم هلما هلموا الخ كما وقع في الحديث
الشريف هلموا الى حوايجكم وهات شيئا اي اعطه وحيهل الصلاة حيهلا
الثريد اي ائته وحي وحده بمعنى اقبل ويتعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل
عليها وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذي بمعنى اسرع ويكون المركب

بمعنى الثريد
واما المنقول عن المصدر كعليك له معمول منفصل فلا يتصور فيه التقدم منه

ايضا

ايضا بمعناه فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اي بذكره وقد
يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا
اي الزمه بكسر الهمزة ودونك عمروا اي خذه وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك من
نحو آمين بمعنى استجب ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم واليك بمعنى تنح وغير
ذلك والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي نحو هيهات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو
اي افترقا وسرعان زيد ووشكان عمرو اي قرب وغير ذلك مثل بطئان بضم
الباء او فتحها وسكون الطاء وفتح النون اي ابطأ بقوله وغير ذلك في الموضعين الى
انها غير محصورة فيما ذكره وقال في بعض تعليقاته انها كثيرة جدا ما ذكره واجمعها
وعشر ما نقله بعضهم عنه عدها سماعية انه لم يعيب ومنه اي من معنى الفعل الظرف
المستقر وقدم تفسيره في حروف الجر وهو لضعفه في العمل لا يعمل في المفعول به القوى
بالاتفاق ولان عامله الذي ناب هو منابه نحو حصل لا يعمل فيه الا مع ولا في الفاعل
الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا شرط
على ما ذكر في بيان شرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة ووجه الاشتراط
ما مر والموصول ليكون تابعا عن الفعل الذي هو اصل في العمل اذ الصلة لا يكون الا
جملة فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل على انه هو العامل على ما هو راي المحققين
لا الفعل المقدر كما زعم البعض والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في ساير المواضع المقدر
هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل في يده كتاب وجاءني زيد وعلى كتفه سيف
وفي الدار احد وما في الدار احد وجاءني الذي في الدار ابوه ويجوز في هذه المواضع
كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ مؤخرا كما في مثل اقائم زيد واذا لم يرفع الظرف
اسما ظاهرا فالفاعل ضمير مستتر فيه اي في الظرف منتقل من متعلقه بفتح اللام المحذوف وجعل
في غيرهما اي المفعول به والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف فلامر
بمجروره واما في الحال فلكونها في حكمه ومنه المنسوب فانه يعمل عمل اسم المفعول لكونه مؤولا به
نحو مررت برجل هاشمي اخوه اي منسوب الى الهاشم ويشترط في عمله اي المنسوب ما شرط

عبد القاهر

لان عمله ليس لانه مجروره بل لنيابته مناب عامله منه

لانه بمعنى جاءني زيد راكبا جاءني وقت ركوبه منه

٤٣

فيه اى فى اسم المفعول ومنه اسم المستعار نحو اسد فى قولك مررت برجل اسد غلامه واسد
على اى مجترئ ولذا اى لاجل ان الاسد بمعنى المجترئ عمل عمله ومنه كل اسم يلزم منه معنى
الصفة نحو لفظة الله فى قوله تعالى وهو الله فى السموات ان المعبود لم يزل فيها ان يعبده
فيها لانه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم الجمعة امام الامير جالسا
اى كشير اليه يوم الجمعة امام الامير حال كونه جالسا وليست وتعمل كونية او تعمل
زيد يوم الجمعة عندنا مسرورا اى نتمنى او نترجى يوم الجمعة عندنا زيدا حال كونه مسرورا
او قال الرضى ليس المعنى على تقييد التمنى بالحال بل على تقييد خبره
بها اقول ليس هذا القطعى لا محتمل للامرين وانما لم يقل وجوز الخ شبهة بالفعل
مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال وحروف النداء والتنبيه للتنبيه
على ان ما بعدها ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعا
فافهم وحروف النداء نحو يا زيد اركبا اى ادعوه وحرف التنبيه نحو ها شار زيدا قائما هو
قاعدا فكانه اسد صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا وحرف التنبيه نحو ها من مثال اسم
الاشارة الا انه يوقف بابنه وحرف النفى نحو ما انت بنفيه ربك بمجنون وما انت
بذى علم كاملا وغيرها من مثل ما شاء نكرة قائما اى ما تصنع فريدة المذكور آنفا من قوله
ومنه كل اسم الى قوله وغيره يشمل فى نحو الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالى او الظرف
والمفعول معه كما شاء نكرة وزيدا وعند البعض تعمل فى المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل
العصام والكل داخل فى ضابط الكلى فلا وجه للمعاطه فى بيان التبيه كما اسقطوا والعامل
المعنوى حالا يكون للسان فيه خط وانما هو معنى يوقف بالقلب وهو اثنان خلافا
لابن حاجة فانه يجعله ثلثة ثالثها عامل الصفة والتاكيد وعطف البيان وهو كونه صفة
او تاكيدا او عطف البيان مرفوع او منصوب او مجرور ودليله اختلاف الحركتين اعرابا
وبناء فى مثل يا زيد العاقل فانه لو اتحد العامل لما اختلفت الحركتان وجوابه ان الضم
باعتبار العارض فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المحشى والشبه ان هذا
الرفع مثل الجر الجوارى ورفع للملائكة بسحروا على قراءة ابى جعفر الخ وهو الاتباع

عامل المعنوى

بالرفع فانه بالنصب
تابع لمحله وهو نصب
فلا اختلاف حينئذ

ليس

ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر جائز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف
بمنزلة الجزء من الموصوف فالعامل يشمل عليهما فالمعنى فيكون عاملا فيهما قاله
ايضا بعض الكمل والاول رافع المبتدا والخبر اى ما يعمل فيهما عمل الرفع فانه لا قول
الاسناد فى مفهومه كما يجئ يقتضى المسند اليه والمسند اللذين يشيران الى الفاعل
فالاول فى كونه مسندا اليه والثانى فى كونه جزءا ثانيا وقد مر ان معنى العمل على
الاقتضاء ونحو التجريد للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظى اصلا
على ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيدا عن ثيابه فانه يلزم منه عريانه لا ثوب له
اصلا ولو قال عن العامل اللفظى كان اظهر واخصر ثم ان هذا مبنى على تجريد التجريد
عن مقتضاه الذى هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدا وخبر لم يسبق عليهما
عامل لفظى ويمكن ان يقال ان هذا مبنى على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل
او الامكان منزلة الوجود كما يقال ضيق فلان فم الجراد اجوزه ضيق الفم ابتداء
او على التشبيه على ان الاصل كان العامل اللفظى وعدل الى المعنوى فكانه وجد عنه
او المعنى التجريد عنها اذا وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا فى
اكثر النسخ التجرد اى النوى والخلو وهو الاظهر والاول اوفق بما فى توضيح المبتدا
وموافق لما فى نسخ الجامى والمراد بالعامل اللفظى ما يعمل بالاصالة بان يعمل فى اللفظ
ولا يبطل عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره فى العمل فيدخل فى الحد عامل مثل زيد
وحسبك فى مثل علمت لزيد قائم وبحسبك درهم لصدق التجريد عن العامل اللفظى بالمعنى
المذكور عليه اذ فى الاول قد ابطل التعليق عمل علمت فى اللفظ وعمله فى المعنى ليس
باصلى فى الثانى الباء زائدة ملحق بالاصلى كذا افهم من الاتقانى لان الاسناد
اليه والاسناد الى شئ وفرع به تجريد الاسماء المعدودة فانه ليس لعامل قبل التجريد
عمل فى قصده مؤثرا ليس بمرضى لعدم صحة كون فاعل الوجود فى عدميا فلا يحسن
تشبيه العدمى بالمؤثر وتنزيله منزلته فالاولى ان يقال ان يغير يكون الاسم فى صدر الكلام
بحقيقة او تقديرا واجيب بان العوامل علامات لتاثير المتكلم لا مؤثرات والعدم

يعنى ان الاولى ان يقال ان التجريد عن العامل اللفظى اعم من ان يكون عدميا او وجوديا
عدم وجود عامل اصلا او وجود عامل لكن لا تاثير له فى المعنى
المجرد لا يستلزم استثناء الجنس

الخاتمة يجوز ان يكون علامة ويرد على ما جعل اولى ايضا انه اعتبار تجعله
مؤثرا ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي للغير اعتبارا تجاذلا يحسن تشبيهه
بالمؤثر فافهم نحو زيد قائم **والثاني** يرفع الفعل المضارع وهو وقوعه بتجرده
لا بالناصب والجازم موقع الاسم كوقوعه خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جاءني
رجل او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل في هذه المواقع وقوع المفرد
لما سيجيء فان قيل كيف يذكر الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفعه قلت لانه مبني الاصل
فلا يكون معمولا الا في الموضعين كما سيجيء وذكر الوقوع اي وقوع المضارع بتجرده موقع
الاسم انما يكون اذ تجرد عن الناصب والجازم بان لا يكون فيه ناصب ولا جازم اصلا
فانه اذا لم تجرد عنهما يمتنع ذكر الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه على الاسم
وانما ارتفع هو بذكر الوقوع لانه ح يكون كالاسم فاعطي له السبق اعرابه واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو
كاد زيد يخرج وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والاخير بانه قيل فيها واقع موقعه لانه
يقال الذي ضارب نحو علي ان ضارب خبر مبتدأ محذوف مقدم عليه وكذا دخلان الزيدان
ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره اسما غير الاعراب
الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بان الواقع موقع الاسم هو سيقوم مع السين
لا يقوم وحده وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه وعن
الثالث بان الاصل فيه الاسم وعدل عنه لما مر واما عند اكثر الكوفيين فالفعل
بعد ذكر التجرد لا يرد عليهم ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات
في التفصي عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب كما في الكلام
فلا بد من قيد يخرج غير المركب كما في تعريف العامل المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان
الفعل لتوقف افهام معناه على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فافهم فخرج عما ذكرنا
من العوامل على ما ذكرنا سبعون واما مجموع ما ذكره الشيخ عبد القاهر ومن تبعه

فعلى مثل لن يضرب ولم يضرب
لم يصح ان يقال ان يضرب واقع
موقع ضارب لعدم صحة ان ضارب
ولم ضارب مستقبلة

قوله غير الاعراب اي بحسب المقتضى
وذلك لان المقتضى له على تقديره اسما
الواقع موقعه فعلا هو المشابهة التامة
وعلى تقديره اسما هو اما علية تقديرا
وهي الخبرية هنا والذكر محل اعرابه
في مثل زيد يضرب ورايت رجلا يضرب
ومررت برجل يضرب على تقديره فعلا
الرفع فقط مع محله على تقديره اسما
في الاخيرين النصب او الجر فافهم
منه

على ما ذكروا فانه زاد ونقص اما الاول فسبعة خمسة في الاسماء الثلاثة
الاخيرة من حروف الجر ولا النافية الجنس واذا ما من كلم المجازات واثنان في القياسي
اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون في السماعي ثمانية
وعشرون حرفا افعال اربعة افعال المدح والذم واربعة افعال المقاربة وثلثة
عشر افعال الناقصة وسبعة افعال القلوب ادخل كلها في اول القياسي وهو
الفعل وثلثة عشر حرفا اسماء تسعة اسماء الافعال ادخل منها تاسع القياسي
وهو معنى الفعل واربعة اسماء احدها عشرة اذا ركب مع احد الى تسعة وثانيها
كم وثالثها كذا ورابعها كاين تراد خلها في الاسم التام وهو ثامن القياسي وستة
حروف خمسة حروف النداء ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو ويجمع الكل
كونها غير عاملة على الصحيح فافهم **الباب الثاني** الذي عهد جزءا من الرسالة
لفظا او معنى كائن في بيان احوال المعمول او في تحصيل ادراكاتها **اعلم** لولا ان قيل
الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة بحسب اذا لم تقع في التركيب كالالفاظ
المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد غلام دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد
بلا تركيب كما مر لم تكن معمولة لعدم العامل كما لا يكون عاملة لعدم المعمول وان وقعت
فيه فهي على ثلثة اقسام القسم الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة
ولا بالقيام اي لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم مقتضيه وعدم
القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان الاول الحرف مطلقا عاملا او لا
بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام عند الكوفيين البصريين فانه لما حذف عنه
حرف المضارعة التي بسببها صار المضارع مشابها للاسم مشابهة تامة على
ما مر فاعرب والعمل فيه خرج عن المشابهة المذكورة بسببها جواب لما فعاد الى
اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة منوية وهي
منسية عند البصريين ولهذا قالوا هو موقوف **والقسم الثاني** ما يكون معمولا
لا محالة اما ان يكون له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه وهو اثنان ايضا

منه قال لفظ احد معرب الاعراب نقد قصر
منه

قوله بغير اللام لما جاء الى قوله بغير اللام
لان الفعل الامر بلا واسطة لام جار مضمر بعدها
مجزوم والامر بواسطة لام مجرور مضمر بعدها
مجزوم عصام الدين رحمه الله تعالى

اى كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم مطلقا معربا او مبنيا حتى تكم على اسماء الافعال
قال الدماميني عن سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون لها موضع من الاعراب
واختلفوا في تعيين ذلك الموضع بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد
الخبر كما في اقائم الزيدان واختارها ابن الحاجب في ايضاح المفصل لانها اسماء مجردة
عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء وردبانه ينتقض بمرح تعريف المبتدا جميعا
وقال الرضي قياسها على اقائم مع الفارق اذ معناه معنى الاسم وان شابه الفعل لفظا اذ ليس
فيه معنى الاسمية شيء بل استقل بمعنى الفعلية ولا عبرة باللفظ كما في تسمع في قولك
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدا لكونه بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا
بل جملة او منصوبة المحل بافعال محذوفة على المصدرية اى على انها مفعول مطلق لفعل
زيدا مثلا في تقدير ارو ذارواذا زيدا وردبان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء للافعال
ومبنية بل يوجب كونها مصادر معربة كيقيا وسيبا اذ لا موجب للبناء حينئذ لان
معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة لها وان قال بعضهم وهو المحققون
على ما نقله ابن مالك والجمهور على ما نقله ابن عصفور وهو المختار عند الدماميني
عند اذهب الاخفش لا محل لها من الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار
عنده كما سبق وثانيته منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت كالفعل وصار الفعل
وهو ما يقع بين المبتدا والخبر اذا كان معرفة او كان من لو دخل عليها عامل استحق
لفصله بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع كان زيد هو القائم بالحقيقة للالة
على غير مستقبل وهو رفع اللبس فلا يكون معمولا اصلا فضلا عن كونه دائما وتسميته بالضمير
لكن على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب
قال في الاشباه وهذا بعيد لعدم نظيره في الاسم وما كان من الضمائر اسما واللاحق حرفا
صورة نبه على المغايرة بتغيير الاسلوب فقال واما اللام الداخلة على الصفات
فهي اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر الى الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو المازني
انها حرف للاسم موصول كغيرها اى كغير الداخلة عليها فتكون مما لا يكون معمولا لفعل

بل

على قوله بالموقعة لا مبتدأ الخ

وهو الذي انفس الخبر بالنعت
كما اذا وقعا بابا كقولك زيد هو
القائم مسك

بل المعمول ح مدخولها وقال الكثر هم وهو غيره هي اسم موصول لا حرف بمعنى الذي في المذكر
او التي في المؤنث فتكون مما يكون معمولا دائما فلا بد لها من الاعراب ح وانه ليس فيها بل في صورتها
قبيحين وجهه بقوله اعطى اعرابها اى اللام ما بعدها كلما انتقل اى لانتقال ما بعدها من الفعلية
الى الاسمية كما اعتبرهم دخولها على الفعل لكونها في صورة الحرف فاصل جاءني الضارب زيدا
جاءني الذي ضرب زيدا فالاول اى الذي معمول لكونه فاعل جاءني والثاني اى ضرب
غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كان اصله جاءني الذي يضرب زيد فلا شك انه معمول له
وانما اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام بان جر الذي الى اللام وضرب الى
ضارب وقيل جاءني الضارب صار الاول اى الذي في صورة الحرف اى حرف التعريف وهو
اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما والثاني اى ضرب في صورة الاسم اى الاسم الفاعل
وان كان في الحقيقة والمعنى فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من الاول الى الثاني
وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول ترجيحا لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي
هو حكم لفظي في الاعراب الصفة للاول الذي هو المعمول وان ظهر في الثاني الذي هو ليس
بمعمول لانما فاتا بين حدي ما نقلناه آنفا في الرضي فافهم ولا يكون من الفاعلين
والثاني من الاثنين الفعل المضارع اتصل به نون جمع المؤنث او نون التاكيد ام لا لانه
بعد الوقوع في التركيب لا يخرج عن الجازم او الناصب او الوقوع موقع الاسم والقسم الثالث
من الاقسام الثلثة ما كان الاصل فيه ان لا يكون معمولا لكنه قد يقع موقع القسم الثاني وهو
ما كان معمولا دائما فيكون معمولا وهو اى القسم الثالث اثنان ايضا اى كالقسم الثاني
الاول الماضي فانه اذا وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله بالنصب واذا وقع بعد الجازم
شرطا او جزاء بدون الفاء وبتوسية المثال اذ به لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل
في محل الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف على ذلك الماضي
كما اعجبني ان ضربت وتقتل بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع تضرب
المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم
شرطا ما ضربتك وتقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك المجزوم جزاء وفي غير

هذين الموضعين لايكون الماضي معمولا لعدم مقتضى الاعراب والثاني من الاثنين الجملة وهي
على قسمين فعلية وهي اي الجملة الفعلية على ما يهو راي صاحب اللباب ومختار المصنف
في هذا الكتاب الجملة المركبة من الفعل لفظا اي صريحا ولو تقديرا بدون اداة الشرط او بها
او معنى والمراد بما يلزم منه معنى فعل مشتملا على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في مشتقا او غيره
بقرينة الامثلة ومن فاعله نحو ضرب زيد مثال لما كان الفعل فيه لفظا بدون اداة الشرط
وان تكرمني اكرمك مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بهو وبها عن الفعلية ولا يستحق
ان يعد قسما آخر من الجملة والا لاستحق بهو وض الترديد مثل اما ان يكون العدد زوجا او فردا او الخبرية
او الحالية او نحوها او خرج عن التسمية ما يهو من له نحو وعامل ويستحق ان يعد قسما آخر من الجملة
فيكثر الاقسام جدا وعبارات زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى غير مشتق نحو فعل واقائم الزيدان
مثال لما كان الفعل فيه معنى مشتقا ثم انهما يخرجان من الفعلية ويدخلان في الاسمية ان
خبرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا او تقديرا والثانية بما كان جزؤه
الاول اسما مطلقا كما هو راي الجمهور وهو المشهور واذا اخبر زيد مثال لما كان الفعل
فيه معنى غير مشتق ظرفا فادرجيا ياتي في الفعلية لكون الظرف وهو الفعل لا لكونها مقدرة
بفعل كما زعم البعض فلا يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الاتي ان شاء الله وان قدرت
بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه وجعل العمل له ولذا اشترط البصريون فيه
الاعتماد والفعل لا يحتاج اليه ملفوظا ولا مقدرا فلما تمانعت بهذه الاشياء استحقت
ان تجعل قسما برأسها فلا تخالف بين كلاميه في كتابيه كما ظنه والاسمية وهي الجملة المركبة
من المبتدا والخبر او من الاسم الحرف العامل وخبره نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة
مجرد لفظها من غير اعتبار دلالتها على معنى ما فلا يتاتى له اي للفظها من الاعراب لكونه في
حكم الاسم المؤول لكونه مؤولا به كما سيشير اليه بقوله اي هذا اللفظ حتى يجوز وقوعها
اي الجملة التي اريد بها لفظها في كلام موضع وقع الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدا
وفاعلا ونائبه وغير ذلك المذكور من المعمول والاسم باب كان وان وغير ذلك نحو زيد قائم
جملة اسمية اي هذا اللفظ ونحو يتبع زيد قائم فاعلا وحمل زيد قائم نائب الفاعل ومنه

ولو اسما غير ظرف او مسندة معمولة بجملة الاستفهام او النفي

عن الفعلية بشرط الاعتماد وحتى او الاسمية بالنيابة عن الفعل وانتقال الضمير منه اليه حاشية للاسنوي ؟

عبد العزيز الفروز

اي مما

اي مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها مقول القول نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا
لكن موقعه ليس موقع المفرد بشرط الذي يسر ان فيه كما سبق ولذا انفصل عما قبله بمنه وكذا
اي مما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها في انه لا بد له من اعراب الجملة ان اريد بها معنى مصدري
كما بوسطه ان بالفتح والتشديد او ان بالفتح والسكون او ما المصدريتين صفة الاخيرتين
كقولك بلغني انك قائم اي قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا اي صيامكم خير لكم وكواجلس
ما دام زيد جالسا اي مدة دوام جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة هذه الثلثة نحو
الجملة التي اضيف اليها ما المصدرية التي اسند اليها بان اريد بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه
ضمنا بالنسبة تامة فلا يرد انه يستفاد من الفعل الاتية ان المراد ليس مطلق الحدث بل الحدث
مع النسبة واراد تها تقتضي امتناع كون الجملة مضافا اليها واسند اليها كما تقتضيه اراد تها
مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع
التامة لا المطلقة كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع صدق الصادقين
قال الفاضل العصام اختلفوا في ان المضاف اليه في مثله الفعل والجملة مع الاتفاق على
انه هو الجملة الكينونة بما مر اذا وقعت مضافا اليها والمحص صحة الثاني في الامتحان
والظاهر ان الجملة بلا تاويل كما اشار اليه فيه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علقه عليه
فيخالفه في كلامه في موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من تتبع كلامه ونحو قوله تعالى
ان الذين كفروا سواء اسم بمعنى الاستواء نعت به كما نعت في المصادر مبالغة كما في قوله
تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به اي عند هم وهو مرفوع على انه
خبر ان وقوله انذرتهم ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعله او انه مبتدا
وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان اي ان الذين كفروا استواء وكيان
عندهم في عدم الجدوى انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة عنا
المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة ولم مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق التسوية
بين مدخوليهما كما هو الامر والنهي عن معنييهما في قوله تعالى لمستفعلهم اولا لتستفعلهم
وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من افادتهم التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ونحوها

عليها لافادة تقرير معنى الاستواء وتاكيده كما سبق اليه اشارة وكقول المفضل رحمه الله راى
المعيدي تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وقد يبنع اليه من كلامه ما يعجبه تسمع بالرفع مبتدا بان جرد عن النسبة
للمتانة والزمان وأريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتعريف الآتي وجه
العدول مثل جاءني زيد واما على ما هو المشهور من انه بحذف ان ورفع الفعل فقد عامله بنقيض
ما كان فيه بالمعيدي منسوب الى معيد تصغير معيد على طريق الترخيم بحذف ترخيد الدال استقلالا
له مع ياء التصغير خير منك ان تراه خبره وقد امثل لمن خبره خير من رؤيته اي سماعك وهذا
الاخير اي مثل تسمع مقصور على السماع من اهل اللغة ولا يقاس عليه بخلاف غيره مما سبق
والواقع في غير هذين الموضعين للذين اريد بالجملة في احدهما لفظها وفي الآخر معنى مصدري
وذكر الغير هو الموضع الذي اريد بها فيه معنى يا المطابق لا يكون اي الواقع في ذلك الغير اعراب
الا ان تقع ان الجملة خبر المبتدا كخوزيد ابوه قائم مثال الجملة الاسمية او خبر الباب ان كخوان زيدا
قائم ابوه مثال الجملة الفعلية فتكون الجملة الواقعة خبرا لها محل رفع وتقع خبر الباب كان
نحو كان زيد ابوه عالم او خبر الباب كاد نحو كاد زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم كقولك علم
زيد عمرو ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلم زيد عمرو ابا ابوه قائم او تقع الجملة
مطلقا عنها نائب الفاعل كخوعلمت اقائم زيد فان اقائم زيد جملة فعلية ان جعل قائم
رافعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا كخوجاء ني زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة
في هذه المواضع من خبر كان الى الحال منصوبة المحل او تقع الجملة جوابا لشرط جازم عند
الفاء والذي يجي للربط فيها لا تاثير لاداة الشرط فيه وقولنا من وجه ويجيء تفصيل ما يؤثر
فيه الاداة وما لا تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان او بعد اذا التي
للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية منابه الفاء في الربط لانه معنا ما يقتضي عن حدوث امر بعد امر
فيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم
يقنطون نحو ان تكرمني فانت مكرم فتكون الجملة الواقعة بعدها جوابا لشرط
جازم مجزومة المحل لكونها جوابا لشرط جازم ولامتناع الجزم في لفظها وقولنا تقديرا فيكون
محلا ويجيء الفرق بين المحلي والتقديري او تقع صفة للنكرة لعدم صحة وقوعها صفة للمعرفة

واصله ان المفضل قدس سره بالمعيدي
والعجيبة ما يبلغ منه فلما رآه استحقره
وقال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
فقال له ان الرجال ليسوا بخبر رواتا
المرء باصغريه لسانه وقلبه ان قال
قال بيان وان قاتل قاتل بجنانه
فاعجبه المفضل كلامه كتبه عبد الله
عليه رحمة الله

لكونها في حكم النكرة لصحة تاويلها بها كخوجاءني رجل ابوه قائم فيصح التاويل بقائم ابوه او معطوفة
على مفرد كخوزيد ضارب ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب كخوزيد ابوه قائم
وابنه قاعد او تقع بدلا من احدهما اي المفرد والجملة التي لها محل من الاعراب كخوزيدا او في منية
في تاديته المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى في قوله تعالى
واسروا النجوى الذين ظلموا كما يقال قيل وقيل تفسير وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل
على وجه من قوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لكونه او في قوله تاديته المراد الذي
هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل عليه مطابقة بخلاف ما قبله فانه يدل عليه
التزاما وبيان له على وجه كما صرح به الفاضل العصام في حاشيته انوار التنزيل لكونه
اوضح منه واما الاجملة التي اوردها المعاصرون فهي مما ليس لها محل من الاعراب فمنها
اوردها في هذا المحل فانها تقصد بتصويرها وقوع الجملة بدلا او بيانا او تاكيدا الا تمثيلا
لما هو تابع لما له محل من الاعراب او تاكيد اللثانية اي الجملة التي لها محل من الاعراب كخوزيد
ضرب ضرب وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا كالاولى للثانية لخفاء ها على راوي
اي راوي اهل المعاني وقال ابن هشام في مغني اللبيب في بيان الفرق بينه وبين البدل
انه لا يكون جملة ولا تابعا لها كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع آخر ولم يثبت
الجمهور وقوع البيان والبدل جملة فيكونان اعرابا على حسب اعراب المتبوع ان كان
اعرابه رفعا فاعرابها رفع وان نصبا فنصب وان جرا فجر وان جزما فجزم وللمابين
احوال الجملة بنوع تفصيل فكان فيه نوع حرج وعسر اراد ان يبين حصوله على وجه
الاجمال السهل ضبطه وحفظه بلا اهمال فقال فتقرر من هذه الجملة اي من قوله فان اريد
بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان فسم في تاويل المفرد فيكون لها اعراب في كل موضع كالمفرد
اذ الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وذلك القسم ايضا اي كالجملة مطلقا
قسمان الاول ما اريد به لفظها والثاني ما اريد به معنى مصدري وقسم من الجملة صرح
بهما مع ظهور مغايرتها بالبعد عنها وليتلاءم قوله من اول الامر ان هذا قسم من القسم الاول
منها لا يكون في تاويل المفرد بالتاويل المذكور وان صح كونها في تاويله بغيره فلا تكون

معمولة في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا في خمسة مواضع خبر اتى خبرا كان ومفعول
ثان او ثالث وجواب شرط جازم مع الفاء او اذا او حال وتابع المفرد او جملة لها
محل من الاعراب ثم اى ما بعد ما علمت مالا يكون معمولا وما يكون معمولا اعلم انّ المعمول
على نوعين معمول بالاضافة ومعمول بالتبعية اى بكونه تبعا وهو بمعنى التابع ومشترك
بين الواحد والجماعة النوع الاول من النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام
مرفوع ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فثمانية منها اسماء اربعة اصول
واربعة ملحقة بها واحدة منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه في الاغلب جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل لانها مسندة امتنع اجماعا
لان اول جزئيها الفعل وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي الارتباط
به من اول الامر بخلاف المبتدأ فانه اسم مستقل لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولان عامله
اقوى لكونه لفظيا مثله ومناسبة للعامل مع المعمول موجبة لقوة عمله الذي هو الرفع فيكون اقوى
في المرفوعية من المبتدأ وهي امارة الاصالة واذا ثبت اصالته بالنسبة الى المبتدأ الذي لا نزاع
في اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات غير النائب يثبت اصالته بالنسبة اليها بالطريق
واما اصالته بالنسبة الى النائب فغني عن البيان وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه
باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد
ومشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة عدم
الوجوب لاصالة المبتدأ في المرفوعية التي هي المطلوبة غير ظاهرة بل الظاهر الاول
افادة الاصالة في كونه مسند اليه ومن الثاني افادة الاقوية في كونه محكوما عليه
وليست غير مطلوبتين هنا كما لا يخفى وهو اى الفاعل مارفوع ولو محلا بقرينة المقسم
المسند اى نسب بقرينة قوله او ما بمعناه اذ ميز ما لا يسند اليه نسبة تامة اليه الفعل الاصطلاحي
فرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدأ لان ما المسند اليه ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد
او مركب مع المرفوع بالهواء قدم الخبر اذ الاولى لم يذكر المقدم كما ذكر ابن الحاجب التام
فرج به ما المسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده بل مسماه كما حرر المعلوم فرج به النائب

قيل

مطلب
في تقسيم المعمول

قوله على الجمهور يكون ذا وجهين بخلاف الجر فانه يوجد فيهم ووجه تقديمه على المجرور لخصوصيته بما هو الاصل في المعمولية

مبحث
المعمول المرفوع

قيد به ليدل بالشكل على مثل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل مع انه ليس بخبر والفعلية منه

بل التبعية

على عامل المبتدأ ومنه

قيل ذكر المعلوم يغني عن التمام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريفات
على ان اغناء المنا فرع المتقدم مما لا بأس به كما لا يخفى او ما يلابس بمعناه من الصفات
والمصدر واسم الفعل والظرف المستقر وبما عرفت ان ما لعبارة عن مرفوع اندفع ما اورده
في الاعتراض ان الحد منتقض متعالد خول المفعول به فيه لوجود النسبة الوقوعية التي هي
نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من التقييد بنسبة وصفية ليخرج الوقوعية وخالفيه اى في الاعتراض منه
فان الصحة بالنسب اليه الموقوف او الشبيه نسبة وصفية فان قيل قد صرح فيه ايضا اى كما اورد ما قرر
لئلا يكون ما لعبارة عن المرفوع لا يفيد للمبتدى في المنع لان الغرض من الحد معرفة المحدود
للاجزاء الغير المخصوص وهو الرفع ههنا ولو عرف الحد به لزم الدور قلت ثم اكما قد يتم
في هذا الكتاب او لا كونه مقولا ومرفوعا عامل ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها
وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق الكلام لتفصيله وتمييز
بعضه عن بعض فكون ما لعبارة عنه مفيدا ههنا وقد صرح ايضا ان مثل هذا مفيد لمن
عرف المرفوع او المنصوب بسلائقه او غيرها واحتاج الى مجرد معرفة الاصطلاح بخلاف
مختصر الكافية حيث لم يتبق فيه هذا البيان فاورد عليه ما اورده كضرب زيد
مثال لما المسند اليه الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة
تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال لما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة كخوف زيد قائم
وكخو قائم ابوه وغير ذلك وحصرها زيد اى بعد مثال لما المسند اليه ما بمعناه من اسم فعل
اسناد انا تما لما مر انه جملة فعلية والثاني من التسعة نائب الفاعل عدل عن قولهم
مفعول لم يسم فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لا يتناول نحو درهما في الخطي
زيد درهم اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب المعنى الاضافي اللغوي
مع انه ليس منه قدمه ليلا يقع الفصل بين النائب والمنصوب وهو مارفوع ولو محلا
المسند اى نسب اليه الفعل فرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدأ التام فرج به ما المسند
اليه الناقص المجهول فرج به الفاعل او بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد واضروب
الزيدان ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او هاشمي او هاشمي ابوه ولا يكونا

اى الفاعل والنائب الا الضمير او ما فى تاويل اى الاسم المدلول عليه بالضمير لكونها
مسندا اليها غير الا ان النائب قد يكون جارا ومجرورا وقد سبق ان المتعلق قد يسند
اليها فيكون المجرور مرفوع المحل على انه نائب الفاعل كقولك يرغب فى زيد ويرغب فى عمرو
اى النائب الذى هو جار ومجرور وتذكيره لانه مرجع هو لا يكون مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا
فلا وجه لتثنية عامله وجمعه وتانيثه وان كان المجرور ضمير امثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف الفاعل
ونائبه الذى ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضمير امثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا
كان مؤنثا يؤنث ولا يجوز تعديتها على عاملها بالحرف وقيل فى الفاعل انما يلتزم ابتداءه
وقيل لانه كالجزء الثانى من عامله ولا يجوز فى النائب لاخذه حكم المنوب وفيه بحث لا يليق
بيانه فى هذا الكتاب ولا حذفهما معا لكون النسبة موخوذة فى مفهوم عاملها وضعا صوريا
المصدر فلا يفيد بدونها الا نادرا المصدر وقد مر بيان حذفها معا منه وكل منهما من الفاعل والنائب
قسمان مظهر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره ونحو معنى ومظهر وهو ما ليس
كذلك فالمضمر الذى هو قسم منهما ايضا اى كل منهما على قسمين مستتر اى منوى غير ملفوظ حقيقة
لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بما فوظيفته لوجود آثار اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا
ومعطوفا عليه ونحو ذلك وبارز متصل اى بنيته مماثلا من التفصيل وهو لفظ حقيقة ولو
غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمضمر قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يستعمل
عامله الا بالنيابة الى اسم ظاهر كما فى جائنى الا مستتر وجائز الاستتار بحيث يستعمل عامله تارة
اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول اى واجب الاستتار يكون فى المتكلمين اى المتكلم وحده
مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر ولو ابرازا او نونيا بخلاف المخاطبة المفردة
فان الياء فيها ضمير بارز فانها كلا منها يبرز فى المتكلمين
والمخاطب المفرد مذكرا او مؤنثا من الماضى الذى هو اصل بالنسبة الى المضارع وما يتنوع
عنه فلا يبرز فى متكلميه ومخاطبه المفرد المذكر هو كون كل منها اصلا قويا لكون المتكلم
مبداء الكلام والمخاطب منتهاه ليتلاءبلغ درجة الاصل بل يستتر بحط درجة عنها
فان البارز لكونه لفظا حقيقيا اصل قوى فيبعد مرتبة وفضيلة فيما اتصل به بخلاف

ومنه اراد الاطلاع عليه
فليرجع الى الاشتقاق وحاشيتاله

مسئلة

قوله تقدم ذكره يخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة وان كانت
موضوعة للغائب او ليس
تقدم ذكر الغائب شرط فيها
جامى رحمه الله البارتى

المستتر

اى المضارع الذى
هو فرع الماضى منه

المستتر فانه ليس كذلك بل تقدم فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مرتبة وفضيلة فيما اعتبر
فيه بل الخطاط وتقيعه ولذا لم يبالوا المساواة بين الاصل والفرع فى المستتر
فى الغائب المفرد مذكرا او مؤنثا الذى هو فرع بالنسبة الى المتكلم والمخاطب لعدم دخله
فى تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكون المظهر للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة
التكلم والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم وحده ونضرب
للمتكلم مع غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر وفى اسم فعل الامر كونه ازال بمعنى انزل
وضعه ووه بمعنى اسكت واكفف وكليه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار فى اسم فعل
الماضى بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات وفى افعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل اذ
فيه لا يرفع الظاهر المسبوق بنحو الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفى اسم الفاعل واسم
المفعول وما كان بمعناهما من الاسم المشتق والمنسوب وفى الصفة المشبهة والظرف
المستتر اذا لم يوجد شرط عملهن فى الفاعل وهو حكما كما فى اسم المفعول وما بمعناه الظاهر
واما اذا وجد فلا يجب لاسنادها تارة اليه واخرى الى المستتر المرفوع المتصل مختص
بالفعل لا يوجد فيما يشبهه ليحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا الضمير عنه نحو
جاءانى ضارب او مضروب او اسد اى مجترئ ناطق او هاشمى منسوب الى هاشم
او حسن ونحو فى الدار زيد فان زيدا مبتدا، موخرا لفاعل الظرف لعدم شرط عملها انما اعاد
نحو قائما وما يقبل وفى الدار زيد عطفا على جاءانى لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على
ضارب والظرف لغوا متعلقا بجاءانى ثم ان فى كون هذا المثال من واجب الاستتار
بحثا اذ لا يلزم من عدم جواز عمله فى ضمير عدم جواز عمله فى ظاهر آخر حتى جعل زيد مستترا
موخرا بجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد
جعل نحو ساكنا فى مثل زيد فى الدار من جائز الاستتار بجواز زيد فى الدار غلامه والفرق
بحكم فافهم ويكون فى تثنيتى اسم الفاعل والمفعول مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم
مذكرا او مؤنثا كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما ولا بعدمه
ويسمى فى كل ما يدل عليه ومن قال مذكرا او مؤنثا فقد بعد عن المرام * ولم يراع

ولا يجوز اسنادها
الى البارز لان
البارز صح

واتما خص هذا بالمنع والاقتصاص
لاقتصاره الى المتصل وكثرة استعمال
المتصل بالنسبة الى ما يشبهه منه

شرح آخر منه

حق المقام ٭ كما لا يخفى على ذوى الافهام ٭ وانما وجب الاستتار فيها لان تثنيتها
وجمعها كالم كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكما لا يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر
لئلا يلزم تعدد الفاعل فى الظاهر او التأويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتها وجمعها
اليه وان لم يلزم ما لزم فى تثنيته وجمعه لكن برهة المذكورة نحو جاءنى رجلان ضاربا
او مضروبا او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتوهم من مثال عالم يوجد فيه شرط العمل
لظهوره كما سبق من مثال المؤنث وفى عدا وخلا فعلين وهو الاكثر اصالة كونها حروف
جر افاد لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفى ما عدا وما خلا ما فيها مصدرية
مختصة بالفعل فلا اشتمال لكونها حروفا فى جر وفى ليس ولا يكون فى باب الاستثناء
اى حال كون كل واحد من عدا الى لا يكون فيه وانما وجب ليكون كالا فى عدم الفصل
بينها وبين المستثنى ولذا لا يتصور ان يتصدر تصرف الافعال نحو جاءنى القوم عدا الحمار
جاز الجائى منهم زيدا او ليس الجائى منهم زيدا او لا يكون الجائى منهم زيدا والتفصيل
سيأتى فى بحث الاستثناء والثانى جائز الاستتار يكون فى الغائب المؤنث والغائبة
المؤنثة نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب او لا يضرب مثال الغائب المؤنث وهند
ضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المؤنثة ويقال ضرب زيد
وكذا البواقى فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب زيد وضربت او تضرب
او لتضرب او لا تضرب هند فلا يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر
لزم تعدد الفاعل وفى شبه الفعل عطف على قوله فى الغائب مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول
وما بمعناهما والصفة المشبهة والظرف المستقرا ذا وجد شرطه فى الفاعل الظاهر
غير التثنية والجمع المذكرين من تثنية اسم الفاعل والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار
فيهما مطلقا وقد اشار اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بيناه كنحو زيد ضارب او مضروب
او اسد ناطق او هما ستمى او حسن او ق الدار ويقال زيد ضارب غلامه وكذا البواقى
فانه يقال ايضا زيد مضروب غلامه او اسد غلامه ناطق او هما شتمى غلامه او حسن غلامه
او فى الدار غلامه فلا يستتر الضمير لما مر آنفا واما البارز المتصل فهو ثنائى الافعال

وهو جعل ما فى تثنيته وجمعه نونا والا
على تثنية الفاعل وجمعه لانا علا او جعل

بحلا والمقصود منه ان
يشتمل على الغائبة ايضا

ولذا لم يقيد بها بقوله ضمنين

وهو اى البارز المتصل الذى فى تثنيتها الالف نحو ضربا وضربتا والميم مزيدة لدفع
الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب وقيل انه التاء وحده كما فى المؤنث والالف
علامة التثنية وقيل انه الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول مواقعة التثنائى
لكون الفاعل فى كل منهما الفا ويضربان وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا يضربا
ولا تضربا وفى جمعها اى الافعال المذكر وهو اى البارز المتصل الذى فى جمعها المذكر
الواو نحو ضربوا وضربتم اذا صلة ضربتموا بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه
وحركت الميم ليطرد بتثنيته وليلا يلتبس بواو الاشباع فى الوقف فى المتكلم وحده وحرف
الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم لشدة اتصال حرفها بالآخر حتى جعل البعض كالكل
اسما حقيقة ولا يوجد فى الافعال الاسم ولو تنزيلا غير هو واو ما قبلها مضموم لاستثقالها
ولو لم يحذف لكان على خلاف ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم
الاحتياج اليها والسكن الميم لان ضمتها لاجل الواو ولما حذفت بقى الميم على اصلها
الذى هو السكون ويضربون وتضربون وليضربوا واضربوا ولا يضربوا ولا تضربوا
وفى جمعها اى الافعال المؤنث وهو اى البارز المتصل الذى فى جمعها المؤنث النون
نحو ضربن وضربتن انما شدد النون فيه لان اصله ضربتم علما على التثنية وقلب
الميم نونا لقربه منه فى المخرج فادغم ويضربن وتضربن وليضربن واضربن ولا يضربن
ولا تضربن وانما ابرز فيما ذكر من التثنائى والجمعين ولم يستتر لان صيغة الفعل
لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل مفرد كما فى الغائب المؤنث والغائبة المؤنثة
اذ ليس فى صيغة علامة التثنية والجمع كما فى الصفة وفى المخاطب المؤنث مذكرا كان
او مؤنثا والمتكلم وحده فى الماضى وهو اى البارز المتصل الذى فيها التاء نحو
ضربت ملتبسا بحركات التاء المثلث والمتكلم معه غيره فى الماضى ايضا وهو اى
البارز المتصل الذى فيه نا نحو ضربنا وجه الابراز فيه مر وفى المخاطبة المؤنثة فى
غير الماضى وهو اى البارز المتصل الذى فيها الياء عند الجمهور انما ابرز فيها ليلا
تلتبس بالمخاطب المؤنث ولم يعكس مع ان البارز اصل قوى مناسب للمذكر الاصل

القوى لان الياء وان كان اصلا قويا من حيث كونه بارزا لكنه فرع من حيث
مجيئه للتانيث فيناسب المؤنث الذى هو النوع الضعيف ويكون اعراب الاصل
اصلا وهو الحركة واعراب النوع فرعا وهو الحرف الذى هو النون هنا ولو لم يبرز
لم يكن الاعراب بالحرف ولانه كون ضمير المفرد مع كونه انقل من الالف الذى هو ضمير المثنى
مخالف للقياس اذ القياس كون الاول اخف من الثانى فلا يليق بالاصل الذى هو
المخاطب المفرد حمله لذلك ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب وفاعلها مستتر فيها نحو
تضربين واضربى ولا تضربى واما للمظهر الذى هو الفاعل او نائبه فظاهر غنى عن
البيان والتوضيح بالمثال واذا اسند اليه اى الى المظهر العامل يجب افراده اى العامل
والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشابهه فلا يرد مثل مررت برجل قعود غلمانه
اذ بانكسير خرج عن الموازنة اذ الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم
الا ان يجعل الامثلة الآتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا
له والا فالوجهان ان كان المظهر جمعا كان اظهر وسلم هكذا استفيد من كلامه
فى الامتحان فى بحث النعت وجه الافراد فى الفعل لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر
لو مثنى او جمعا او التاويل البعيد كما مر وفى الموازن لمشابهة وغيبة اذ المتكلم
والمخاطب لا يسند اليهما المظهر كما سبق ولو كان المظهر مثنى او مجموعا فوجوب الافراد
لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره ح لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى
يثنى الفعل او يجمع كضرب الزيدان او الزيدون وان كان المظهر مؤنثا حقيقيا
لفظيا وسيجيئان من الآدميين لانه غير هم كناقة مفردا او مثنى او جمعا متصلا
بعامله فعلا او موازنا له لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفصلات لا يجب تانيث
عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجئ يجب تانيثه ان عامله ايذانا بتانيث الفاعل
من اول الامر ان كان العامل متصرفا والا كفعل المدح والذم والتعجب لا يجب تانيثه
لانه بشبه الحرف فى عدم التصرف فينبغى ان لا يلحق به ما هو علامة تقسيم كنعم
المراة هند وبئس الرجل زيد ويجوز نعت المراة هند واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا

لكونه

لكونه كالمثل نحو ضربت هند او الهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من
الآدميين مفردا او مثنى متصلا بعامله الذى هو الفعل وزيد ضاربة جاريته
بالرفع مثال لما كان عامله موازنه وكذا اى كما يجب تانيث العامل اذا كان المظهر
مذكرا يجب تانيثه ايضا اذا اسند العامل الى ضمير المؤنث حقيقيا من الآدميين لهم لا
او غير حقيقى لما مر من ايذان تانيث الفاعل منذ اول الوهلة حال كونه ذلك المؤنث غير جمع
المذكر السالم العامل غانية اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه كما سيجئ نحو هند ضرب او ضاربة
مثال لما اسند الى ضمير الحقيقى من الآدميين نحو الناقة سارت او سايرة من غيرهم
والشمس طلعت او طالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقى وفى الاسناد الى غير هما وجهان
واذا اسند الى غير هما كان اظهر وانسب اى غير المؤنث الحقيقى وضمير المؤنث المذكور من
ذلك الغير ما كان مؤنثا غير حقيقى او كان حقيقيا ولم يكن من الآدميين او كان منهما
ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما ايضا ولم يكن متصلا بعامله وجاز كون ضمير
ذلك الغير مما يجوز تانيث عامله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو
ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اوجه بقوله اى كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير
الى المظهر فى ده اظهر كما لا يخفى ثم حقق من الاظهار نحو طلعت او طلع الشمس مثال
الغير الحقيقى وكوسارت او سار الناقة مثال للجمع من غير الآدميين انما جاز التذكير
فيهما لقلة الاعتداد بتانيثهما مع ان فى لفظهما ما يشوبه بخلاف المفرد لعدم ما يشوبه
فيه ولذا وجب تانيث عامله وجاز التانيث نظرا الى وجود مجرد تانيثهما وكوجاءت
او جاء المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقى من الآدميين انما جاز فيه الوجهان
لانه من المؤنث الغير الحقيقى لكون تانيثه بتاويل الجماعة التى هى من المؤنث الغير الحقيقى
وانما لم يعتبر حقيقة التانيث فى مثل المؤمنات لان التانيث الطارى بالتاويل
اضعف اعتبارا مما لم يسقط اعتبار التذكير الحقيقى فى نحو رجال وكوجاءت او جاء القاضى

قوله وكذا منصوب معطوف بحذف
يجب المأخوذ بالعطف تقديره
ويجب تانيثه وجوبا كما كذا
ويجب تانيثه

قوله بل جمعا كما سوا كان مذكرا او مؤنثا
والظاهر ان سيجيئان فى الغير

قوله ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر ايضا وهو
ليس مما يجوز تانيث عامله وتذكيره اوجه
كما كان شاملا للمؤنث

قوله من الآدميين متعلق
بالغير الحقيقى والظاهر
من غير الآدميين منه

اليوم امراءة مثال للمؤنث الحقيقي من الآدميين المنفصل عن عامله واتما جاز التذكير
فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الآدميين لضعف المستدعي تأنيث الفعل الانفصاله
عنه بهذا اذا لم يكن منقولا من المذكر واتما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا سميت به المراءة
يجب تأنيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه فقلت اليوم زيد لكم لم يتوقف له
لدوره والرجال جاءت اوجاؤا امثال للضمير مع المذكر المكسر القاعل وجه تاديته
كونه بتاويل الجماعة ووجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي وبجمع ووجه تانيثه ما المسند الى
ضميره وجميعه ولما ذكر فيما يسبق المؤنث والمذكر وتوقف موقفه بعض احكام الفاعل
بالنسبة الى عامله على موقفها وبعوقفه الاول لوقوع الثاني لان الاعدام تتوقف على كاتها
قال والمؤنث في عرف النحاة ما يسم فيه اي في آخره علامة التأنيث بتوسعة
تغيرها اذ المفسرة به لا تكون الا في الآخر والمراد به ما بعد الاصول فيعم نحو
ضاربة وضاربتين فتاة واخت ليس بعلامة التأنيث بل هي مقدرة فيها لفظا
او تقديرا اي ملفوظة او مقدرة في جميع كتار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح
حكم باء التاء مقدرة في جميع كلمتها في اللفظ اوضح وقال الرضي واتما الترديد على الثلاثي
فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياس على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجح التاء
فيه ايضا شاذا نحو قديمة ودرائية فظهر ان ادخال نحو عقرب في اللفظي مخالف
للعقل والنقل فان قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها علامة المذكورة
بل صيغتها موضوعة لها كحائض وانيث بالكسر ويا مثل تضربين ونون مثل ضربن وتاء
وهذه وهذي وكلتا واثنتان فيلزم كونها مذكرات قلت كون التأنيث فيها
بالصيغة ممنوع بل التاء مقدرة في هذه طرد اللباب حفظا للقاعدة وكيلا للضبط
ثم ان هذا التعريف لفظي ليقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها
لا لمسمى يقصد به تحصيل صورة فلا يرد ان في هذا التعريف دور التوقف معرفته على

معرفة

معرفة التأنيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف عليها هاء
لفظا او تقديرا او الالف المقصورة او الممدودة لكان اسلم وعني اي علامة التأنيث
التاء الموقوف عليها حال كونها هاء وكونوقف الاصل فلا يخرج تاء ضاربتين فانها يوقف
عليها هاء في الاصل اي في حال الافراد وخرج به تاء مثل وبنت واخت وبنت فانها لا يوقف
عليها هاء اصلا وعلامة التأنيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة وشمس
مثال ما فيه التاء تقديرا بدليل ظهورها في تصغيرها نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف
مع الصفة فشميسة في تقدير شمس صغيرة مثلا فكما يجب الحاق التاء بصفات الاسماء التي
تقدر فيها التاء كشمس طالعة يجب الحاقها بالمقصور والالف المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول
للتحقيق والثاني لغيره والالف الممدودة نحو حمراء ومختصرها وهذا اي كون المؤنث بعلامة
التأنيث لفظا او تقديرا جار في غير عشرة بالغ والزائد عليها منتهيا الى عشرة فان
مذكرها بالتاء اعتبارا بتأنيث الجماعة ومؤنثها بحذفها اي التاء مع وجود تأنيث
الجماعة فيه للفرق بينهما ولم يعكس لان للمذكر تقدما بالشرف والازمانة فاعطي التاء له
اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا كانت
تسعة والزائد منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبتت التاء في الجزء الاول فقط في المذكر
ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت من الثاني كراهة اجتماع علامتي التأنيث
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونها من جنسين واتما جاز
ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونها من جنس واحد لان التاء في الجزئين الاولين
منهما لما زينت الوسط لعدم تذويبها وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخيرين منهما
فانت كجذع اي وهمزة الوصل في اثنتا للابتداء لا للتعويض واتما العوض التاء ليس الا والما
حذفت التاء من احد عشر واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا عن التغيير
لخولثة عشر رجلا والثاني اي انيث التاء في الجزء الثاني فقط في المؤنث كولثت عشرة

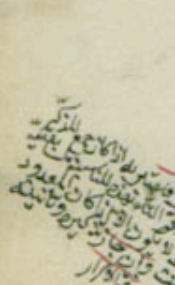

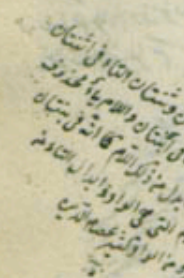

امراة تحقيقا لتمام المخالفة بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابتداء له بحاله الذي
قبل التركيب والاثبات في الثاني لانتفاء الماضوية وهو اللبس والتاء ينبئ اي المؤنث الحقيقي
او تانيث ما بازائها اي بازاء مسماه ذكرا من الحيوان بخلاف نحو الحلية فانها وان كانت
بازائها ذكرا غير مجردة عن التاء الا انها ليست من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امراة بازائها
رجل وناقة بازائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اي الحقيقي يعني ما ليس بازائه
ذكر من الحيوان بل كان تانيثه في لفظه فقط بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي
لفظيا نحو غرفة مثال لما كان العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت في لفظه تقديرا ولما سبق
ذكر الجمع والمثنى والمؤد توقف معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتها
يوقف المؤد اجمالا او بالجملة تفصيلا اراد بيانها ولما كان المكسر اقل المؤنث لا تقدمه
وما يتلوه على التثنية فقال والجمع المكسر مطلقا اي جمع تغير للجمعية فخرج نحو مسلمون
لان تغيره بهيئة للتفعل صيغة مؤده وتوكا ذلك التغير تقديرا كفلك فان ضمته مؤدا
كضمة قفل وجمعا كضمة اسد والتاحي البيضاوي ولم يذكر هذا القيد ايضا في اللب الكتاب
ره في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المص في شرحه ولم يسبق في هذه الرسالة تعريف حتى
يتمسك به فينبغي ان لا يحمل هذا القيد في كلامه هذا او المراد بالتغير ما هو المتعارف عندهم
فيخرج به جمع السلامة بكلا قسميه فان تغير الآخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا
بحسب اللغة والمراد بالمؤد ما هو اعم من الحقيقي نحو رجال او الاعتباري نحو اساور وانامل
كعبادين بتقدير له مجردة ولما ظهر من تعريف المكسر ان السالم حالم بتغير صيغة مؤده للجمعية
ترك تعريفه واراد تعريف قسيمه فقال وجمع المذكر السالم قدمه لما ان للمذكر تقدما
شرفا وزمانا ما اي جمع لحق في اصل الوضع آخر مؤده اتمام بل آخره كما في الكافية
لانه يلزم حينئذ ان لا يصدق الحد على جمع لم على مؤده اذ الواو والنون مثلا اتما يلحقان
آخر مسلم مثلا لا آخر مسلمون ولذا احتاج الشراح الى تقدير المؤد فيها ثم ان المراد به

قوله الجمع فعل التعريف دور يذكر المعرف
في المعرف وكذا ما يأتي في تعريف قسيمه
السالم الآتي بتاويل ان يعد هذا التعريف
لفظي الا يخفى منه

وتعريف البيضاوي لمطلق الجمع المجموع
ما دل على افراد بحروف مؤده او لو اعتبارا
بتغيير تا او تقديرا منه

ليس

ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور لتوقف معرفتها على معرفته وبالعكس ويخرج
ايضا جمع الجمع بل انما الاصل والمراد على الفرد حقيقيا كمسلمين او اعتباريا كاباطين
فانها من جمع ابطن وهو جمع يمين فانه من حيث دلالته على افراد من يمين جمع ومن حيث
دلالتها على ثلثة منه مثلا مؤنوذة بملة معدودة واحدة مؤدة لانها من غلمة اقل قيل
ان جمع الجمع لا يصدق جمع جمع الجمع كابانين مثلا على اقل من سبعة وعشرين واو معلوم
ما قبلها للمجانسة لفظا كمسلمون او تقديرا كمصطفون او ياء مكسور ما قبلها للمجانسة
ايضا لفظا كمسلمين او تقديرا كمصطفين ونون مفتوحة للتعادل اتما لحق هذه
الحروف ليفيد الجمع او اللواحق وحدها ان مع مدلول مفرده ما يزيد عليه من جنسه
ثابتة في غير الاضافة فان النون تحذف فيها كشبهها بالتنوين للقيام مقامه
وقد سبق تحقيقه وحذفها فيها لا ينافي كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم والتعجب
في الشارح الاول حيث تبع البيضاوي الفاضل الجاربردي وشرح كلام المص على خلاف مراده
وهو في اكثر المواضع من عادته نحو مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما جمع لحق آخر
مؤده حقيقيا كمسلمات او اعتباريا كاصوات مؤنثا او مذكرا كقوله تعالى الحج
معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة الف وتا للافادة المذكورة في
السالم قيل لا بد في التقييد بزائدتا ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء في الاول
اصلية والالف في الثاني منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى
اللحوق وهو العلو بان على الشيء كما هو الواقع في الاستدراك على ما ذكره الفاضل العصام
نحو مسلمات والتثنية اي المثنى ما اتم لحق في اصل الوضع آخر مؤده ولو اعتبارا
كرجالات واتمام بل آخره بمثل ما تقرر لك ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق عليه انه
لحق آخر مؤده الف واو ياء الخ لان مسلم مثلا كما انه مؤد مسلمان مؤد مسلمون فينبغي
ان يقول آخر مؤده الذي كان فيه كذا ذكر الفاضل العصام ولو لم يجعل ما عبارة

ع الجمع فی تعریف جمع السالم لاینتقض تعریفه بالمثنی کما لایخفی والجواب عنه ان اضافته
المؤدی الی الضمیر للاختصاص علی ما هو الاصل فی الاضافة فیئول الی ماذکره الف او یاء
منتوح ماقبلها ای الیاء ولاحاجة الی بیاء فتح ماقبل الالف لظهور لزومه کذا فی الامتحان
واتما فتح مع ان الجملة تقتضی الکسرة لئلا یلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم
یعکس لان التثنیة لکونها اکثر اولی بالفتح الاخف ونونه مکسورة للتعادل اتما لحق
هذه الحروف لیفید الجمع او اللواحق وهی ها ان مع مدلول مؤدیه مثله فی الوحدة والجنس
فیقط تاءیته فی غیر الاضافة وفیرها کحذف لما تر کمسلمان ومسلمین وکل جمع لواء کان
واحده مذکرا او مؤنثا حقیقیا او لفظیا غیر جمع المذکر السالم مؤنث لکونه بمعنی الجماعة
واما جمع المذکر ان لم یجب تذکیر عامله ولایجوز تاءیثه مع کونه بمعنی الجماعة لغلبة جانب
التذکیر فیه لاختصاصه بذکور العقلاء ولتثلاصیغته واحده والمراد به هاهنا ما لایکون مثلثا
بالمکسر ولاعلی خلاف القیاس والا فیجوز التاءنیث فی مثل سنین وارضین وسنین
قال الله تعالی امنت به بنوا اسرائیل فالاول فی حکم الابناء والاخیران فی حکم
الجمع بالالف والتاء فتقول جاءت المسلمون او رجل عاقل ناصره الاول مثال لما
عامله الفعل والثانی لما عامله موازنه واذا المسند ای العامل الی ضمیره ای جمع المذکر
ان لم یجب کونه ای العامل وارجاع الضمیر الی الضمیر باعتبار السابق واللاحق جمعا
مذکرا بان یتصل به الواو الضمیر الذی هو مختص بذکور العقلاء اذا کان العامل فعلا اذ
باتصاله به یعد جمعا مذکر السلامة الامتزاج بینهما وان کان الجمع فی الحقیقة
هو هذا الضمیر لا الفعل وبان یکون جمعا بالواو والنون للایذان بان الضمیر المسند
الیه فیه ضمیر الجمع المذکر العاقل اذا کان العامل مشتقا غیر الفعل ولایلزم الجمع بین
الحقیقة والمجاز لان الاول حقیقة عرفیة نحو المسلمون جاؤا او یجیئون
او جاؤن واتما جمع المذکر المکسر العاقل اذا المسند العامل الی ضمیره فیجب ان یکون
یجب لی

عامله

فیصیر له نوع تشرف والتانیث
نوع نقص منه

عامله مؤدا مؤنثا ایذانا بتانیث الضمیر المسند الیه الراجع الی الجمع بتاویل
الجماعة فیه او جمعا مذکرا سالما او مکسرا کما اذا کان العامل صفة واتما اذا کان
فعلا فباتصال الواو الضمیر به والمراد بالواجب ههنا الواجب المخیر وهو الواجب المبهم
من الامرین ولاینافی ذلک جواز الواحد المعین منهما ولذا عطف باو ههنا وقال
فیما سبق یجوز وعطف بالواو نحو الرجال جاءت او جاؤا او جائیة او جاؤن
ولو مثل بالمکسر ایضا لجاز بة کان اولی وغیر جمعا ای غیر جمع المذکر السالم وجمع المذکر
المکسر العاقل منه المجموع وهی جمع المؤنث سالما او مکسرا من العقلاء او غیرهم من الحیوان
او غیره وجمع المکسر الغیر العاقل من الحیوان او غیره مذکرا او مؤنثا اذا المسند الی الضمیر هما
نائب الفاعل المسند والضمیر فیه او ضمیره الی العامل بحسب وجوبا مخیرا کون عامله ای
ضمائر الجموع المذکورة مؤدا مؤنثا لما سبق من الایذان بتانیث الضمیر او جمعا مؤنثا
سالما او مکسرا کما اذا کان العامل صفة للایذان بان الضمیر المستتر فیه ضمیر جمع
المؤنث او جمع المذکر الغیر العاقل اجراء له مجری المؤنث لعدم اصالته فی التذکیر والتا
اذا کان فعلا فباتصال النون الضمیر الذی وضع لجمع المؤنث عاقلا او غیره او لجمع
المذکر الغیر العاقل فانه باتصال هذا الضمیر به یعد جمعا مؤنثا وان کان الجمع فی الحقیقة
هو هذا الضمیر لا الفعل کالواو والنون وجوب کونها کون جمعا مؤنثا اذا المسند الی ضمیر
جمع المذکر الغیر العاقل ممتنع بجواز کونه جمعا مذکرا مکسرا کالافراس ذهاب
ولو قال او جمعا غیر واوی اذا کان صفة کما فی لب الالباب لکان اسلم واشمل
نحو المسلمات جاءت او جئن او جائیة او جائیات او جواء مثالا المسند الی ضمیر
جمع المؤنث السالم العاقل ومثالا المسند الی ضمیر جمع المؤنث المکسر العاقل مثل
الجواری جاءت او جئن ومثالا المسند الی ضمیر جمع المؤنث السالم الغیر العاقل
من الحیوان مثل الحشرات ذهبت او ذهبن ومن غیره الثمرات جئت والاشجار

مطلب
فى بيان المبتدا

قوله ما يطلق عليها اى فى عرف النحاة يريد انه من عموم المجاز اذ لا يجوز الجمع بين المشترك عند المحققين وانما جوزه منهم القاضى البيضاوى فلا حاجة الى التجوز كما ذكره المص اذ لا صفة الا وهى جارية على موصوف محقق او مقدر

قطعت او مطعن او مقطوعة او مقطوع به مثال لما اسند الى ضمير جمع المذكر السالم الغير العاقل من غير الحيوان ومثال ما اسند الى ضمير العاقل من الحيوان الانوثى جاءت والمرفوع **الثالث** من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدا ولما كان مثنى كان لفظا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما فى حد واحد تمام فى المثنى اراد ان يقسم اولا الى نوعين ويوقف كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يمكن لكل قسم اسم مخصوص كما كان فى المثنى قال النوع **الاول** اسم لا الصفة بقرينة المقابلة او لما تلوا به واما ضارب زيد قائم ففى تقدير شخص ضارب زيد نعم يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدا اسم لمفهوم واحد وهو اسم المجرد عن العوامل اللفظية المراد بين كونه مسندا اليه وكونه صفة واقعة المسند اليه خرج به الخبر الذى ليس بصفة او المطلق والنوع الثانى من المبتدا واما الاسماء المعدودة فليست بداخلة فى المقسم لكونها غير المجرد عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظى اصلا او قال عن العوامل اللفظى كما البيضاوى لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج بهذا القيد نحو ما زيد قائما وما هو زيد قائم وحق انك قائم الاول للاول والثانى للثانى ولا بد له اى الاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة له بدونه **والنوع الثانى** الصفة اى اللفظ الدال على ذات مبهمة باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب نحو اقرشى اخواك والمختار نحو السيد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كالهمزة وهل او اسما نحو ما منع البكران ومن خالب البشران وكذا متى واين وكيف وايان او بمنزلة النفى حرفا وهى ما ولا وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا كقولك ليس قائم الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال بعد حرف النفى والف الاستفهام والبيضاوى حيث قال بعد حرف النفى والاستفهام وقال المص ايثارا

نحو متى ذا الطيب العالمان واين جالس صاحباك وكيف مصيبك

وايان قادم رفيقاك

فى شرحه لفظ الحرف حسو محل وبين عمومهما بما بينا فلو لم يذكر ايضا لفظ كلمة حسا لكان اخصر ايضا فافهم راقعة لظاهر المراد به ما لا يكون مستقلا فيشمل الضمير المنفصل مثل ارانى غلامى ثم انه ينتقض التعريف مسعا نحو اقائم ابوه زيد فانه يصدق على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الخ مع انه ليس مبتدا بل هو خبر فان الخبر ليس مخرجا قائم بل هو مع فاعله والجواب ان المتبادر من البعدية الاتصال لفظا ومعنى وفى مثل المثال المذكور وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام داخل فى المعنى على المبتدا الذى هو زيد كذا فى الامتحان فيكون التقدير ازيد قائم ابوه واما كونه زيدا قائم ابوه فلا يجوز لكونه فى صورة الخبر المؤود واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولذا لم يجئ فى كلامهم زيد اقائم ابوه كما جاء زيد اقام ابوه كما صرح به الفاضل العصام ولو سلم فلا ضير لانه فاتح الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلفات بلا حاجة اما اولا فلانه جملة مبتدا الا يعنى عن كونه خبرا والصفة اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاخير الذى استحقه المخبر فى نفسها فى غير هذه الصورة واما ثانيا فلو جعلت مبتدا يكون اعرابها مثل هذه الحيثية فى نفسها ومن حيث كونها خبرا فى محله وللاختفاء فى كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل مبتدا بان حمل على التقدير الاول كما فى زيد قائم ابوه فيستغنى عنه واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتدا يكون المخبر عنه بمنزلة معنى واما اذا لم تجعل بان حمل عليه ايضا يكون موردا صورة ومعنى والاصل فى الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى واما ثالثا فلان كون المسند مبتدا خلاف الاصل حتى قيل انه مبتدا اضطرارى لوجود كونه فعلا وشبهه الا ابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدا ولا اختفاء فى وجوده بعد فى ان يحكم به تكلف وليس هذا مثل قائم زيد حتى ينتقض به لان كون الخبر متقدما والمبتدا متاخرا خلاف الاصل بخلاف كون المسند مبتدا كذلك فبالنظر الى الاول جعلت مبتدا لوجود الاضطرار فى مجموعه وبالنظر الى الثانى جعلت خبرا واحتمالا يعنى عن الاول بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائم

الزيدان وما قائم الزيدون والصفة فيهما غير متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية
ولا يجوز كونها خبرا وما بعدها مبتدأ اذ المطابقة لازمة بينهما وليست معنا بخلاف مثل اقائم
زيد فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى النفي لكونه للاستفهام والنفي بالنص اولى
بل فاعله ساد مسد الخبر ولذا اجمل الخبر فعلية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدأ اي النوع
الاول منه لانه المتبادر عند الاطلاق بشهرته ولان السوق يسوق اليه يعني انه لا يجوز
تعدده لفظا بلا عاطف بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز
ثم ان كان خبر كل مخالفا لخبر الآخر ثنى بالواو والا فبشيء او جميع نحو الزيدون فقيه
وكاتب وشاعر والزيدان عالم واديب وزيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه وعالمون
والاصل في المبتدأ والاولى تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا بالخبر والموصوف
مقدم على الوصف وجوبا فينبغي ان يتقدم ذكره ليتوافقا ومنه اي الشرط صحة كونه مبتدأ
انه يكون معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير المعين لا يفيد ولا يأتي
في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث
كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة اي قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار
عنها وعدم الاخلال بالغرض المط قال في الامتحان الجمهور شرطوا التخصيص شيئا للفائدة
وهو قد توجد بدونه كقولك الفقر الخ فلا وجه لشرط غيرها والذي شرط المحققون
من النحاة هو ما يأباه دون واختاره البيضاوي حيث قال لو يفيد فالموافق له ان يقول
او نكرة مفيدة اللهم الا ان يقال انه اشار الى امكان التوفيق بين كلام المحققين وكلام
غيرهم من النحاة بما قيل ان مراد الجمهور ليس اشتراط بل الضبط فانهم مارأوا ان المبتدأ
لا بد فيه من التمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وبين غيره ضبطوا امثلة لم يتخلف عنه
الفائدة كقولك رجل وعبد مؤمن خير من حر مشرك والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا
اليه كقولك رجل شغلي او غيرها كقولك افضل منك افضل مني فان تقييد الجنس يجعله مناط

الفائدة

الفائدة والاهتمام به بخلاف الجنس المطلق فان الطبع لا يقنع به فيبقى حيوان ناطق
كذا الانسان ونحو ذلك مما ترى كثيرا في كلام من لا يحسن التعبير ويجوز حذفه اي المبتدأ
عند قيام القرينة نحو زيد في جواب من القائم اي القائم زيد بقرينة السؤال والمرفوع الرابع
من التسعة خبر المبتدأ وهو المجرد عن العوامل اللفظية مر ذكرها في المبتدأ وارفعه المسند به
اي الذي الصق الاسناد به غالبا بلا واسطة وتنبه به على ان تعلق الاسناد بالخبر اشد
منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام في الشرح فخرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك المسند
به غير الفعل ومعناه فخرج به نحو يقوم زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل
زيد قائم ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين معناه ولكلمة النسبة في الاول تتمة
وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر بل جزؤه ولخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما
جامد او مركب كما مر تفصيلا وسيتبين ومما يجري مجرى الخبر ليس بخبر حقيقة
كما صرح في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل هنا ما سبق في تعريف الفاعل
لا ما دل على النسبة التامة كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام
او النفي والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر وغير ملائم لما صرح به المص
ينتقض التعريف حينئذ بمثل قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه انه المسند به
غير الفعل ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر كما عرفت وجمعا بخو قائم
في نحو اقائم او ما قائم زيد على وجه وبمثل المنطلق في مثل زيد المنطلق لانه لا يصدق عليه
انه غير الفعل ومعناه لكونه متضمنا معناه على ما سيأتي مع انه يصدق عليه انه خبر على ان مثل قائم في مثل
زيد قائم وان يدل على النسبة التامة بالنسبة الى المرفوعه لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ
كما صرح به المص في الامتحان في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم انه
لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره محكم لا يخفى نحو قائم في زيد قائم ويجوز
تعدده اي الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض الغير المتنافية

في محل واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة او بالعكس وفي الاتي زيد قائم ضاحك وهو الاظهر وحكم الاخبار المفادة مذكور في الرضي ويجوز فيه العطف ايضا ويكون جملة اسمية او فعلية وقد عرفت ما هو المراد بها يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا ليوافق المركبان وليكونا اخصر والمركب عتبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها الى المبتدا لانها من حيث هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين يرمون ازواجهم وكرر بوا يا تينا او لئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدا كخواتم يتبع ويصير فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر في موضع الضمير نحو الحاقة ما الحاقة اي ما هي ان لم تكن خبرا عنه لم تحتج الى رابط وان كانت فتارة يكون الرابط هو المبتدا نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه والاول للاول والثاني للثاني ويجوز حذفه اي العائد او ضمير لفظا لا معنى يعني ان حذفه ليس لقرينة اذ لا حذف بدونها الا نسيانيا اذا كان الخبر مرادا به ما يعم والجملة اسمية ومبتدؤها عاما في الاول نحو البر انك ستين اي منه بقرينة ان بايع البر لا يبيع غيره وسماعا في غيره نحو وان من صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي انه ذكر منه واصله اي الاصل في الخبر والاولى له ان يكون نكرة لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يوف كما ان المبتدا عمدة للبيان ولذا كان اصله التعريف وقد يكون معرفة فان ذا لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد كزيد المنطلق ثم يوفيها او كما لا يوف النسبة بينهما والحالة هنا وحدة تنزيلا للمخاطب منزلة من لا يوف النسبة بينهما لجريه على خلاف تقتضي عليه ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقرب لا لقصد الافادة ويجوز حذفه اي الخبر عند قرينة كزيد لمن قال ازيد قائم او عمرو وان كان المبتدا بعد اما وجب

دخول

دخول الفاء في خبره في جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني او للحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر اي في وقتها كقوله اي اشاعرا اقتال الا فتال لا يقتالني والعائد هنا العموم المستلم على المبتدا فان لا للنفي الجنس فالمعنى القتال المذكور منفي عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وعمامه ولكن يسير اي في اغراض الكواكب او لضرورة اضمار القول الذي هو مدلوله استغناء عنه بالمقول كقوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم الوتم اي فيقال لهم الزم وان كان اي المبتدا اسما موصولا بفعل او ظرف اي بجملة فعلية او ظرفية وهي قسم منها فيما مجازا ان تسمية للكل باسم الجزء او موصوفة عامة اي بالموصوف المذكور او نكرة موصوفة بالجملة اي بالفعل او الظرف او مضافا لها اي الى الموصول ايا ما هو والموصوف به والنكرة الموصوفة بالجملة ومن قصد على الثالث فقد قصر او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد لا بجملة او غير موصوفة اصلا جاز دخول الفاء في خبره لان كلا منها لا يهام كان كاداة الشرط وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية او ظرفية هي قسم منها كانت كاداة الشرط فصار الخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء والوصف في كل المضاف وان كان مفردا لتوغله في الابهام كالمخلوق وجاز تركه لعدم كونه جوابا في الحقيقة فجاز اعتبار معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدا وكذا اي كما جاز دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور اذا لم يدخل عليه شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا دخل عليه اي على المبتدا المذكور ان وان ولكن بخلاف سائر نواسخ المبتدا فما كان كليت ولعل وكان وما ولا او فعلا كعلم وكان لانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارة معنى الشرط الذي اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه الذي هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها هذه النواسخ لعدم تاثيرها في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وان المفتوحة وان كان لها تاثير في المعنى لكنها لما كثر وره للشرح اكرهها

في افادة التحقيق والحق بها ايضا لكن المشترك في جواز العطف على محل اسمها ويدل
على هذا الجواز القرآن الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقتضي فسوف يكون ومنها
ان يأتي في المتن ثم المفهوم التعريج من كلامه هنا اخ تصاص الجواز الدخول بخبر هذه الثلثة
ومنع كان لدخول في ان يثر وهو الموافق لكلام صاحب التسهيل ولب الالباب ومن كلامه
في الامتناع جواز الدخول على خبره ايضا على هو الصحيح فبين كلاميه في كتابيه تدافع
ظاهر فافهم كقولك الذي يأتيني اوفى الدار فله درهم قال ابن هشام الاولى والذي
في الدار ليلا يتوهم ان التردد في الصلة دون التمثيل مثال المبتداء الموصول بفعل او ظرف
وقوله تعالى ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم مثال الموصوف بالموصول
بفعل الداخل عليه ان والفاء وان لم يكن سببا لملاقات الموت لكنه سبب للحكم بها وعلى
ما فسره الرضي لا حاجة الى هذا التأويل فافهم ورجل يأتيني اوفى الدار فله درهم
مثال النكرة الموصوفة باحدهما وغلام رجل يأتيني اوفى الدار فله درهم مثال المضاف
اليها وكغلام الذي يأتيني اوفى الدار فله درهم وكغلام الرجل الذي يأتيني اوفى
الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد وكل
رجل فله درهم مثال لكل مضافا الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي المواضع المذكورة
لا يجوز دخول الفاء على الخبر لانعدام سبب موجبها ويجوز والمرفوع الخامس من التسعة
لهم باب كان اي نوعيه وهو الافعال الناقصة لم يوقع لظهوره مما سبق لانه
مما بين في بحث العامل ان باب كان لا يدخل الا على المبتدأ والخبر في الاصل ويسمى
مرفوعه لاسمه وعلم من توعيه المبتدأ كونه مسندا اليه ظهر انه الاسم المسند اليه الداخل
عليه باب كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او ما ؤلا به وفي عدم جواز تقديمه
على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه مضمرا او مظهرا وفي كون المضمر مستترا

في بيان اسم باب كان

وبارزا

وبارزا الى آخر ما ذكر في بحث الفاعل والمرفوع وان ليس خبر باب ان اي الحروف المشبهة
بالفعل لم يوقع لظهوره مما سبق ايضا فتذكر وامره اي حكمه كامر خبر المبتدأ في كونه واحدا او متعددا
ومفردا او جملة ومذكورا ومحذوفا وغير ذلك بعد ان ثبت كونه خبرا لهو جود الشرائط وامتناع
الموانع فلا يرد ان كون ابن زيد ممتنعا مع جواز ابن زيد لكذا لا يجوز تقديمه اي خبره على اسمه
لان باب ان لكونه فرع الفعل على مكبق بحقيقته يعمل عمله النوعي وهو تقدم المنصوب على المرفوع
فخطا مرتبة غير مرتبة الاصل ولو تقدم يلزم المواقاة بينهما الا ان يكون ظرفا فانه يجوز تقديمه
عليه لوقوعه نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم ثم ان علينا وكيبه لو نكرة نحو ان في الدار رجلا
وقوله عليه السلام ان من البيان لسحرا وذلك لتوسعهم فيه مالا يتوسع في غيره ملخصا والتابع
خبر لا النفي الجنس اي لنفي الحكم عنه وهو ما اسندا الى اسمها لم يتوض له بنسبته تما سبق كما سبق
وحكمه ايضا حكم خبر المبتدأ كما ذكر في خبر باب ان لا تزاحمه نواسخها كما لا يتقدم على اسمه ولو ظرفا
لانه اضعف عملا لانه يا كل على ان كما مر ولكثرة حذفه لو عاما وجب في بني تميم ان دل عليه قرينة
فينبغي ان يتوض لذلك ولانها عملا فافهم نحو لا غلام رجل عندنا والثامن من التسعة اسم ما
ولا المشبهتين بليس وهو ما اسند اليه بليهما لم يتوض له ما مر ايضا وحكمه حكم المبتدأ لما مر
والتاسع للمضارع الخالي عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه احدهما فمنصوب او مجزوم
كما مر نحو يقوم زيد وبعد بان الاول مثال لما كان رفعه بالحركة والثاني لما بالحرف واما المنصوب
فثلثة عشر اثنى عشر منها اسماء ستة مفاعيل وستة ملحقة بها وواحد منها المضارع
المنصوب الاول منها المفعول المطلق سمي به لتحقق اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير
تقييده بحرف او مع خلاف المفاعيل الباقية فانه لا يكون عامله بمعناه بخلاف غيره فانه من متعلقات
الفعل وهو اسم يا اي معنى اتما ذكر الاسم فيه وفي امثاله لان ما فعله الفاعل انما هو المعنى والمفعول
هو اقم اللفظ ولو عبر ما عبارة عن اللفظ لاحتيج الى تكلف تقدير مضاف اي فعل مدلوله او ارتكاب
المجاز من وصف اللفظ بصفة معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية للدال باسم المدلول

فرع باب ان

قوله عليه السلام ان من البيان لسحرا قال عليه السلام
معين قدم الظرف ليفيد الحصر ولم يقل ان البيان لسحر
وبحثت في شرح التلخيص في مبحث ان الشرطية عن
بعض البيانيين عن سبب تقديم الظرف في مثل هذا النوع مع
اول العجز عن الاتيان بمثله وهذا موهم اذا اضيف
الى البيان ان يكون ملكا شيء مشاركا
الى البيان آخر

المنصوب باب ما

المنصوب باب لا

المنصوب باب ليس

مطلب بيان المفعول المطلق

المفعول المطلق

ما ذكره من الوجوه في شرح الخلاصة
وانما قيد بالكل لظاهر وهو خواصه العالم
واكثر الجزء حكمه حكم الكل

فائدة لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها
الا بتنزيلها على الذات ضمنا فيصح اطلاق المفعول
والمفعول فيه والمفعول معه على الذات ايضا

فعله فاعل عامل اى قام به بحيث يصح الاسناد اليه مؤخرا فيه او لا فلا ينتقض بمثل
مات موتا اذ فيه القيام لا التاثير المتبادر من الفعل ولم يقل قام مع انه عدّ في الامتحان
ان يراد به القيام بلا قرينة تكلفا لبيان ما في الحدّ من المحدود باعتبار معناه اللغوي ولم يشترط
كونه الفاعل مذكورا اتكالا في العامل الثلاثي ينتقض بما عامله مصدر محذوف الفاعل او مبني للمفعول كاعجبني
ضربك ضربا على تقدير الاضافة الى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول اذ المصدر لم يوضع
الا لما هو صفة المصدر وهو الداخل في مفهوم المشتق فيصدق عليه انه مما فعله فاعل عامل مذكور
وان لم يذكر الفاعل سواء اريد بالفعل معناه الظاهر او القيام به اذ وضع المجهول للنسبة الوقوعية
الى المفعول لا النسبة القيامية على ما حقق الفاضل المحشي وقال ويصدق على مثل موتا في المثال
المذكور انه مما فعله فاعل عامل مذكور وان اريد بالفعل معناه الظاهر اذ المراد بالفاعل المعنوي
لا الاصطلاحي فلا حاجة الى الصرف عن الظاهر واقول ثم ان كان الظاهر المتبادر من ذلك الفاعل
مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بدّ من الصرف عنه وما ذكره في الامتحان من انه يحتاج
الى ان يراد بالفاعل ما يعم نائبه فاعلا هو على مراد القاضي ليكون خبرا لعدوله عن حدّ ابن الحاجب
لانه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد انه يرد عليه ما اورده بعينها ولذا اختاره هنا فانه يحتمل
توجيها آخر واصلح حالا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل اذ يحتاج فيه الى ان يراد به ما يعم
المشتق والمشتق منه لئلا يخرج باسم الفاعل ولا قرينة له وهو تكلف وخلاف ظاهر اللفظ ان يراد به
الاصطلاحي وقد صرح فيما علقه على الامتحان ان مجرد ورود اللفظ عوض
لا يكون قرينة مذكورة صفة لعامل لفظا كضربته ضربا او تقديرا كقصدت الرجال
الى ضرب او خرج به حال يذكر عامله اصلا مثل الضرب واقع وبزيد ضربا ان وقع ما اورده في
الامتحان على حدّ ابن الحاجب من انه يحتاج فيه الى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع
عدم القرينة وهو تكلف لانها قرينتان لقصد العموم بمعناه صفة ثابتة له اى ملابس
بمعنى ذلك العلم ومع الملابسة اشتراكهما في معنى مدلول لها اتما مطابقة فيهما كضرب

او تضمنا كذلك كضربت ضربة او التزاما كضربت ضربا او ضربي ضربة ذكره في الامتحان
وهذا ظاهر وان خفي على الفاضل الجامي حيث قال المراد به استعمال الكل على الجزء وهو
مع كونه خلاف الظاهر غير مستمر في النوع والعدد ومعمول المصدر والمحض حمل مراد القاضي
على هذا وجعله من اسباب عدوله عن حدّ ابن الحاجب ولاحتماله التوجيه حسن لكن جعلناه
عنه أبعد على حاله هنا ثم انه خرج به مثل تأديبا في مثل ضربته تأديبا لان التأديب
ما يحصل الادب وما يليق بالشخص والضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغيرهما
وكذا كرامتي في مثل كرمت كرامتي اذا كانت مفعولا به اذ المراد بالمشترك في المدلول
ان يقصد باصرحيها ما يقصد بالآخر ولم يقصد هنا بالفعل ما قصد بالمصدر بل قصد تعلقه
به والمراد بالاسم المنصوب والتقدير او بالفعل ما هو عامل فيه بقرينة اذ كلام مسوق لبيان
المنصوب وتعدده وتمييز بعضه عن بعض حاشت كونه معمولا لعامله ومنصوبا به لبيان
جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل وما بمعناه ينصب مفعولات
كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على ابن الحاجب من عدم تمام حدّه لصدقه على نحو ضربت
وضربي شديد اذ لم يبق في كلامه هذا البيان فلا يرد فيه ما اريد في كلام المحض ولذا
عدل القاضي عنه في اللب هذا غاية ما تيسر لي في هذا المقام والعلم بالحقيقة
عند الملك العلام نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد وضربة بالكسر مثال لما هو للنوع
وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظة فانها غير
بل الكثيرة ولذا قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظة اى للاسم ما فعله او المفعول المطلق
هذا هو الملايم للحق ويجوز العكس اما حادة نحو قعدت جلوسا او بايا نحو انبت
الله نباتا وقد يحذف فعله الاصطلاحي والتخصيص به لاصالته وكثرة الحذف فيه والدال
على الحذف بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل يدل له هنا وكونه تكلفا عند هما وللتنبيه
على هذا لم يقل عامل مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل

ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اذ لا حذف بدونها الآن اما جوازا نحو
خيرا مقدم منه قدم اى قدمت قدوما خيرا مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى اقصر
ايضا اى عادتهم غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تقديمه اى المفعول المطلق او اسم ما فعله
على عامله لو للنوع او العدد وامالو للتاكيد فلا لان حق المؤكد التاخير كذا في الامتحان
ولا يلزم اى المفعول المطلق لعامله كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب في غير المصدر
مع ابهما سيان في كونهما مقتضى النسبة التي هي داخلة في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر
وان فاعلية الفاعل بقيام مدلوله به لان الفعل يدل وضعا على ما يدل عليه بخلاف الفاعل
فانه لا يدل وضعا على ما يدل عليه الفعل بل عقلا فافترقا فتم ان اللازم مما نفي الزوم جواز تركه
لا وقوعه لان ذكره كما زعم البعض بل يجوز كونه الذكر اولى ليفيد فائدة زائدة والا كان ذكره عبثا
والمنصوب الثاني المفعول به قدمه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل المتعدي عليه
ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي لصق به الفعل وبه نائب الفاعل وضميره عائد الى اللام
ذكره في الامتحان وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اى تعلق به حسا او عقلا وهو في
هذا المعنى وان كان مجازا لكثرة صار بالغلبة والاشتهار فيه كالحقيقة الوضعية فصح
الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او بواسطة بقرينة التعميم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت
زيدا اذ معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه والمعقول لشيء على زيد لوجود التعلق به عقلا
فعل الفاعل اى حدثه القائم به والمراد بالفاعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب وهو خلفا
فلا يرد مثل زيد منطلق وزيد ضربته جميعا في مثل اعطى زيدا درهما اذ زيد ح لا يدخل في الجنس بوسم
لكن حتى يحتاج الى اخراجه فيصدق على درهما انه اسم منصوب وقع على مدلوله فعل محذوف
الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة فيدخل مثل ضرب زيد عمر واضح كذبه وما
ضرب زيد عمرا لوجود الدلالة عليه عبارة والالم يفد النفي نفيه وهو على قسمين عام
للازم والمتعدي وهو المجرور بالحرف سوى في واللام وما يعمانها اذ مدخول الاول

اشارة الى الجواب عما اعترض الفاضل
العصام بانه لو كان كذلك لما جاز حذفها
وهو جائز كثير بالنظر هذا الى الربط الى التمام
كلامه وحذف الموصول يدل العطف عليه
فالسعة على انه يلزم رجع بقاء التقييد بلا مرجح
وتفصيل الجواب ان يكون اللام موصولا
وطلب التقييد بها انما كان قبل التعقل لا بعده
اذ ح يكون المجموع اسما للمتعقل اليه
وقد صرح ذكر الفاضل في بحث المؤنثة ان
المتعقل اذا كان صفة او مصدرا
عد يجر منه اللام كما جاء في انابغة
ثم انه تعالى عبد الحكيم الله المذكور فانا تحقيق
انه راجع الى الموصول لكن وقوف اى شيء
فعلوه بالصفة اقوال فيه انه لو لم يستم بعد التعقل لا قبله فافهم

باللام يجعل كالجزء من اللام والمجرور
من المتعقل بالكلمة مرارا
فما كان قبل التعقل

مفعول فيه لابه والثاني مفعول له لابه كما في بحث لزم الجر وخاص بالمتعدي وقد مر
بحث المتعدي واللازم في بحث العامل القياسي ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل
وعدم المانع عنه والمراد به ما ليس باسم فعل ولا مصدر لما تقدم ان معمولها لا يتقدم عليها
الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثها ولا مضافا اليه لشيء اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم
عليه العامل فلا يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبه مررت وحذفه مطلقا
اى بقرينة نحو هذا الذي بعث الله رسولا اى بعثه او بدونها نحو فلانا يعطي اى يفعل
الاعطاء وهذا انكار لما سبق في بحث العامل القياسي وحذف فعله اى عامله مر نظيره لقيام قرينة
نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب زيدا والمنصوب الثالث من ثلثة عشر المفعول فيه
مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس
في الكتب لكون المفعول له سبب الفعل وجودا او تصور الخلافه وهو اسم حاى شيء فعل فيه
اى في ذلك الشيء مضمونه عامله اى ذلك الشيء فعلا كاكرمته او مؤناه فالاضافة لادنى ملابسة
او محمول على التوسع او على حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله وجعل
ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال اسم ما فعل فيه مضمون العامل لكان اظهر وسلم ولولا
اسم لامكن التوجيه في فيه فافهم يعني وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة
كما في المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل او لا لم يشأ انه وقع فيه
ذلك المدلول فدخل فيه كومات زيد يوم الجمعة وخرج عنه كونه شهدت او فضل الله يوم الجمعة
فان وقوع الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه
وقع عليه وخرج بقوله مضمون عامله كان يوم الجمعة يوما طيبا فان الطيب ليس بمضمون
العامل من زمان او مكان بيان لما اولم اشارة الى القسمين اللذين مر بيانهما فحكم كلا منهما
وشرط نصبه للشرط كونه منصوبا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على المفعول
المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول فيه به غير صريح عندهم بخلاف ابن الحاجب

حيث جعله مفعولا لأنه وتبعه المص كما مر في بحث الفاعل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط
تقديره في وقد مر شرط تقديره في بحث عوف الجر وكيوز تقديمه اى المفعول فيه على عامله
ان لم يكن نائب الفاعل على ما مر في بحث عوف الجر وكان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم
عليه مع كونه اضعف فلان يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة اولا وحذفه عامله
بقرينة كقولهم لمن قال متى سرت او سرت والمنصوب الرابع من ثلثة عشر
المفعول له مثل جئتك رغبة غير مرة فقدمه لما قدم انه سبب الفعل ولانه لحذف اللام كثير المفعول
المطلق حتى عده بعضهم منه وهو اسم لما اى شئ فعل لاجله اى وقته لاجل حصوله كقعدت
عن الحرب جبنا او لحصله كضربته تاديبا وخرج به سائر المفاعيل فمضروبك عامله ازيد لوجوده
الذى هو الحادث فذكر ما ذكر آنفا فلا يرد دخل وجوب التاديب الذى ضربته لاجله اى يجب
حتى يحتاج الى رفعه بقيد الحينية كما فى عبارة ابن الحاجب وشرط نصبه لا كونه مفعولا له
لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير اللام وقد مر شرط تقديره ايضا فى بحث عوف
الجر ويجوز تقديمه على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجوز ان ينوب عنه اذا كان
مجرورا وتركه مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على الخطاء رتبته عن رتبة ملابسه ويجوز
حذف عامله القرينة كقولك تاديبا لمن قال لم ضربت زيدا اى ضربته والمنصوب الخامس
المفعول معه قيل سمى به نائب الفاعل كبه وفيه واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض
النحاة من اسناد الفعل الى الملازم النصب وتركه منصوبا او بما على ما هو عليه فى الاكثر
واليه ذهب فى قوله تع لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت
بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه هنا وفى الآية المذكورة
اى الذى فعل الفعل معه ذكره فى الاحتجاج وفى هذا التفسير اشارة الى ان نائب
الفاعل هو المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى المصدر المؤكد
وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف اذا نوذى ولم يلفظ والى الجواب

لا يجوز

عما ذكره

قوله نائبه الفاضل الجاربردى رحمه الله حيث قال اى الذى فعل المصاحبة فى صدور ما يمكن ان يكون الفاعل مصاحبا له فى صدور الفعل عنه او المفعول فى وقوع الفعل عليه انتهى تم

عما ذكره الفاضل العصام من ان الواجب ان المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية على
غير ما هى له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن مقدما على مرجع البارز
حتى لو لم يثبت بالمتفصل التبادر اذ المستتر راجع الى الاقرب فيأتى به على خلاف النظ
للتنبيه على ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد وعليه فليس كذلك اذ الموصول متقدم على
الفعل الذى هو مفهوم منه المفعول فيكون رجوع الضمير عليه وفق النظ فلا حاجة الى التنبيه المذكور
وهو المذكور اى المنصوب الذى ذكر مخرج مثل كل رجل وضيعته فلا حاجة لاخراجه الى تقييد
الفعل بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له ثم المراد به ما يقال المقدر يفيد عدم جواز حذف
المفعول معه لان المذكور المذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات كما سوى الحال
بالواو ومصاحبته ممثول عامل فعلا اشبهه او معناه وخرج به تلك الحال والمراد بالمعمول
اعم من الفاعل والمفعول الذى ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذى هو نقيض المنصوب
الذى هو المصاحبة ولو كان المعمول منصوبا لحمل الواو على العطف الذى هو الاصل فيها فلا
عدول حينئذ الى النصب حتى يكون نقيضا على المنصوب نحو جئتك وزيدا ورحمتى بخلاف نحو
كفاك وزيد اذ انه كضربت زيدا وعمرو او هو من قبيل العطف لغير بالاتفاق ويجوز
الفصل الجائى كون الاول مفعولا معه دون الثانى كما صرح به الفاضل العصام
ثم ان معنى المصاحبة والمشاركة فى الفعل مع عدم المفارقة فيه فى زمان واحد على
ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه لانه عطفه على معمول عامل واما على ما ذهب اليه
غيره المقارنة معه حين التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط لقولهم استوى الماء
والخشبة اى ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع فى الخشبة ولا سير فى النيل واجيب
بانه اريد بالاول معنى التساوى اى ارتفع الماء والخشبة فى العلو وبالثانى معنى
الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو جئت وزيدا ومالك وعمرو او جئت انا وزيدا
او زيد ولا يجوز تقديمه بدون المصاحبة على عامله فيه اشارة الى ان عامله عامل المصاحب

مطلب في بيان الحال

لا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الرأي الصحيح ولا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب ضيعته في كل رجل وضيعته ولا على الفعل المصاحب لاقتضاء معنى الواو وسبق التركيب ولا مع المصاحب لانه اما فاعل او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه وكل منهما لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز تعدده مع ما تقرر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل واحد ولما فرغ عن المفاعيل الخمسة شرع في الملحقات بها فقال والمنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من حيث انه منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر منه وهي في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغير سمي بها العرفي لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بمعنى المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون العامل فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال المرفوعة تدل على زمان انت فيه وفي عرف النحاة ما اي منصوب اسما او جملة يبين هيئة الفاعل او المفعول به لمنع الخلو فلا يخرج مثل ضرب زيد عمرا راكبين ويخرج بها التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه المصدر في مثل ضربت ضربا شديدا ورجعت القهقرى فانه يبين هيئة الفعل وبما عرفت من ان المقسم هو المنصوب بالاصالة عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس فلا حاجة في اخراجه الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جاءني زيد قائما ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها خالدين اي مقدري الخلود وسمي الاولى حالا محققة والثانية مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان يتصف بها غالبا او لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة ومن ان تدل عليها هيئتها وصفها او جوهر المادة فالاولى نحو جاء زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه

وصفها تدل على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل العصام لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول به لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون احدهما في المعنى وان كان في اللفظ جرا او مبتدأ كما في شمال المثل او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا او نحوه فانه في المعنى اما فاعل او مفعول به نحو هذا مستور الماء والخشبة قائمة وحسبك وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقال بل نتبع ملة ابراهيم وان يأكل اخاه وكذا قوله ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين فانه في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظي وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة كما رأى الفاضل العصام او من زيد كما هو رأي الفاضل الجامي والعامل معنى التنبيه والاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي الحال الفعل مطلقا او شبهه كذلك او معناه وقدم ما هو المراد منها وهذا توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه على غيره لا لغرابته من تخصيص الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فيصير التعريف حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدأ فاشتراطهم التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير يكاد يوجب التنكير انتهى ويؤيده قولهم في بيان وجه كون صاحبها معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يفهم منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل فيه التنكير ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول فيه الذي يجوز تقديمه عليه كما حققه ولذا لم يقل بخلاف الظرف كما قال ابن الحاجب والظرف قائما عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما في الدار وجوز ابن البرهان تقديم الحال الظرفية على العامل مثله ولا علاقة كالحال والعقد الحسن في حضره

الزيادة اذ بها يندفع الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها تتابع ومرفوع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلا يتقدم تابعه ايضا وردّ بان هذا فتوى بجواز مثل راكبا جاءني زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال فيه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان هذا المعنى يؤدّى بالتقديم ايضا لكن لا يسمى في فاعلا بل مبتدأ بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل المحشي ويرد على هذا ان يجوز التقديم على المضاف اليه بالاضافة اللفظية لجواز تقديمه على المضاف بزوال اسم المضاف اليه فقط اذا كان مفعولا او بزوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا اجاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الرفع بان الاضافة المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذكر في المعنوية وان زال اسم المضاف اليه منعوه مطلقا على ما صرح به الرضي والسعيد الله في شرح تب الاكياب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال الرحماني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه عن مصنفه ان المراد بالاضافة ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها في تقدير الانفصال فلا يقدر بها نحو هذا مملوكا غلام زيد السوق الآن او غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جاءني مجردا غلام الشاب ضاربة زيد نقلا عن مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو المختار عند المص ونقل عن البعض الجواز في الاول فرقا بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه موجدا له مكانه من تمامه كالهاء والتضعيف فالمجرور به في حكم المنصوب فاذا قلت مثلا ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت هندا او استدل للاول بقوله تع وما ارسلناك الا كافة للناس اى الا للناس كافة والمص لم يعتد به ولذا خص التمثيل به اذ المؤول بالشيء لا يلزم ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئية من المجرور بحسب اللفظ اظهر منه جزئية من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب المعنى في هذا الفن والآية الكريمة متاولة لا تصلح للاستدلال لجواز كون التقدير الا ارسالة كافة للناس اى عامة يعمهم انذارها اذا عمتهم فقد

كفتهم

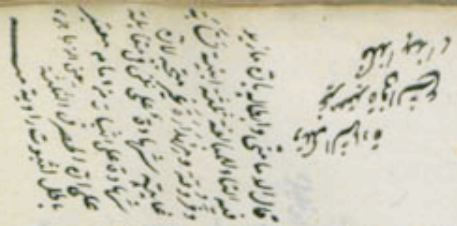

كفتهم انذارها مزيدا حالا من الكاف والتاء للمبالغة كما يجئ في مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة لا تتقدم فالمعنى الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الزجاج والاخفش بان كف بمعنى جمع ليس بمحفوظ بمنوع قال ابن دريد كل شيء جمعته فقد كففته ومنه حديث الحسن الرضي الله تع عنه ان رجلا كان به جراح فسأله كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اى اجعلها حوله ولو سلم فباب المجاز اوسع والكف بمعنى المنع قد يلزمهم تحكم وما قيل فالمعنى الا كافا لهم عن الشرك وارتكاب العظائم الكبائر ياباه قوله تع بشيرا ونذيرا فافهم على انه يمكن ان يقال ان الارسال ليس لذات الناس كما لا يخفى فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس فحالية كافة ح رکیله لدلالتها على الاجتماع والا للدلالة على الهيئة على ما ذكره الرضي فلا يخلو عن الاشارة ولو كان المراد بها افادة تاكيد عموم الناس كان الظاهر ان يقال الا كافة الناس بالاضافة وان الحال المحصورة لا تتقدم على ذي الحال فلا تجيء ما قيل ان كلا من الاجتماعية والهيئة تكلف وتعسف لامنع المستدل بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اى غير مخصصة بعلوي التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب وردّ بانه هذا يقتضي ان يجب التقديم ايضا اذا اختصت بوصف او غيره لوجود الالتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفنده قوله محضة وقيل ليتخصص بالتقديم تخصص المبتدأ بتقديم الخبر الظرف فانها بمنزلته وردّ بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصلح الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقي مسلم واما في التنزيلي الذي هو المراد هنا فكقولهم نحو جاءني راكبا رجل وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كان الاصل ان يكون مفردا كما لخبر خبرية لانها تثبيتية لانها بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجزائها عليه في قوة الحكم عليه والانشائية لا يصلح ان يحكم به على شيء ولما كان جملة مستقلة

في الافادة لاتقتضي ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة فلابد فيها اي
في الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى صاحبها وهو الضمير فقط في المضارع المثبت
مع فاعله اذا الكلام في جملة ولا يجوز دخول الواو عليه لانه اسم الفاعل المستغني عنه مع
كونه وارد اعلى اصل الحال من الدلالة على الحدوث والتجدد على ما جرى في الاستعمال
من التجرد عن الواو في النفي نحو قمت وأصك وجهه وقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول
الله مؤول بتقدير المبتدأ او جعل الواو للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم الغريا
فكان اقرب الى المصلحة ولو قيد بكونه عاريا عن قد فكان التسهيل لم يحتج في الثاني
الى التأويل نحو جاءني زيد يركب والضمير مع الواو او وحده او الضمير وحده في
غيره اي المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي وجملة الاسمية
اما الضمير فظاهر لان الرابط في كل جملة وقعت موقع المفرد واما الواو فلما صاح في الجملة
الحالية الى فعل ربط بها لاسيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة في الاستقلال فصدرت بها للاحتياط
فيجوز الاكتفاء في احدهما بوجود الربط المعنوي في الجملة والورود على اصل الحال
او على نادرها لكن الغالب في الاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها تجرد النفي
على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي داخل على الاسمية الواو واما مع الضمير لقوتها في
الاستقلال وعدم التعلق بذي الحال لانها لا تدل على الثبوت غير واردة على اصل الحال
او على نادرها فتكتسب ان يكون الربط فيها في غاية القوة واما بدونه لدلالتها على
الربط من اول الامر فيكتفى بها وحال الرضي اجتماع الضمير مع الواو في الاسمية وانفرادها
متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام الضمير لربط الحال
بذي الحال ولا بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده والرابط به في المفرد هو النصب وقد اختفى
في الجملة فذكر الواو بدله لدلالتها على المقارنة التي باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزمت
فيما هو اظهر في الاستقلال غالبا ومنع فيما هو شبيه باسم الفاعل وزنا ومعنى وجوز فيما ليس

من الاسمية، من المضارع المثبت، لعدم شبهه بالمفرد وزنا، فتدبر

من بتلك المثابة واما الضمير وحده فيها فمغلوب وضعيف لعدم الدلالة على الربط في اول
الامر نحو جاءني زيد لا يركب بالضمير وحده او ولا يركب به مع الواو او لا يركب عمرو بالواو
وحده مثال المضارع المنفي او جاءني زيد ركب بالضمير وحده او وركب به مع الواو او وركب
عمرو بالواو وحدها مثال الماضي المثبت او جاءني زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو
راكب به مع الواو او وعمرو راكب بالواو وحده مثال الاسمية ولم يتعرض للظرفية لدخولها
في الفعلية عنده كما مر ولا للشرطية ايضا لانها لا تقع حالا بحال لان الشرط
يقتضي الصدارة وعدم الربط والحال بخلافه لازمة لصاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال
فيربط بالمبتدأ لكونه لازما له فتكون من قبيل الاسمية نحو جاءني زيد وهو ان سأله
يعط او بانسلاخ معنى الشرط فتكون فعلية مثل ائتك وان لم تأتني ويجوز تعدد
الحال كالخبر نحو جاءني زيد راكبا ضاحكا وحذف عاملها اي الحال بقرينة مقالية
او حالية نحو والشمس والقمر بالنصب قال زيد الشواذ لم ترتبا له اشرع فيه اي سر واذهب
راشدا فيما يعن فيه الرشد فرع الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل
لكنه على الثاني لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتعرض للزوم قد لفظا او تقديرا
الماضي المثبت لما ذكر في وجهه لا يتم التقريب كما ذكره في الامتحان فلعله اختار
مذهب الاخفش والكوفيين من عدم اللزوم وقد علم عدم توقفه الاشتراك المضارع
المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل والمنصوب الرابع
من ثلثة عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير المميز بكسر الياء وهو الاسم للتعريف
وبفتحها ايضا باعتبار ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام فقدم لانه معمول
بالاضافة الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما ان تكرة يرفع الابهام لم يذكر المستثنى
كما ذكره ابن الحاجب والوضع كما ذكر البيضاوي لان الغرض من ذكرها ايراد صيغة المشترك
مثل رأيت عينا جارية والتوابع غير داخلة في المتمم كما عرفت حتى يخرج بقيد عمدة ذات

التمييز

[illegible] الانكرة تامة بقوله والتمييز فلا يكون
من المصرحين قال في بحث الاسم
المبهم التام وبنصبه منكرة على
التمييز فتدبر تم

[illegible] بقيد محمدة فيما لا بد فيه
منه وليل فلا يرد ان الرشد

صح

فخرج الحال فانها تأتي فيه الابهام عن صفة صاحبها وكذا المرة والنوع مذكورة تاتية بالاضافة
الاشياء والجثة وقد سبق في بحث الاسم المبهم التام او عن ذات مقدرة اشارة الى تعميم
الحكم التمييز في نسبة كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي فاعل شيء زيد بالاضافة والتمييز
فيه عين غير اضافي خاص بما انتصب عنه وقيل بالابدال ورد بانه لا ابهام في المنسوب اليه
وهو زيد ولو ابدل لا زدحم الابهام ويستغني عن التمييز على ان فيه حذف المبدل منه وهو
تكلف بلا ريب او قيامها تها اي شابه بجملة من اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء
اي ممتلئ الشبه والتمييز فيه خاص للمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى واسم
المفعول نحو الارض مفجرة عيونا والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبة في الصفة المشبهة
نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عين الاضافي فيحتمل ابا اي طيب ابوه او ابوته لم يذكر في المثال
المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكره في جملة كما لم يذكر فيها
الامثلة التي ذكرها فيه اكتفاء بما ذكره فيه اذ لا فرق في التمييز بينها والبوة عوض اضافي
ودارا عين غير اضافي خاص بالمتعلق وزيد حسن وجها او ١٠٠ المنتصب عنه وافعل التفضيل
نحو زيد افضل منه عمرو علما عوض غير اضافي او في نسبة كائنة في اضافة نحو الجنبي طيبة ابا
وابوة ودارا وعلما ووجها وهذا التمييز اي ما ذكر فيه الابهام عن مقدرة فاعل في المعنى
حقيقة او مجازا كما اشرنا لما تبين انه هذا التمييز لا يجب ان يكون عين الذات
المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله على المحمول ومثل العيون في
قولنا وفجرنا الارض عيونا فاعل في المعنى بجعل الفعل لازما اي انبعثت عيونها كما في الجامي
او في حكمه بجعل الفعل مجهولا اي فجرت عيونها كما في شرح التسهيل وفي قول الملخص والارض
مفجرت عيونا اشارة تلميحا الى الثاني فافهم فلذا اسي لا جلالة فاعل في المعنى لا يتقدم
على عامله كالفاعل والمجازي والمجرد يجوز ان تقديمه على الفعل وشبهه اذا المفعول شيء
لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي تقديم البيان على الابهام وذا ينافي الغرض

من التمييز

من التمييز وهو الابهام اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة على المشهور وقيل
لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنتصب والشامل ما يتعلق على الوف
لفظ المستثنى فتوقه على غير يكون لانه يقول الناقصة خاصة بخلاف ولما لم يكن كذلك
مصلحة بحسب المعنى لكونه عندهم شيئا للقطع قسمان فحققنا الحقيقة قسم اولا الى قسمين
ثم عرف كلا منهما لان لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن ابو آخرها على الابهم فرقة بتوعيه فقال
وهو نوعان متصل وهو هم المخرج باعتبار الحكم والمراد عدم دخوله فيه باعتبار المفهوم
او الاخراج عنه يستلزم الدخول فيه قبل فلا تناقض سواء كان من جهة الجزئيات كجاء القوم
الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا او احدى اخواتها يعني بالا اكتفاء بذكرها
في اثنان المبحث ببيانه فانه بيد ولما بمعنى الا وقال الفاضل المحقق بيد ليس من تمام التعريف
بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقض وعدم التفريع ومنقطع وهو المذكور بعدها الى الا واخواتها
اخواتها كان كون غير مخرج حد له على معتمد والعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم كجاء القوم
الا حمارا والمراد كجاء القوم الا زيدا مشيرا الى مجاعة غاية غير زيد وعدم دخوله في المراد
في هذا التركيب بالقرينة كالاشارة ونحو الحكم ببعض الا واخواتها في المتصل فكلاهما بيان الا فلا يلزم تداخل
القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اقتصر منصوب وجوبا بقرينة قوله ويجوز فيه النصب
اذا كان بعد الا احد ادوات عن سوى وسوا وغير اذا لا نصب على حال جر وعن خلا وعدا وليس
ولا يكون فاعل النصب بعدها غير مقيد يكون في موجب تام غير الصفة بيان للوفاق لئلا يرد نحو
اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يجوز نصبه لمغايرة حكمه في كلام موجب اي مثبت لا نفي ولا نهي ولا استفهام
فيه اذ لا يجب النصب في غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اي مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه
كان مفرغا وهو لا يصح في الموجب الا قليلا كما سيجيء قبل وجه وجوب النصب فيه مشاركة بالمفعول في كونه
فضلة لمجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل لان المبدل منه في حكم التنحية فيكون في حكم التوجيه ورد
بان المبدل منه ليس مطروحا بالكلية حتى يغاير المعنى ويفرق بين نفس الشيء وما في حكمه وقيل ان البدل

في قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب في المستثنى ايضا وانه في غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز
اعتبار تكرير اصل العامل بترك النفي العارض وردّ بان معنى تكرير العامل ليس الا اعتبار ذات
العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب وزيدا جاءني جاء زيد لا عمرو في العطف مع انه في قوة
تكرير العامل فظهر ان الوجه فيه الاستثناء ليس الا نحو جاءني القوم الا زيدا او معدودا على المستثنى منه
على خبر كان وهو في كلام موجب وبعد الا متعلق به قدّمه عليه ليشارك فيه المعطوف عليه لان المعطوف
على المقيد يقيد متقدم يشاركه فيه ولزم بعد كان في محوّن كما عاد فيما بعد بها فتنصرف وجه الوجوب
تعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع نحو ما جاءني الا زيدا احد او منقطعا وجه الوجوب عامة
ان الا فيه بمعنى لكن فيجعل عمل نحو جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ فقدم ما هو واجب النصب
بعد الا لان المقصود الاصلي بيان ما هو ملحق بالمعمول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية
او بكونه غير ليس او لا يكون قد بين في مقام آخر نحو بكر قدم عمرو ايضا للاشتراك فيما قبله فلكونه
بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب عما ليس من ذكر الملحق بالمشترك في وجوب النصب اذا
كان بعد خلا او بعد عدا لكونه معمولا له وفاعلها راجع الى فاعل الفعل المتقدم او مصدره
او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاءني القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجائي منهم او مجيئهم
او بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر منهما قد اصلا والفاعل
ليكون كالشبه بالآلة وخلا في الاصل لازم يتعدى بمن فحذفت او وصل الفعل او ضمّن معنى جاوز
والتزم الحذف او التضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة المستثنى بلا التي هي
ام الباب في الاكثر اي المستثنى منصوب بعد هما على انهما فعلان في الاكثر الاستعمال او بعد ما خلا
او بعد ما عدا لكونه معمولا له ايضا لان حاقهما مصدريتهما مختصة بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما
اصلا وهما حالان بتأويل المصدر باسم الفاعل او ظرفان بتقدير زمان مضاف نحو جاءني القوم
ما خلا او ما عدا زيدا اي خاليا او مجاوزا الجائين منهم او مجيئهم او بعضهم او بعض منهم زيدا او وقت
خلو الجائي منهم او مجيئهم او بعض هم او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام

ولا

ولا يبعد ان يقدر الزمان في الكل فيكون تقدير خلا زيدا زمان خلا زيد اتما في مذ ومنذ فيستغنى
عن التزام حذف قد او بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبر اعنهما والمستثنى بغير كما بعد المنفي به نحو ما اتاني
القوم ليس او لا يكون زيدا ان ليس او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكل من بعده
الافعال الاستثنائية الآتي المتصل الغير المفرغ فلا يتصرف فيها فيقام مقام الحرف قال الفاضل العصام ان
جعل المنصوب بها مستثنى بتأويل مجاوز او منصوبات جاوز وما كان وما يكون بحكم حرف فالحق ان بعده
الكلية صارت بمعنى الا كغيرها من الحاجة الى بيان محل الاعراب لها ولا الى توجيه
التزام ترك قد واضمارها او ان النصب بعدها على المستثنى بالا انهم قيدوا الى بعده الامور
رعاية لاصولها لما رأوا ما اعرب بحرف بمعنى الا بعاية لاصله والحق ان تكلف الاعراب فيما لا يشاركه
بعد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز في النصب على المستثنى ويكثر البدل لان المستثنى فضلة
مطلقا بخلاف البدل فقدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام واصالة اي المستثنى
وتبعية اي البدل في كلام غير موجب بعد الا اذ في الموجب يجب النصب مطلقا والمستثنى منه مذكور
اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني القوم الا زيدا والا زيد وجوه المستثنى على حسب
العوامل اي اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان كان العامل رافعا فهو مرفوع وان
ناصبا فمنصوب وان كان جارا فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت
الا بزيد ويسمى ذلك موغا بمعنى موغ العامل عن المستثنى منه المتروك وبهذا في الموجب قليل نحو ما
اتاني احد الا زيد لان العامل عند المضغ الآتي لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد فيه الا نادرا بخلاف غير الموجب
والمستثنى مخفوض اي مجرور بكونه مضافا اليه وهو صورة بعد غير وسوى بكسر السين وضم تاء القصر
وسواء بفتح السين وكسر تاء المدة وهما فرعان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان تم لمستغرق المخبر
البدل ثم للاستثناء وعند اللوذعيين يجوز اتباع غير الظرفية والتصرف فيها رفعا ومجرورا ونصبا
وبعد حاشا لكونها احد طرفي الاستعمال الاكثر ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها فعل متعد
فاعل مضمر نحو ضرب القوم عمرا واحاشا زيدا سترادة التقي عن ضرب عمرو وعدا وحاشا لكونهما احد طرفي الاستعمال

واصل غير ان يكون صفة لالا لانه على ذات تبرئة باعتبار معنى معين هو المغايرة وذلك الغرق
الاستعمال ويحمل على خلاف الاصل مع قلته على الا بالنقل الى معناه في المستثنى فكشر اذ كان منها
في مغايرة ما بعده لما قبله ولما علم من ذلك ما بعده اراد بخبر ثم نقال ويعرب المحمول على الاول
بظهر الاعراب في غير المحمول على الاول وتوافق المعنى تكون كسماعي الاصل والصورة كما يعرب المستثنى
بالا لانتقال اعراب المستثنى اليه لما اخبر به على التفصيل المذكور من وجوب نصبه لو كان في
موجب تام او مقتضا او منفيا باعتبار المضاف اليه وجواز الوجهين مع اولوية البدل في
غير الموجب التام والباقي بحسب العوامل في المفرغ واصل الا المستثنى لكونه موضوعا له ولذا
كثر في الاستعمال وقد يحمل على غير في الصفة على خلاف الاصل لما تقرر من الاشتراك اذا تعذر الاستثناء
بكلا قسميه بان لم يعلم دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بكان على الاستعمال اذ الحمل
خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة في الظاهر واللفظ والا فالصفة
في التحقيق والمعنى هي الا ليس الا الا اثرها لما كانت لوفاق في الاصل والصورة اجروا اعرابها الذي
كان يجب الموصوف فيما بعدها لوجود المشابهة فيه للمستثنى لتعذر الاستثناء والتعذر قد يكون
في الجمع المنكور عين الغير المحصور كقولك جاء القوم غيرك لو كان فيهم اي في السماء والارض الهة جمع الله
ولا دلالة فيها على عدد مخصوص الا الله اي غير الهة مخل على الصفة لعدم الجزم بالدخول وعدمه
لغة تا اي مخرجا تا غ الانتظام اي غير الهة وقد يكون في الموقوف كجاءني الرجال الا زيدا اذا
لم يوجد قرينة الوحيد والاستغراق فلا يعلم الدخول ولا عدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به
الاندلسي والمالكي وقد يكون في غير الجمع كجاءني رجلان الا زيد وقد يكون في المحصور كجاءني
ثمانية رجل الا زيد والمنصوب الثاني عشر من ثلثة عشر خبر باب كان اي الافعال الناقصة
وهذه احسن واخصر من عبارة الكافية ولم يوفه لظهوره مما سبق كما سبق قدمه
تكون عمول الفعل وتوناقصا بخلاف الاتي فانه عمول الحرف وامره اي خبر باب كان كاسم
خبر المبتدأ في كونه واحدا ومتعددا ومفردا وجملة وغير ذلك ويجوز حذف كان لكثرة استعماله

دون غيره هذا وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة نحو الناكس فخبر يكون
باعتبارهم ان كان عمله خبرا فخبر او هو خبر وان كان عمله سرا فخبر او هو سر ويجوز في مثله ان يقال
هذا الكلام في محل اسم بعد ان ثم قال واسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني كما في المتن
وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة المعنى وعذوبته وعكسه اي ان كان في عمله خبرا كان فخبره
خبرا وهذا اضعف لفسدي على الاول ونصبها اي ان كان عمله خبرا فكان فخبره او هو خبرا وغيرها
اي ان كان في عمله خبر فخبره او هو خبر وجرها بتقدير حرف الجر ليس بقياس بل سماعي نحو المرء
مقتول عما قتل به ان سيف سيف اي ان كان قتله سيف فقتله سيف والعاشر
اسم بيان وجه عدم التعريف مثل ما تقدم كونه معمول ما هو مشبه بالفعل التام وهو
كالمبتدأ الا في صحة وقوعه نكرة مرفوعة ووقوع خبره ذكره الفاضل السعدان لا يجوز حذفه
الا للضرورة علان كونه معمول المشبه انما يظهر بالعمل فيه ولا يظهر العمل في المحذوف فتامل في الاتقان
ولا بد من استثناء خبر الشان فانه يجوز حذفه اذا لم يلبس فصل صريح والحادي عشر اسم لا
التي لنفي الجنس فقوله لان عمله لا يجب بيان فيهما شدة اتصال ولان عمل ما ولا مختص ببعض
اللغة بخلاف لا هذه فلذا رجح ان عليها كما لا غلام رجل عندنا وقد مر شرط العمل في بحث العامل
وقد يحذف اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم والا يلزم الاجحاف نحو لا عليك
اي لا بأس والثاني عشر خبرها ولا المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل في المعمولية
وهو مثل خبر المبتدأ والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع الداخل عليه احد
النواصب الاربع نحو لن يضرب وان تجزوا من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة فاثنان
الاول اتجزوا بحرف الجر وقد مر بيانه في بحث حروف الجر والثاني اتجزوا بالاضافة معنوية
او لفظية ولا يجوز تقديمه اي اتجزوا بالاضافة ولا تقديم معموله على المضاف لان الاضافة
تقتضي اتصال المضاف اليه بالمضاف في اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم
معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظا غير فيجوز تقديم معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا

غير ضارب لكونه بمعنى لاضارب لتضمنه معنى النفي ولذا اكد بلا في غير المضاف عليهما ولا الضائعين
فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اي المضاف والمضاف اليه شيء في السعة
غير ما اي شيء سمع منه الوجوب وحفظ اي يجوز الفصل بهذا القيد الشيء المسموع في السعة ولا يقاس
عليه اي لم يسمع بل يقتصر عليه وهو بدله منصوب المضاف وظرفه سواء كان المضاف مصدرا او صفة
كقراءة ابن عامر رحمه الله زين للكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء
وكقراءة بعضهم ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل وكقوله
تركن يوما نفوسكم وهوانا سعى في ردانا وكقوله عليه السلام وهل انتم تاركوا صاحبي
والتقسيم كهذا غلام والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشيء في الضرورة الشعرية الا بالظرف
كقوله لله در اليوم من لامها قال في الامتحان والحق في هذا ما قال ابن هشام في التوضيح
ان الفصل بسبعة اقسام ثلثة جائزة في السعة وهو ما بين واربعة تختص بالشعر الفصل
بمعمول الغير مضاف وبنا عليه وبنعته وبالنداء الاول كقوله يسقى امتياحا ندى المسواك
ريقتها اي يسقى ندى ريقتها المسواك الامتياح الاستياك والتاء كقوله ولا غدا مناقر وجد
صبن بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث كقوله منه ابن ابي شيخ الاباطح طالب اي منه ابن
ابي طالب شيخ الاباطح والرابع كقوله كان برزون ابا هبهاء زيد اي كان برزون زيد ابا هبهاء
ولا يخفى ما بين كلامه في كتابه منه التنافي وقد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه فيعطى اعرابه للمضاف
اليه لقيامه مقامه وهو اي اعطاء اعرابه بعد الحذف القياس والغالب كقوله تعالى واسئل
القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجرورا على الندور وهو ليس بقياس كقوله تعالى يريد لاقوة
جدار الاقوة اي ثواب الاقوة وقد يحذف المضاف اليه وينبه ايضا وقد يبقى المضاف على حاله
بلا تنوين عوض ولا بناء ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف فيكون كالمذكور ولذا
لم يعوض عنه التنوين ولم يبن كقوله يا مرا راى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد
اي ذراعي الاسد وهما كوكبان ينزل منزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة اكواكب منه منازله اوكرر

مضاف

مضاف الى مثل المحذوف كقوله يا تيم عدي حذف المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور
وبقي المضاف على حاله وذلك مذهب سيبويه والسيرافي وعند بعض سيبويه انه مضاف الى عدي المذكور
وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا موقتة
ظاهرا وتمامه لا ابا لكم فلا يلفينكم في سواة عمر وتيم قوم عمرو بن جابر وعدي اخوانهم والبيت
لجرير حين اراد عمر التيمي ان يرهن جريرا حتى يجيء بتيم يابى تيم بالمنسوب الى عدي
لا ابا لكم اي انتم منقطعة لانا صرتم اولاد وقيل غاية لا ابا لكم الزنا مستحقون بالرهن لانهم كانوا
عمدوا ان يرهنوا في فداء سبيهم في سنة اي مكروهة منهم فجاء بعضهم فرهنها فجاء ابا عمرو والا اي وان لم يعط ولم يكرر
لذكر لفظا يبقى بل سنون المضاف اي يعطى التنوين اباه عوضا عنه اي المضاف اليه لعدم ما يحمل المحذوف
كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير منونا فيها المضاف اليه نحو كلا آتيناه وكل
ح ويومئذ اي كل واحد حين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان كان المضاف غاية وهي
اربعة الست وقد سبقت في بحث لوح الجر وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير منونا فيها ان تلك
المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه فلا عوض اذ لو كان منسيا اي المضاف مع التنوين كورت
بعد كان خبرا له قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة البناء ح ولقلة الاخير لم يتوهم
بنى المضاف في كل منها شبهه بالحرف في الاحتياج على القسم جبر المضاف باقوى الحركات **واما**
الجزوم من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة فعمل مضارع وظله احدى الجوازم المذكورة
سابقا في بحث العامل في المضارع فان كانت الجوازم كلم الجازمة كوفا او اسما وقد مر معنا ما يقتضي
شرطا وجزاء لانها موضوعة لتعليق امر بامر فتعمل فيهما لان تعليق الشيء على الشيء يقتضي العلم بالمعلق عليه
وكان وما دام لا تعمل في الاسم والخبر لاقتضائها مسندا اليه ومسندا وفيه رد لمن قال ان فعل الشرط
ضعيف فلا يستطيع العمل فيهما فتعمل في الشرط وحده او الشرط وحده في الجزاء او فعل الشرط والجزاء
كالجوازم الجوازي وقد مر وجه التسمية بهما وفي التسهيل انها اسمان للجازمين وصوبه الفاضل
العصام بشهادة الوضع وان الجزاء اسم للمجموع بجملته الثانية اذا كانت جملة اسمية فلا حاجة

في بيان المعمول المجزوم

الجملة بوجود الفعل اذا كان فعليّة فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين وذا الوجود لوجود
الملائمة بين اللفظ والمعنى ولذا قدّمته واطلاق المضارع عليهما باعتبار صدورهما لان الجزم
يظهر فيه وان كان المستحق له هو المجزوم لذا تركت بهذا الملك فيعلم يظهر الجزم ولو جوازا
فانهم والاول اى الشرط فقط مضارعا والثانى ماضيا بمعناه او بدونه او جملة اسمية بغير فاء
يعنى ان كانا مضارعين حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صرح به فى التسهيل وفى العبارة
مسامحة والمراد ظاهرا ذ لا احتمال للوجود فى الشرط حتى يحترز عنه بهذا القيد ولا فاء تمنيه كليطوف
اذ لا مدخل لوجود الفاء وعدمه فى الجزاء فى وجوب الجزم وعدمه فى الشرط المضارع فينبغى ان يقدّم
عليه مثلا ينتهم الاشتراك والمراد بالمضارع عالم يقارن بهم ولما اذ لو قارن بهما لم يتصور فيه الجزم
بكلم التى زادة فتفطن لعدم الوجوب للجزاء حينما قبل دخولها فلا يدخل فى هذه القاعدة وان صدق عليه
المضارع بلا فاء فالجزم بها نطقا او تقديرا فى المضارع شرطا او جزاء بلا فاء واجب لوجود الجازم
وصلاحية المحل وعدم المانع ولو جوبه كخوان تضرب اضرب اولا اضرب وكخوان تضرب ضربتك
او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل العصام كون الاول مضارعا والثانى ماضيا
مستهجن لان فيه تاثير اداة الشرط فى الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره فى الاقرب
ولذا لم يوجد فى الكلام القديم بل قال البعض لم يجئ الا فى ضرورة الشعر وعلى هذا ينبغى ان
يقيّد عطف الماضى على المضارع الآتى بقوله الواقع بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كانا
الاول ماضيا والثانى مضارعا بمعناه وبهذا الوجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صرح
به الرضى فافهم جاز الجزم بها نطقا او تقديرا لوجود الجازم وصلاحية المحل والرفع فى الثانى
لضعف التعلق بحيلولة الماضى الذى ليس بمجزوم نطقا او تقديرا ويوافق الاول لانه
تابع له واما الشرط فمجزوم محلا لكونه ماضيا كخوان اتانى آته او آتيه وان كان الجزاء
ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا اما سكونا هذا الملك مع عدم ظهور
الجزم فيه لينظر وصف الماضى بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منتفيا بلم

اولما

او لما متصرفا لا غير متصرف بكائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفه او مضارعا منتفيا بلم
اولما لا بان اوما اولا فان حكم هذه المنتفيات بجئ فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق تاثير
اداة الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوى عن الرابط اللفظى
ولا يمكن الجزم فيه نطقا او تقديرا بالبناء الاول والجزم الثانى قبل دخول الاداة فيكون محلا
كخوان ضربت ضربت اى اضرب اولم اضرب اى لا اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب
ضربت والشرط فى الاخير مجزوم نطقا كما عرفت وفى غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء
كانت الشرط ماضيا او مضارعا كما يشير اليه فى الامثلة او جملة ماضية بتشديد الباء امنسوبة
الى الماضى بان كان صدرها ماضيا يرشدك اليه مكسانى من الامرية الى الاعائشة او بتخفيفها اى
ماضيا صدرا فيكون وصف جملة برها وصفا بحال جزئها كما فى غير متصرفة على الاول اى غير
متصرف جزؤها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى تنبيه بل هو وعدمه انما يعتبر التنبيه
برد الوهم فى النعل وفى هذا تنبيه على ما تقدّمه من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا
برد الوهم الظاهر الجزم فيه اصلا وعدم داعى العدول عن هذا الملك ولينك [illegible] او كما ينبغى
بمعناه اى بمعنى نفه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك كما سبق ولعل مراده انه يقول
كذلك يرشدك اليه قوله او مضارعا مقترنا بلن لقطع قبله او من قلم النساخ الاول اما ماضيا وفى
بعض النسخ ما بمعناه وما اتيا اول الشرط او عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية
ماضيا بمعناه اى مما يدل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان المراد كون الماضى
بمعناه لا كون جملة الماضية بمعناها ولما لا يتوهم رجاعه الى ماضية غير متصرفة وقد اده
مما لا يخفى فلا بد اى حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه من قد ظاهرة او مقدرة فيكون نصا
على ان الماضى بمعناه او مضارعا اى جملة مقدرة بمضارع لم يقل مضارعية لان الاقتران
بالسين او غيره صفة الماضى لا الجملة مقترنا بالسين او سوف اولن او ما فيكون
نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلثة الاول تدل على الاستقبال والاخير على الحال فالاداة

[illegible] بجريان الحكم فى الجزاء الماضى الذى بمعناه
والذى هو المتصرف فقه لم يتعد بر وقصر فتفد
تصر فتدبر ولا تتعصر
[illegible] هو شارح الاول منه
[illegible] اذ مع النقض على المعنى لا يمكن
[illegible] استفادة الاستقبال منه

حدثت للمستقبل لا تبدل البتة الى الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه عن
الفعل العصام في وجه التصويب انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة الى
الامر والرئيسية اى المنسوبة الى الرئيس والمستفهامية والدعائية اى المنسوبة الى الدعاء
والتمنية والعرضية والتحضيضية يجب دخول الفاء فيه اى لجزاء لعدم تاثير الاداة
فيه لوجوده قبلها في البعض ولعدمه بعدها في البعض فلم يوجد التعلق المعنوي فاحتيج
الى الرابط اللفظي فلا يجزم فيه لما مر ان الفاء مانع عنه ولعدم صلاحية المحل في البعض
فافهم نحو ان ضربت فانت مضروب مثال الاسمية ونحو قوله تع ومن يفعل ذلك ليس
من الله في شيء مثال الماضي الغير المتصرفة من الافعال الناقصة فان كرهتموه فعسى
ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من افعال المقاربة وان كان قميصه
قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله تع ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال
الماضي بمعناه اعلم ان من خصائص ان كان بقاؤه على المضي اذا كان شرطا الا قليلا وبقاء غيره
عليه نادر كذا في الرضي وقال ابن مالك رحمه الله كلما دخل عليه ان وهو ماض لا يمكن
انقلابه الى المستقبل لا بد من تاويله بالمستقبل وان كان كان فعوتب ان لبثت الا
الى فشكر تأول بانه ان يظهر كونك محسنا الى يظهر كونى شاكرا لك وان تعاسرتم فسترضع
له اقوى مثال المضارع المقترن بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه
مثال المضارع المقترن بلن ونحو ان ضربك زيد اضرب به مثال الامرية او فلا تضربه
مثال الزجرية او فهل تضربه مثال الاستفهامية وان تكرمني فيرحمك الله مثال الدعائية
وان حتفي ليتبطك فتكرم او فما لا تسترد ان كان اى الجزاء مقتضيا رغبة اى بالسين وسوف
ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب
معناه لضعف التعلق المعنوي فاحتيج الى الرابط اللفظي مع جواز الترك نظرا الى ما مر
من ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذفه اى الفاء مع الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث انها خلفته

جواز

الاستقبال اتفاقي المثبت فظاهر واتفاقي المنفي بلا فلانها النفي المطلق على الصحيح نحو ان
تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع مثال المثبت اولا اضرب
بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها مع الرفع مثال المنفي يبويه لا يقع بعد الفاء فعل يكون جزمه
بلا جزم الا على اضمار ان فيرفع على ان جزمه مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف اى فهو لا يخاف فيكون
جملة في التقدير وقال ابن جعفور وهو اقيس لان المضارع صالح لان يكون جزاء بنفسه
فلو لا انه خبر المبتدا لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لحاجة البيت واقتضاء الرضي
والمصنف لان ما ذكر في وجه الاقيسية مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والصارفة
عن الجزم هو الفاء كما مر وبعضهم الجزم في محل الجملة واما المعمول بالتبعية وهو الثاني
من النوعين الاحصر الاسب للاول الثاني لكثرة غير المكتسب لبعد مباينتها وهو على ما في
اللب ما تتبع بشيء في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير مفيد للمبتدئ لاستلزام
الدور بل يفيد لم يعرف هذه التبعية بتتبع الموارد مثلا واحتاج الى تجريد مؤنة الاصطلاح
والذاتركه والتفتي بتعريف اقتصاري على ان مفهوم التعريف حاصل بملاحظة مفهوم بعض اللفظ بعد
معرفة المعمول بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام فافهم وفي
تعريف ابن الحاجب خلل آخر بينته في الامتحان فحينئذ بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها
اى التحية على متبوعها في التسمية واتفاقي الضرورة الشعرية فيجوز تقديم العطف بالحروف
كقوله عليه وعلى آله السلام وعلها عل متبوعها كما في مذهب سيبويه اتفاقي الصفة والتاكيد
وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فعلى السبب حكم
العامل ونسبته عليها حتى صار المجموع منسوبا اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى السببي عليه
ايضا عليها مما يحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل الوصل فرعا معنويا كما ذهب
اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوي بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر او مقدرا كما
ذهب اليه البعض فخلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر الجلي واما

في البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح فكان العامل بمثابة الثاني وافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب وانما جعل العامل فيه نظير الاول لانه كما جعل الاخفش والرماني والفارسي والاكثر المتأخرون خلافا للظاهر ايضا والمعتمد لان عمل البدل نظير عمل المبدل منه وهو واللام ممنوع اذ ليس كل من البدل والمبدل منه الجر وفقط بل هو مع الجار والعامل فربما هو جعلنا لا اللام وانما المعتمد لان البدل مستقل ومقصود دونه والمبدل منه فيأتي مذهب سيبويه كما يسبق لاحد معتبر كما زعموا وانما في العطف بأو نحو فلان كون الواو والعطف بين العامل والمعمول بمثابة القياس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسي وابن جني خلاف الظاهر والقياس وجعله نحو عطف بالنيابة كما ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلين كما هو حق العامل واعرابها اي الخمسة كما عرابه اي متبوعها وتوهما او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب وكونه بدلا اي لست مدركا مضى ولا سابق شيئا اذا كان جانيا فان سابق مع كونه مجرورا عطف على مدركا مع كونه منصوبا بتوهم الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء وانما الرفع في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا بناء بل هو لمجرد التكلم والاتباع لجر الجوار والتسمية بالرفع والجر مجازا المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة قدمها لكونها اشد مباينة واكثر استعمالا واوفر فائدة وهي تابع فرع به غيره من المعمولات يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية او التزامية صارت بالغلبة والشهرة حقيقة عرفية على ما صرح به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى ثابت في مدلول متبوعه ولا بد دخل عليه المتبوع فرع به سائر التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن باعتبار تركيبه الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد

يدل

صفحة

والتسمية ببدل الاشتمال باعتبار الغرور وفائدة اللام التأكيد ليس الا

منه منه

يدل على معنى حاصل في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما يستفي وصفا بحال المتعلق مع انه يصدق ايضا انه يدل على معنى في متبوعه بحيث ان الاعراب على ما يدل على حال المتعلق والتمييز بينهما لاختلاف احكامهما شيوعا مطلقا غير مقيد بزمان النسبة اليه وعلى ما قرر نا لا يرد البدل والعطف بالحرف في مثل الغبي زيد عالم او وعالم والتأكيد في نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية ولا التزامية وقيل ان هذا خلاف المتبادر كما صرح في الامتحان فيخرج بقيد التضمنية اذ دلالة كل منها مقيدة بزمان النسبة الى المتبوع كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للظرف اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها فرده المقتدر بانه اذ ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها هيئة مخصوصة ولذا قد يكون في تابع كتابع ان يكون نعتا وبدلا وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التركيبية على ان الظاهر على هذا التوجيه التأنيث وانما ترك ذكر الفائدة لانه وضبعة المعاني ويجوز تعدده بما تعرف به الخبر نحو جاءني الرجل العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة او حكما كالموصوف باللام للعهد الذهني لكن لا توصف المحكية بالجملة فعلية فعلها مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني كما لا توصف من الموادث لابنكرة بمتنع دخول اللام عليه نحو مررت بالجل مثلك او خير منك بالجملة الخالية عن الواو والضمير لدلالتها على معنى في المتبوع كالموادث الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه ان مستحق لان يأمر عند به قال الفاضل العصام قيدتها بها هنا واطلقها في الخبر اشارة الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل دون الصفة لانها التقييد الموصوف بامر يقاوم المخاطب انتسب به والانشائية غير معلومة النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة غير معلومة للمخاطب وهو يحصل بجهل النسبة الخبرية بجهل النسبة الانشائية ويلزم فيها التعميم الراجح الى تلك النكرة للزوم دلوله لفظت في بادي الرأي اجنبية وانما التزم فيها التعميم دون الخبر لان توجه المخاطب اليه فوق

توجهه اليها فليس هو هنا مظنة الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في ربط الحال ايضا فوق المبالغة في ربط الخبر نحو جاءني رجل معه ابوه وقد يحذف الضمير للقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس اي فيه ويوصف اي يقع الوصف بحال الموصوف بسبب الدلالة ويجوز مفردا كان الوصف او جملة ولذا اقدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد الحسن من حيث القبيل وان كان الحسن في نفس الامر هو وجهه او عينه او غيرهما وبحال متعلق كذلك فزيد الحسن نفسه وذاته من حيث القبيل وان كان الحسن هو زيد يعني يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري الاعراب عليه باعتبار معنى اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه وانما قسم الى قسمين اشارة الى اختلاف احكامهما وتفصيلها فقال فالاول اي الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور يوجد في كل تركيب اربعة لاتحاد معاني المعنى في التعريف والتنكير حقيقة او صورة كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والاعراب تركه حذرا عن التكرار ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لعشرة كما يتبعهما فالتبعية حاصلة وذكر في الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد منهما لذكر اولا في الاثنين نحو جاءني رجل عالم وجاءتني امراة صالحة والثاني اي الوصف بحال المتعلق في الاولين من السبعة اي التعريف والتنكير فقط دون البقية لبينونة حكمه فيها قد علم في بحث الفاعل ولذا لم يقل وفي البواقي كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق في كلامه ذلك على ان بعض كلامه حواله على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار كزيد نحو جاءني رجال راكب غلمانهم او الزيدون الراكب غلمانهم ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة والمذكر والمشتى والمجموع والمذكر والمؤنث والسبق بيان غير الاولين في بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال

في بيان المعرفة

والمعرفة وهي دونه حيث لم يخرج الطالب الى انتظار كزيد كما بين الحاجب والبيضاوي قدمها مع ان بعض افرادها فرع النكرة لكونها اشرف واخيد وكون مفهومها وجودا مخصصا اي للسم وضع وضعا شخصيا او كليا شيء ملتبس بعينه اي بذاته المعينة من حيث انه معين

فخرج به

فخرج به النكرة فان رجلا مثلا موضوع لمفهومه المعين من غير اعتبار تلك الحيثية فالناظر لا يلتفت من سماعه الا الى ذات المفهوم لا الى تعينه والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالناظر اليه لا يلتفت الا لمعرفها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها والمشار اليه بذا كذا ذكره الفاضل العصام وقال في الامتحان بهذا الابتذال المعرف بالام والنداء والاضافة فان الاشارة الى التعيين خارجة عن وضوعها حاصلة بالمجاورة في الاستعمال ولذا عدل عنه البيضاوي الى ما فيه اشارة الى معين وقال العلامة التفتازاني والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع ليستعمل في شيء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل في شيء لا بعينه فالمعتبر في التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامعين لانه اذا قال جاءني رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند المتكلم ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن الحاجب كما مال في الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وكتبه الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة شيء بعينه والمتبعده ذكر الفاضل ايضا بان تعريف مقابلها ليس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي والنوعي والاشارة المذكورة في هذه الثلثة وان لم تكن داخلة في وضوعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا المعنى يقال ما ذكره في الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال فالاحسن **والنكرة** ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين بهذا اذا كانت موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء لا ملتبس بعينه اي من غير اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون اعتبار الفرد من الطارئ كالتنوين وغيره ورجحه السيد السند في حواشيه قال الفاضل العصام **والموفة** ستة اقواع باستواء **النوع الاول المضمرات** فانها موضوعة لمعان معينة من حيث انها معينة بالاعتبار المذكور فان الواجب لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة افراده

في بيان النكرة

قوله ما وضع لشيء لا بعينه خرجت به المعرفة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة جامي رحمه الله

في الكون بحسب الدلالة وفي الشمول للمفرد والجملة منه

وهو ضمير كاني للموفة منه

في بيان الموفة

ووضع لفظ اتى بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث لا يزيد الا واحدا بخصوصه على ما هو
راى المحققين من المتأخرين لا بازاء القدر المشترك كما هو راى المتقدمين قدمنا لكونها
اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس ثم المخاطب لوجود الالتباس في الجملة
غاية ما يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغايب غاية وان اضطر الى لفظ يشتركان فيه
بمنزلة وضع اليد عليه وهو اربعة اقسام بالنظر الى ما قبله والى اعرابه الاول مرفوع
محلا متصل قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل وقد سبق في بحث الفاعل والقسم الثاني مرفوع منفصل وهو هي للمثنيين
ولذا ذكره بعد المؤنثين وتوهم بذكر كذلك لزوم ذكره مرتين كما في عبارة غيره ولما كان مشتركا
بينهما ذكر المثنيين بعده فقال هم هما انت انت بالفتح انت بالكسر انتما كرهما انتم انتن انا نحن
انتما بداء بالغايب لغاية الهبوب الترقي ومنه بداء بالمتكلم على اسلوب التنزل والقسم الثالث
مشترك بين منصوب متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به فان تعين كونه
جارا فمجرور وان ناصبا فمنصوب وان المثنية مثنيته ولذا اختلف في ضمير الضارب قيل مجرور
مضاف اليه وقيل منصوب بمفعول به وبرذا الاعتبار لم يجعل الاقسام ثمانية جعلوا نحو ضربه
ضربها ضربهما مثل هي ضربهم ضربهن ضربك ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا
وكونه الخ لزما لما لهم لهن لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب منفصل وهو
اياه اياها اياهما اياهما اياهن اياك اياكما اياكم اياكن اياي اياي اياكما والنوع
الثاني من الستة العلم وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئي تركيبي مانع للاشتراك
ان كان لمتعدد غير داخل فيه الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجاز وجذبته عدم الفرق في
الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق ما قال ابن الحاجب والرضي من ان توهم مثلها تقديري كمودل
علما لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو قاء علم شخص كزيد وعلم
جنس عينيا او معنى كاوامر مثل وسبحان علما لحقيقة التسبيح على راي قدمه على سماع

الاشارة كونه في منزلة متوسطة بحيث لا يذكر كما ما لك ولا يستغنى بكلا منهما
فانه لا يتعين لها وضعا ولا يستعمل والنوع الثالث من الستة اسماء الاشارة ولما كان اسم
الاشارة يحتاج على الحق الكتفي به والاشارة حقيقة في الحسية فيخرج المعنوي ثم المعاني
ذهنية وكذلك الجنة وذكم الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد قدمها على الموصول
وذي اللام لانها اعرف منهما لان موقرها بالقلب يقظ بخلافها فانها بالعين ايضا وهي مبتدأ
خبره محذوف ذا مبتدأ خبره للمذكر المؤنث اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل ذا مبتدأ
ثانيا بتقدير منها خبر او للمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس وبكلا خبر الاول ولمثناه اي
المذكر خبر مقدم ليكون الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتدأ مؤخرا وثان بتقدير
منها كذا وذين نصبا وجرا وللمؤنث المؤدى بقلب الذال في المذكر تاء اذ العادة هي الفرق
بينهما بها ولذا جعل اصل التأنيث كما ذكره الفاضل العصام وذي بقلب الالف ياء فرقا بينهما
ايضا بالياء التي هي علامة التأنيث في تضربين قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا هي في
بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته وذه بقلب الالف تاء وسكونها في الوقف والوصل
اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء وتهي وذهي بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها و
المثناه اي المؤنث تان وتين قال في الاتحاف وهذا يدل على ان الاصل تا وتجمعها
اي المذكر والمؤنث اولاء ممدودا وتقصر فتكتب بالياء لان الفه مجهول الاصل ويسمى الواو
ليلا يلتبس بالى وحرف جر وحمل عليه الممدود ويلحق اوليك اي اسماء الاشارة حرف
التنبيه للتنبيه على المشار اليه قبل ذكره وهو ما لم يشتهر اختصاصا اما او الا بالجملة
تمام يلحق اولها اللام فلا يقال هاذلك وهاتيك لان حرف التنبيه لا يلحق ما للبعد بخلاف
اللام فلا يجتمعان كونهما ويتصل باولها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير
والتأنيث والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن جعله تابعا لاسم
الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظ

مقامها ومنع مستندا بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه
ولا يخل ان بعد كلام على السند واللازم اثبات المقدمة الممنوعة وانى يفيد القبل
في المذكر المؤد ذاك بالفتح وفي المؤنث المؤد ذاك بالكسر وفي تثنيتهما ذاكما وفي جمع
المذكر ذاكم وفي المؤنث ذاكن انما تتصرف بهذا التصرف مع ان حرف لا يتصرف لكونه
على صورة الاسم وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ذكر او لفظ ذا في تصرف حرف
الخطاب المتصل بآخر البواقي منه ذانى الى اولاء نحو ذاءك الخ وتاك اه وتانك اه الخ
واولئك فيبلغ خمسة وعشرين اذ لحرف الخطاب خمسة انواع باشتراك التثنيتين وكذا اسم
الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكره وقال البيضاوي
وجاء افرادها مطلقا وجمع بينهما اي حرف التنبيه كاف الخطاب لعدم المانع مع عدم
اغناء احدهما عن الآخر نحو ذانك وتعال لم يقبل الوجب تلك في تي واولالك في
اولاء بالمد باللام مع حذف الياء للتقاء الساكنين في الاولى ومع قصر الهمزة في الثانية
وهو جائز على ما في التسهيل ويحتمل ان يكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف منه تا
لما تقرر لكثرته قليلا ولم يحذف الالف في ذلك لغيرها بل كسر اللام على ما هو الاصل في تحريك الساكن
وذانك وتانك مشددتين اذ المخففتان للمتوسط حال كون كل منه هذه الكلمات
الاربع للبعد لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى قيل التشديد عوض عن الالف المحذوفة
عن المؤد وارتضاه الرضي واستحسنه الدماميني ورده الفاضل العصام بانه ينبغي ان يكون ما
للمتوسط كما بالتخفيف ثم قال قد يقال انه مع جعل النون بدلا من اللام لم يجعل المشدد
للبعد بل عند غير المرد صيغ التثنية سواء في القرب والبعيد والمتوسط اقول لا بعد
في افادة حرف واحد فائدتين كالالف واللام في لفظة الله واختصاص افادة البعد
باللام ممنوع وقال المبرد لاصل ذانك اذانك فحذفت اللام بنونا وادغم ورده ايضا
بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا ليس كذلك اقول ذلك ممنوع

اي مع الاشارة مع كاف الخطاب منه

لوجود

لوجود اطرد وادع مع على انه اتم لم يجعل كذلك لامتناع تغليب الاول لكونه علة مع ان فيه مزية
الغنة وبانه لا ادغم مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت لالتقاء
الساكنين ولم تحرك هنا فيما حتى يلزم الالتقاء اقول ان اراد انه لا ادغم مع
بقاء السكون فمسلم وغير مفيد وان اراد انه لا ادغم بعد زواله بالتحريك فممنوع لجواز
مثل يمتد على انه يمكن ان يدخل اللام مكسورة عند زواله بالتحريك لمخالفة الرضي وارتضاه الدماميني
ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يقبح هذان بالتشديد مع انه كما لا يقبح ذانك
وقد جاء اقول بجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الهاء مع البدل وان لم يجز مع المبدل
منه وقيل اللام كانت قبل النون وفيه انه يلزم الفصل بين نون التثنية والبغة باللام
وان الاصل دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك بابدال النون ياء واتامة بالفتح وهنا
بالضم والتخفيف وهو لازم النظرية اتا منصوبا او مجرورا بمن الى لاغير وههنا وهنا
بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجاء الكسر وهنالك هنالكان الحقيقي الحسي خاصة لاستعمال
في غيره الا مجازا والثاني للتوبيخ وملحواه للبعد والنوع الرابع من الانواع الستة الموقفة
الموصول بغيره وهو بمعنى الاسمي واتما الموصول به غيره بمعنى الحرفي في ذكره الفاضل العصام
وهو في الاصطلاح ما لا يصير قراءة الا بخبرية وعايد تركه لانه لا يفيد للمبتدي لعدم دلالته للدور
بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته قراءة في الحال او اضاح الى اخره معرفة الاصطلاحي ومعرفة
الافراد تحصيلا بالتعداد قدمته على الموقف باللام مع ان بينهما مساواة لمناسبته لكلم الاشارة
في كونه من المبهمات ولابد له اي للموصول في خبريته من جملة هي صلته ليكون بها موقفة بان يشار
الى معهود بحضورها بين المتكلم والمخاطب على ما هو وضعه ولذا قيد بها بقوله جملة خبرية
معلومة للمخاطب في اعتقاد المتكلم ليكون مفهوما حكما معلوم الوقوع له قبل التكلم بها ولا
حاكم في المؤد فضلا عن المعلومية والانشائية لا يوقف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان
الخبرية غير معلومة له لا تصلح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان موقفة

في بيان الموصولات

الى ان اللام للعهد الخارجي منه

بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة موصوفة بها فيلزم عدم الفرق في مثل جاءني رجل ان يكون
موصولا او موصوفا في مثل قولك لقيت من ضربته انما اندفع المذكور فظاهر وانما اندفع
اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع ليست الا ان مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه بوضع والتفصيل
بطلب من الرضي والدماميني شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال الدماميني والمراد
غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق صلته كقولك جئتك من يكتب الذي ينبغي بالكاتب وقد
بينهم الصلة قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان لم تستطع ... واذا تغلب الرهوى فاغلب
مثل الذين لا يغلب صاحبه فيها اي بجملة ضمير عائد الى الموصول المربوط به خص الضمير بالذكر لغلبته
واصالته وقال صاحب التسهيل او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه المراد به اللفظ
كقوله اياك ربت ليلى انت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله اطمع اي في رحمته الكذا قال
ابو علي منهم من لا يجيزه وقال بعضهم لم تجز به سيبويه في الخبر فهي الصلة اولى فليراجع من هذا
ما فيها في الاشباه والنظائر عام كخالد المبتدأ هكذا في التسهيل وقال الفاضل العصام والاصل
كون الضمير غائبا لان الظهور بالسر يا غيب وقد يقول عنه انا الذي ستمتني اي
خبر انا المتكلم والمخاطب نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدرة وكقولك
انا الذي قلت واما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما ومشبها به فلا يجوز الا الغيبة نحو
الذي قال انا او انت اذ في الذي قلت افتئات عن الاخبار بانا او انت وكقولنا
خاتم الذي وهب المائة ولتا اذا وجد الضمير ان جاز المحاكمة بكل منهما على خلاف الآخر
كقولنا انا الذي قلت وضرب زيدا او يجوز حذفه اي الضمير كثيرا لو منفصلا او قليلا لو متصلا
او مجرورا عند قرينة اي لا حذف بدونها الا منيبا ولا يجوز هنا ولو منفصلا لكونه فاعلا من
الصلة وهو اي الموصول الذي هو للواحد المذكر واللام للاولى عرف تعريف بالاجماع
زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصف النكرة فانه في حكم الصفات المشتقة في وقوع
الاوصاف وشيء منها لا يكون موصولة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كالباء من البعير بين

وزائدة

وزائدة عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال الساكنة التي هي الموصول ثم كسرت لتثبت
قال الفاضل العصام هذا مما لا يجلبه مناسبة فضلا عن ثبت بعد ثم القياس في الكتابة
بلا ياءين اذ الاولى ليست بخبر لمعنى بل لكلمة براء السر انما كثر عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء
منه للزومها له ولمثناه اي الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب فيه بلا ياءين
للفرق بينه وبين جمع وحمل عليه اللذان واللتان وجمعه المذكر وقيده التسهيل بالعاقل
الذين في الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر والتي كالذي هي للواحدة المؤنث
ولمثناها اي الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا وجمعها المؤنث اللوائي وجمعا
فيه اللوا بحذف التاء والياء معا واللاء بالهمزة والياء واللاي بالياء فقط ساكنة
او مكسورة واللاتي بالتاء والياء واللات بحذف الياء اكتفاء بالكسرة واللوائي
بالهمزة والياء قال مولانا السيد عبد الله في شرح لب الالباب الظاهر ان هذه اللوائي
جمع لجمع وذا عطف على الذي الواقع بعدها الكائنة لكل منهم كخوها ذا صنعت انا بمعنى
ما الذي فالرفع اولى في جوابه ليطابق السؤال في كونها اسمتين ويجوز النصب
بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اي شيء فالنصب اقوى فيه ليطابق السؤال ايضا في كونها
فعليتين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن لذوي العلم الا انه يتجوز وما في الغالب
لغيره وصفات ذوي العلم وللمبهم امره ويستوي فيها الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كذا ذكره الفاضل العصام واي للمذكر وايه للمونث والالف واللام ابن
مجموعها على ما في شرح المفتاح للشريف والتفتازاني لا اللام وحده على المختار في
حرف التعريف فعلى هذا فالوجه ان يقول ال كما ذكره في الامتحان هذا مخالف لما سبق
ولعله تمشى في احد الموضعين على احد الرايين وفي الآخر على الآخر الكائنين في كلام الفاعل
والمفعول يعني الذي في المذكر والتي في المؤنث والنوع الخامس من الستة الموضوعة
باللام سواء كان للعهد الخارجي على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة

قال صاحب القاموس الواو لمطلق الجمع فتعطف الشئ على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى سابق نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم وعلى لاحقه نحو كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك قاله ابن هشام في المغني وقال الفاكهي في شرحه للكافية وقال المولى الجامي ومراده النحاة بالجمع معها ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء اذا كانت اوداما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الخارج زمانا او مكانا انتهى كلامه

معينة منها معينة مذكورة اما مفردا او افرادا نحو جاء رجل فاكرمت الرجل المعهود المذكور او للجنس اذا اشير بها اليه من حيث هو هو فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل اى جنسه خير من المراءة اى جنسها او من حيث وجوده في ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين الآية او في ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام العهد الذهني نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجلا والمنقدة تنوينا لم يذكروه لزعمهم انه داخل في المعرف باللام اذ حلل يا رجل مثلا يا ايها الرجل والمصرح بمثلهم يكون تنوينا والنوع الثاني من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات او بالوسطة مما يضيف الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الحكم بصحة الاضافة الى كل من افرادها فلا يرد انه لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء وما ذا الاضافة معنوية ان لم يتوعل في الابهام كممثل وغير وقد سبق ان اللفظية لا يفيد تعريفا نحو غلام زيد او يد غلام وتعريفه حالا وتنوين المضاف اليه عند الجمهور

العطف بالحروف

والتابع الثاني من الخمسة العطف بالحروف اى المعطوف باحدها فقيد مع كونه بالوسطة لاستقلاله لفظا وهو ظ ومعنى لكونه مقصودا بالنسبة كمتبوعه بخلاف السابق كما يجئ ودلالته بدخول الواو على الصفة يكون احق بالاتصاف بها كما يجئ في التاكيد وترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى الا بتكلف اركبه البعض والكفي بما يفهم منه قوله وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة التي هي للعطف حقيقة فلا يرد الصفات الواردة مع الواو لزيادة الوصوق كقوله تع وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على ما رأى والتاكيدات الواردة بالفا او ثم لتجرد التدرج والارتفاء كجاء بالقوم فبالله ووالله ثم والله ولكون المعطوف على الصفة مثل جاءني زيد العالم والشاعر والكاتب صفة نحوية ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل الرفع الواحد اثر الكلا المقتضيين ممتنع وجعله لاحدهما والتقدير

للآخر

للآخر مما لم يتطرق احد وهي اى تلك العشرة وقد احسن في عدها حفصا وابن الحاجب اقول الى بحث الحروف فلزم الانتظار الطويل الواو للجمع مطلق والفاء له مع الترتيب بلا مهلة وتراخ فيكون للتعقيب وثم للترتيب معها وحتى له معها ايضا لكنها فيه اقل وهي فيه ذهنية لا خارجية كما في ثم والمعطوف به جزء قوي او ضعيف من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل الانتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاء الناس بوجودهم وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر كذلك واو اما واما لاحد الامرين او الامور بها غير معين عند المتكلم وهذا بيان للمعنى المشترك بين الثلثة والا فاما وان قد يجيئان للتفصيل وللابهام فيكونان للمعين عنده بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا ليليها احد المستويين والثاني ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او غيرهما بالبعض او لا لانها اتمامات استعرا فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين فيطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني فيستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ولا النفي ما اوجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب كجاءني زيد بل عمرو والتابع النفي للصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت عنه على قول والاثبات لما بعده على قول آخر ولكن في عطف المفرد للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو فهو نقيض لا في عطف جملة للانباء النفي وللعكس فهو نظير بل نحو جاءني زيد لكن عمرو ولم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو وقد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اى العطف بالحروف او وقع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا احتراز عن المنصوب والمنفصل فانه للاشراط للعطف عليه التاكيد به فانجاء اشراط الشرط بناء على ان الشرط اذا كان علة غائية للجزاء

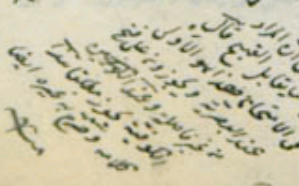

يكون الجزاء شرطا لوجوده في الخارج ويكون سببية الشرط بحسب الذهن ولذا يعبر الشرط
في مثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولذا لم يعتد قوله يجب
تاكيده بالخ لانه اذا حققته الفاضل العصام وكما اوهم قوله يجب الخ جواز كون التاكيد مانعا
عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت انا وزيد ونحو زيد ضرب
هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف
الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل
ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا آباؤنا فيجوز تركه اى التاكيد بلا قبح مع جواز
اتيانه لانه يطول الكلام فيحسن الاختصار كذا قالوا وقال المصنف وفيه نظر اما اولا
فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الآية المتقدمة فالقول بحصول الطول به حتى يغني
عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره الشيخ فكيف
يعارض الواجب فضلا عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل من الفاصل التاكيد
لما كان ما ذكره في التاكيد مما لا يغني انتهى فالوجه انهم التزموا الفصل بالتاكيد او غيره
ليحصل به النقصان في التابع بالبعد عن متبوعه فيعوض مرتبة استقلاله على متبوعه الذي
هو غير مستقل وهو سبب استقباح العطف بدونه وفي الفصل بالتاكيد فائدة اخرى وهي
ايذان استقلال المتبوع بحسب الحقيقة فيكون الفصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا عطف
على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما قال البيضاوي لكان اشمل واخصر واقيد
تدبر وانما جاز التاكيد والبيان له بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كانا مستقلين
لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا
ومعنى فالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم ايضا المزية المذكورة نحو
ضربت اليوم وزيد واذا عطف على المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون اعادة

الجار

قال المص فيما نقل عنه في الامتحان اما احتياج الاول لفظا فلتوقف صحة استعماله وضعا ولغة على ذكر المجرور مثلا لا يصح ان تقال مررت به
ومعنى فلتوقف تعقله ووجوده في الذهن لعدم استقلاله في المفهومية على تعقل المجرور واما احتياج المضاف لفظا فلكون المضاف اليه بمنزلة تنوينه
لقيامه مقامه في نحو ضارب زيد واتمام الصلوة والجواز نحو آمين المؤمنين ومعنى فلان الاصل المعنوية والمضاف انما يحتاج من المضاف اليه تعريفا
وتخصيصا ولان الاضافة جزء من المضاف من حيث انه معناه فيتوقف على المضاف اليه واما احتياج المجرور لفظا فلتوقف وجوده ومعناه الى الجار ينحصر
فلاحتياجه في الربط والتعلق بالفعل اليه وان لم يحتج الى نفس الربط بخلاف الفاعل فانه كما لا يحتاج الى نفس الربط لا يحتاج فيه الى غيره فانه قيل يحتاج في
التعلق بالفعل اليه قلنا لا يقال يحتاج في ذبح الى الشاة بل الى السكين واما احتياجه في الرفع فلمقتضى ما ذكروه في وجه شدة الاتصال من عدم جواز
الفصل بينهما فقد عرفت فساده في المضاف وان

في الوزن فلو قرئ نحو فيحاربه والتوابع على
القول بالاحتياج به وهي ثم تقرر نا تحمل نحو هم
اربعة اذ ولم نشاء التهى منه

الجار اعيد الجار في المعطوف حرفا او اسما لا تصالها لشدة الاتصال بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا
ومعنى بخلاف الفعل والفاعل المتصل كما ياتي ثم امتنع توهم العطف على بعض حروف الكلمة فلم يمتنع
الفصل بل لزم اعادة الجار نحو مررت بك وبزيد وجوبا بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قوله
والمال بيني وبينك او بيني وبينك لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله
ثم ان هذا مذهب البصرية في حالة الاختيار ويجوز زحم تركها حالة الاضطرار وجوزه الكوفيون
حالة الاختيار ايضا مستدلين بالشعر والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال
العارضة له بالنظر الى الغير فقط واما بالنظر الى الذات فيختص بسببها حكمه فيختص المعروض بها ايضا
نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام
اعني لزوم اجتماع آلتي التعريف لو لم تجرد مفقود في المعطوف وسبب بنائه زيدا اعني كونه منادى
مفردا معرفة موجود في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او قائم ولا ذاهب عمرو الا برفع ذاهب
على ان يكون خبرا مقدما عمرو اذ لو نصب او جر عطفا على قائم او قائما لكان خبرا عن زيد وهو
ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى الاسم ما ويجوز عطف شيئين بحرف واحد
على معمولي عامل واحد بالاتفاق لان قيام الواو مقام الواحد هو الاصل والمعقول نحو ضرب زيد
عمروا وبكر خالدا او لله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن الحاجب والبيضاوي بمفهوم
قوله ولا يجوز عطفهما بواحد على معمولي عاملين مختلفين اذ الواحد لا يقوى القيام مقامهما
اظهر كالقاضي ما لم يظهره غيرهما دفعا لتوهم الغلط وجعل العطف في كلم الغير نحويا اعني بدليل
او جعل على صلة المبتدأ المحذوف كذلك بارد لا يدفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم الجار
الذي هو احد المعمولين سواء ولي المخفوض العاطف اولا على رأي وهو رأي الكسائي والفراء
والزجاج والمبرد وغير الاخفش على ما ذكره ابن هشام في المغني نحو في الدار زيد والحجرة
بالجر عمرو وفي الدار زيد وعمرو والحجرة ثم ان كان المراد به تقديمه على الرفع والنصب بحكم
لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة عمروا بل مثال الملتقي ايضا اذ تقديمه على المعمول ثم

الجاعل شامل
الظاهر
الجاعل الفاعل
الجامي
رضا الله

8 وهو زبدة ما تلخص من الاحوال العارضة له من حيث نفسه
فقط كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والتثنية
والجمع فان المعطوف ليس في حكمه فيها منه

9 كعمرو في قولنا زيد هو القائم وعمرو فانه في حكم
المعطوف عليه بالنظر الى القائم من كونه مبتدأ واجب
التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل منه

6 كعمرو في يا زيد وعمرو فانه في حكم المعطوف
عليه في البناء على الضم فانه من الاحوال
العارضة له باعتبار ... وهو كونه منادى
مفردا معرفة وباعتبار عمرو وجد فيه

اى غير متعد بان يكون ...
... الواو ...
... منه

غير متصور كما لا يخفى وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيقبل التقديم الجور كما وقع في عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم اتباعا لابن الحاجب مع عدول [illegible]

ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة لما في الرضي نقلا عن الجرجاني وغيره ومعاني التسهيل ان قوله انه يجوز العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف كما في المثالين او انفصل بلا كما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو وما زيد قائم ولا قاعد عمرو وقال الدماميني في شرحه ويؤخذ من هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسب ابن هشام الى الاعلم الشنتمري وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وارتضاه الفاضل اليمني وتلقاه الدماميني بالقبول حيث قال في شرح التسهيل ان في هذا اربعة اقوال احدها قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني انه يجوز مطلق وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء والعزاه الى قوم من النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث الجواز بشرط تقدم الجور في المتعاطفين وهو مذهب قوم منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل الجر في المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل عليه ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل

والثالث التاكيد والاقبح التوكيد كذا في مختار الصحاح هما في اللغة التقوية قدمه مع ان البدل بالاتصال بالعطف انسب لكونه مقصودا بالنسبة بله لانه قد يتوقى العاطف في اللفظي لما مر فيكون التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل اليمني لواو المعطوف عن ثم التوابع لكان ترتيبها في البيان بالترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة ترك توريته وهو ما ذكره المتبوع على ما يلزم من كلام البيضاوي ان يدل صريحا على ما يدل عليه التاكيد اكتفاء بدلالة السياق عليه ثم ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او السهو او عدم الشمول كما بين في المعاني فخطر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر به عبارة

ابن

لان الاعلم علله بسهو آخر الكلام اوله في توهم الجر بين على الجر عنده وابن الحاجب لم يرتض به لاستلزامه جواز مثل زيد خرج غلامه وعمرو اخوه وان زيدا خرج غلامه وبكرا اخوه لوجود المسوغ آخرا اول الكلام اخوه مع انه لم يجزه وعلل بورود السماع به

التاكيد

يتمارة قد يرجع بذريعة ان توصل بوسيلة صحاح

ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح لا التقرير وان لزمه ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والراجعين اثنين تقريرة لان المتبوع فلا يلزم ان يتبع الطلاق التاكيد عليها وهو قسمان لفظي سمي به لانه يقرر لفظ معناه بخلاف المعنوي كما يجيء

وهو تكرير اللفظ الاول اتابعيته او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفه في الغير المستقل ويجري اللفظي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبات قال المص ومنه هذا ايضا يظهر الخلل في توجيه ابن الحاجب وان امكن الجواب انتهى بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التاكيد الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالالفاظ محصورة كالمعنوي ولا يخفى ما فيه من التكلف كجاءني زيد زيدا وحسن بسن وضربت انت وضرب زيد ولا لا او نعم في جواب اقائم زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه فقط هو مخصوص بالمعارف من الاسماء لا يجري كما للفظي في الالفاظ كلها بالاتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا تاكيد النكرة بما بعد النفس والعين اذا كان معلوم المقدار كخذ درهما ودينارا ويوم وليلة لا كخذ رجلا ودراهم وهو اي المعنوي نفس وعين بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء زائدة فيهما دون غيرهما كجاءني زيد بنفسه او بعينه كذا في التسهيل وشرحه ويؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول جاءني زيد نفسه وعينه نفسها وعينها والزيدان انفسهما واعينهما والزيدون انفسهم واعينهم والهندات انفسهن واعينهن وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث يؤكد بهما المثنى لكونهما مثنى المعنى كجاءني الرجلان كلاهما والمراتان كلتاهما وكله يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقراءات الكتاب كله والصحيفة كلها والشركة العبد كلهم والجواري كلهن وجمع وكتع واجمع واكتع واجمع واجمعون بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى الجميع يؤكد بها الواحد والجمع باختلاف الصيغ كما خذت المال اجمع واشتريت الجارية جمعاء وجاءني القوم

نحو اشتريت العبد كله فانه يصح افتراق اجزاء بالنسبة الى بعض الافعال كالاشتراء والبيع دون البعض فلا تقول جاءني زيد كله لان اجزاء زيد لا يفترق بالنسبة الى الحكم المجيء فيكون نفسا باعتبار مدلوله في الاحاطة فلا يتصور افادة الاحاطة بتأكيد الله

الجموع والنساء جمع وكذا البواقي ولا يؤكد بكل وما عطف عليه الا ما يفترق اجزاؤه حسا او حكما غير المثنى اذ الكلية والاجماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء واذا لم يصح افتراقها لم يكن في التأكيد بها فائدة وهذه الثلثة وهذه الثلثة لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع بفتح بمعنى تابع لا جمع تابع فان كون افعل جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام لا لجمع ظهور دلالته عليه يقال تبعه اذا مشى خلفه او مر به فمعنى معه فتوله ولا تستقيم هذه الثلثة عليه اي اجمع اذا اجمعت معه ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصود المتمم في الفصيح وفي غيره تذكر بدونه عطف تفسير لزيادة بيانه وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني وفي النسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون تفريعية وتفصيلية واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا او مستكنا بالنفس والعين اي باحدهما اكدا ولا بد منفصل وجوبا دفعا للبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه في البارز قال الفاضل العصام ويبطله اتيانها بالمعنى المذكور لا يكونان الا تأكيدين ولا يتصور الالتباس واقول لو سلم ذلك فالالتباس في ان المراد بهما ذلك المعنى فهما تأكيدان او غيره فهما فاعلان فاهم واتما اذا اكد غيره بهما فلعدم اللبس والوجه للحمل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما لان اجمع واخواته لا تستعمل لغير التأكيد الا مبتدءا فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه وعينه وضربت انت نفسك او عينك واتما لم يذكر بعد متصلا ببيان النفس والعين مع انه حكم ثابت مع وجود الاختصاص في الكلام ح بالاضمار لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المذكورات فلو ذكر بعد متصلا به لكان الفصل به بينها كالفصل بين العصا وطاعها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع وما يتفرع عليه عكس ما في الكافية لتفصل بيان الحكم ببيان الذوات ولا مقتضى للفصل بينهما كما في الاول فافهم والرابع البدل في اللغة الخلف عن الشيء والمغايرة ظاهرة وهو في الاصطلاح المقصود بالنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عند عثمان في الكافية وهو ما نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامي

حيث

نسخة البدل

قوله بالنسبة ليس صلة التقصد بل الباء للسببية اي المقصود بسبب النسبة ومتوجه صلته فقد انقطع عن توجيه الكلام ولم ينل من سعيه الا الملام

والسلام عند العلامة

حيث قال اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع اذ من البين ان ليس مقصودا بما نسب اليه كما يجيء في مثل جاءني زيد اخوك فاخ المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام ويعد فيه نظر لان نسبة الى اللاخ ليست مقصودا بنسبة الى زيد بل هي مقصودة فهي مقصودة اليه بنسبة الى اللاخ مقصودة منه منضمة اليه فلا بد من زيادة تحمل او هو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في البدل الغلط او حال نسبة من التقرر والتمكن في الذهن كما في البواقي وخروج البدل من المنسوب عنه نحو ضربني زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه يقصد النسبة اليه نسبة ما نسب الى المتبوع بل مما يقصد النسبة نسبة متبوعه الى الشيء وما اختاره المص من قوله بالنسبة مما تصوبه الفاضل العصام دونه اي المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف للاضراب قيل يخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود المتكلم ابتداء ثم يبدو له فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وبهذا اشر هو لانهم قالوا في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع في المتكلم ولم يكن بطريق القصد ولذا اضرب عنه ببل وقالوا بدل الغلط ثلثة اقسام ذكر البدل منه عن قصد ثم ابهام الغلط وشرطه اشر به تتقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل البداء نحو عندي بدر شمس وغلط صرح كما اذا اردت ان تقول جاءني سبق لسانك الى رجل وبيان المقصود وسبق اللسان الى غيره ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وان وقع في كلامهم فحمله الاضراب عن المغلوط فيبدل فظهر ان لا فرق بين الاضراب وتسمى بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء يزيدون بل فيصير اضرابا والاوساط لا فيصير بدل غلط وان الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يعرفون غيرهما والاوساط يبدلون فالوجه ان يزيد بلا عاطفة كذا في الامتحان وينتقض التعريف بصيغة اتى وهذا واتى هذا في ايراد الرجل وبيا هذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونها كما لا يخفى قاله الفاضل العصام واقول اربعة لا تشتراء بدل الكل اي بدل هو الكل من الكل وهو المبدل منه ان صدقا اي البدل والمبدل منه الكلان

حالات البدل الممكن ان يكون مدلول المبدل منه اولا يكون والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الكل والثاني بدل البعض والاول اما ان يكون مدلول المبدل منه اولا يكون والثاني اما ان يكون مدلوله بعض مدلول المبدل منه او لا يكون والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط منوط

على شيء واحد وان لم يكونا مترادفين او متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض
اي بدل شيء البعض من الكل ان كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج
نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر
ان كان بينهما علق وملابسة بغير هما اي الكلية والجزئية وفيه اشارة الى ان الاشتمال
كل منهما على الآخر ليس بشرط بل يكفي التعلق كما مطلقا بل بحيث ينتظر النفس السامع
بعد ذكر الاول وهو المبدل منه ويتشوق الى الثاني وهو البدل نحو سلب زيد ثوبه فانه
اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه
من الجلد والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتضاء ابن الحاجب على الملابسة
بينهما بغير هي فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل اشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط
وبدل الغلط اي بدل مسبب عنه ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا او نحوه فيشمل اقسام
الثلثة الآتية خلاف الظاهر اذ المتبادر من الغلط ما هو الصريح وح لا يصح اطلاق
قوله ولا يقع الخ ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول في كلامهم كما اعترف
به نفسه وان رجع الى ما فيه الغلط صريحا بقرينة المثال بقي القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع
في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار عبارة البيضاوي فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح
به في الاتي ان شاء الله تعالى وقد رايت رجلا حمارا ولا يقع في كلام افصح من يرد وانه بدل ويجب
وصف النكرة المبدلة من الموقتة فيه اشارة الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه
توغلا وتنكيرا كما في الوصف نحو جاءني رجل غلام زيد بدل الكل اذ لا يتحد غيره مع المبتدل
فلا يفيد تغايرهما فيهما انما يجب ليكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود
انقص من غيره من كل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة ولا يبدل الظاهر من المضمر
بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص
دلالة من الظاهر فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غيره مع اتحاد

مدلوليهما

عطف البيان

مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما فيها يقال اشتريت منك نصفك واعجبني علمك واعجبني
علمك وضربتك الحمار وضربتني الحمار والتابع الخامس من المتبوعة عطف البيان وهو تابع
حق به لايضاح متبوعه ولا يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجمال وفرح
بغير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا يدل على معنى اي في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص
كنية عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن عمر عطف بيان له فجميع ما ذكر نا من المتبوع على ما ذكر نا تلمنوع

الباب الثالث

واما ما ذكره ابن الحاجب منها على ما ذكره فستة وعشرون زاد في اسم ما كان والمضارع
المجزوم غير الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع المنصوب وذكر بعد المجرور المجزوم البدل
الثالث في الاصطلاح تذكر يطابق وهو في الاصطلاح شيء حركة او حرفا او حذفا
جاء من العوامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها في تعريف العامل فلا تنقض بها فانها وان جاءت
منه لكنها بلا واسطة يعني جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة فقط
كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا مثل مسلمون ومسلمين وضع موضوعة
قبل التركيب حتى اذا اريد تعداد جموع المذكر تقول مسلمون مؤمنون صالحون او مسلمين
مؤمنين مصلحين وكذا التثنية والحقا بها وبناء الستة المضافة مسلمو ومسلمي
مثلا تراد فان في اصل الوضع الا ان الواضع شرط الاستعمال الاول عند ورود الرافع والناصب
عند ورود الناصب والجار لكنها انما تجرد دلالته على شيء او دالة على تجرد معنى كالجمع والتثنية
وبعد العامل كونها دالا على المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها فيحدث فيها
بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يجوز به في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني
المقتضية وله هذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت فارجع اليه يختلف به
اي بسبب صفة آخر المعرب لفظا او تقديرا او محلا فالمراد بالآخر ههنا هو الحرف الملفوظ
آخرا عند الاضافة ولو مضافا فشمل الحقيقي كدال زيد والمجازي كتاء فاطمة وياء
بصري وواو مسلمو على ما هو المختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها قال المص

للاعراب معنيا عاما وهو اقتضاء عروض معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم
يمنع من ظهوره شئ تلفظي وان منع حال في الكلمة فتقديري او في غيرها فمحلي وهذا تابع
لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر غير اللام وخاص بالاولين والانواع للعموم وكذا
محالها واقسامها والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص اعني فان المراد به العام
يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاحي والا
ينتقض التعريف بخروج المحلي الذي في المبني فلو قال اثر الكلمة كما في تعريف العامل لكان اصوب
والظاهر والسلم من لزوم الدور بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم وان المراد
به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام
وجعله المستطرد يا لا يناسب المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال انه
اتوجه عن التعريف وادخله في التقسيم تنبيها على الخطاء رتبة لكون المانع عن الظهور نفس
محله ثم انه لا يخفى على كل من التقديرين ان الحجة بالحرف الزائد وشبهه رب والمضاف
بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع
خارجة عن الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي لا الملحق به ولو
اريد بالاعراب ما يشملها او زيد في تعريفه او حمل عليه او لم يعتبر فيه قيد الوساطة واريد
بالمعرب ما اشتمل على هذا العام لم يكن ما ذكر خارجا عنها وانما النقض بالوساطة فمدفوع بان المتبادر
من الباء السبب القريب وهي من البعيدة كما ياء باه مما نقلناه عنه وتوجيه للعمل وله
اي للاعراب اطلاقا كما على التقدير الثاني بالاستخدام فافهم تقسيما اربعة باعتبار
متعلقه اي يدخل اقسام بعضها في اقسام الآخر لان هذه تقسيمات متعددة باعتبارات
مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف بين جمع اقسام بعضها بين الاقسام الخارجة من التقسيم
وهذا التقسيم لهم تارة الى المعرب والمبني واخرى الى الموقوف والنكرة مع ان كلا منهما انما
مر او مبنى التقسيم الاول منها نعم بحسب الذات والحقيقة ولذا قدمه فنقول اعراب الاعراب

انما

علة في كونه من افراد المحدود
وهذا كما مر في الاقسام

واما حركة وهي الاصل فيه لخفتها ولكونها ادل على المقصود ولذا قدرها او الحرف وهي
ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا للمعنى يقتضي ذلك كما غناء الحرف
الصالح للاعراب عن ايراد الحركة او حذف اي حذف احدهما للجزم ولذا اخر عنها والحركة
ثلثة فتحة سميت بها لفتح الشفتين عندها وفتحة لفتح الفم عندها وكسرة لنسفل الفك السفل
عندها فمثالها تاء يكتب نحو جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف
وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه وتحو يضربان ويضربون وتضربين
والحذف ثلثة حذف الحركة نحو لم يضرب وحذف الالف نحو لم يغز وحذف النون نحو لم يضربا
فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم عشرة وهو ظ والتقسيم الثاني
منها تقسيم بحسب المحل فهو اي المحل الذي بحسبه هذا التقسيم اما موصوف او ملابس بالحركات
المحذوفة لامع الحذف او بالحروف المحذوفة لامعها او بالحركات مع الحذف او بالحروف مع
الحذف والاول وهو ما بالحركات المحذوفة اما تام الاعراب فالمعرب او معرب بالحركات الغير
في الاحوال الثلث غير تابع بعضها لبعض في بعض الاحوال بالضمة رفعا اي مرفوعا او حالة
الرفع والفتحة نصبا والكسرة جرا هذا هو الاصل ايضا اذ بالشركة يختل الوضع فان الواحد
اذا جعل علامة لشيئين على سبيل البدل او وجب اللبس فيحتاج الى علامة اقوى فما وضع فيه
هذان الاصلان وهو ما ذكر بقوله فهو اي تام الاعراب بالحركة المحذوفة لامه المؤدا المثنى
والمجموع بقرينة ذكر ما بعده والجمع المذكر منه وما نحن بناء واحده الجمعية
الحرز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعراب الاول بالحروف واعراب الثاني ناقص
المنصرف فان لا يحتاج الى علة وبيان وما فرج منهما اي من احدهما فيحتاج اليهما كما يجيء
احترز به عن غير المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى غير ياء المتكلم
فان المنصرف على ما فسره وغير صادق على المعرب بالحروف كما يجيء نحو جاءني رجل ورايت
رجلا ومررت برجل ورجال وناقص الاعراب بالحركتين فقط وهو على نوعين

الاول ما يكون المتروك فيه الكسرة واشار اليه بقوله اما بالكسرة رفعا والفتحة نصبا
وجرا فهو الى ناقص الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف كخوجاى احمد
ورايت احمد ومررت باحمد وسيجئ ترك الكسرة فيه وانما جعل فيه على النصب للمناسبة بينهما
في كونهما علامتي الفضلة بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه
الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله واما بالفتحة رفعا والكسرة نصبا وجرا فهو الى ما بالحركتين
المذكورتين جمع المؤنث السالم هو ما دل بنفسه على الجمع ليكون على صيغة اصله وهو جمع المذكر
السالم على ما سيجئ كخوجاتى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات والثاني وهو ما بالحروف
المحضة ايضا اى ما بالحركات المحضة اثنا عشر الاعراب بالحروف الثلثة في الاحوال الثلث
على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا فهو الى تمام
الاعراب جميعا بالحروف المحضة الاسماء الستة المضافة اذ غير ما بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ
الاضافة اليها بالحركة تقدير لترك الاسماء المضافة اليها كما سيجئ المؤدة اذ المثنى
وجمع المذكر السالم وان اعرابهما بالحروف لكنهما ليسا بتمام الاعراب واعراب المكبر بالحركة
لا بالحروف المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف كخوجاى ابوه ورايت اباه ومررت
بابيه وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء او آخرها ثابتة في حال الاضافة سميا عا
بخلاف دم محذوفة نسيا في حال الافراد بخلاف كخوجعصا فشبهت الزائدة فانها جعلها
علامة كما في التثنية والجمع والاكثر اخف من الممتنع فانقلب الحال بها بسبب العارض
فصار الحرف اصلا لحفته دون الحركة بخلاف كخودم اذ يحتاج الى زيادة حرف
لمجرد الاعراب وقد صار العين آخرا محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف
كخوعصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم يشبه الزائد فكان في آخر الكلمة
والاعراب وصف فتفافيا وانما لزم التحريك في التصغير سبب سكون ياءه عاد الى اصل
الحركة ذكره في الامتحان وانما قصر الاعراب بالحروف على اثنا بالواو رفعا هذا هو

الاصل

الاصل فيه كالضمة والالف فرع له فيه للضرورة والنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس
ما في الكافية واللب والياء نصبا وجرا فهو الى ناقص الاعراب بهذين الحرفين جمع المذكر السالم
وهو ما لم يتغير بناء واحده بالجمعية والتغير في كخوسنين واراضين وشبابين وفلين من الشواذ
بحقق الجمعية واد لو جمع ذو من غير لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها من ثلثين الى تسعين
كخوجاى مسلمون واد لو مال وعشرون رجلا ورايت مسلمين واد لى مال وعشرين ومررت
بمسلمين واولى مال وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا فهو الى ناقص الاعراب بهذين
الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان وكذا اثنتان وشنتان وكلا وكذا كلتا بالتنوين
ولو بلا اضافة قالوا لفاضل العصام مضافا الى معمد اذ لو كان مضافا الى مظهر لكان موربا بالحركة
التقديرية كخوجاى مسلما واثنان وكلاهما ورايت مسلمين واثنين وكليهما ومررت بمسلمين
واثنين وكليهما ووجه عدد لهما عن الاصل الاول قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة
واما عن الثاني فلالتزام غلبة الحركات في الاحوال الثلث فلزم التنويع فالرفع لكونه علامة العمدة
احق بالامتياز الذاتي والتثنية لكونها الزاوي بالالف الاخف ولكونه ضميما في كخوضربا وضربا
والواو لكونه اخا الضمة اولى لرفع بخلاف الياء فلزم الاشتراك الاربع في الياء فصحوا ما قبلها
فيها بكسر وافيه ولما كان عدد الحروف دالة على معنى التثنية والجمع لم تتحمض للاعراب تحمض الحركة
فلزم الجبر ايضا لم يكن الحاق التنوين الدال على تمكن ذا غنى كنين قرادوانونا عوضا
عنها فبالنظر الى الاول لم يسقط مع اللام والوقف والى الثاني لعقت بالاضافة عملا بالشبهين
وكسروها في التثنية وفتحوها في جمع تحاذلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة الاولى بالاعلال
نحو مصطفين وجه الحاق اثنين واخويه ظاهر لانها كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمؤد
اللفظ ومثنى المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل الاخف جانب اللفظ
والى المضمر النوع جانب المعنى مع ان اللفظ ايضا اصل في الاعراب وكذا كلتا في تاء عوضين
ايضا ظاهر لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم التنوين للزوم الاضافة كذا في الامتحان

٨٢

والثالث وهو ما بالحركة مع الحذف لايكون الا ناقص الاعراب وهو اى الثالث قسمان لان محذوفه اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان محذوفه حركة الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره ضمير مرفوع بترينه الآتى اذ باتصال المنصوب لايخرج عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو فى عرفهم ما ليس آخره حرف علة فرفعه اى رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف حركة اى تقديرا كما فى الوقف ولايخفى انه ليس المراد بها علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف حركة او تقديرا كما ذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب القوم والثانى وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل المضارع المذكور الذى لم يتصل بآخره ضمير ان كان آخره حرف علة واو او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا للاستثقال عليها ونصبه بالفتحة وجزمه تقديرا كما اذا كان الآخر الفا وجزمه بحذف الآخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة لسقوط الحرف المناسب لها نحو يرمى ويخشى ولن يغزو ولن يرمى ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش والرابع وهو ما كان بآخره مع الحذف لايكون الا ناقص الاعراب وهو اى الرابع الفعل المضارع الذى اتصل بآخره ضمير مرفوع غير النون الذى هو للجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به كان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سياتى فرفعه بالنون ونصبه وجزمه بحذفه لان الضمير المرفوع لما غدت جزاء بدليل سكون آخر ضربنا وضربتا جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا اعرابه بالنون لعدم امكان حروف العلة فحذفوها فى الجزم حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه فى مخرج اصلها وكونها علامتى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع فى الاسماء فيناسب بدله فيحمل عليه فى الافعال ايضا نحو يضربان ويضربون وتضربين وتضربان وتضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربى ولن يرميا ولن يرموا ولن ترمى ولم يضربا ولم يضربوا الى آخره فالمجموع اى مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل ستة منها بانقسام كل من الاول والثانى الى تام الاعراب وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع

وما ذكر

ولما ذكر فيما سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثانى احكاما اخر لابد منها موقوفة احتاج الى بيانها فقال والمراد فى الاصطلاح بالمنصرف تسمى به لكونه خبرا فاق الاسمية ولذا سمى امكنا او لرجوعه عن الاقبال على الفعل بالبناء او التغيرة بدخول الجر والتنوين او لازيادة به قدمه لاصالته ولكون منهومه وجودیا ما اى اسم دخله الجر بالكسر بتبادره لاصالته كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا لايصدق على المعرب بالحروف وبغير المنصرف سمى به لعدم ما ذكر فى المنصرف اسم معرب بالحركة فخرج المعرب بالحروف لان المنع انما يتصور فيما شانه الاخوار فيكون ذكر الواسطة بينهما كما صرح به فى الايضاح لا يدخله الجر بالكسر قدمه تنبيها على ان منعه بالاصالة لا بالشبه كما زعم البعض والتنوين للتمكن لانه لما مائل به الفعل فى تحقق النوعيتين اذ الفعل فرع الاسم فى الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشئ منع منه ما منع منه الفعل اعنى الكسرة والتنوين ولما كان المقصود من التعريف معرفة الافراد ليجرى عليها الاحكام وهو لاتحصل بتعريف ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيره وهى لاتتبين الا بالتفصيل الآتى بل الحجة وزن الفعل منزلا محتاجا الى تتبع الموارد مع ان فيه ذكر العلة التقريبية وهو مخالف بالتعريف كما صرح به فى الايضاح تركب تعريفه والتعريف بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يجعل رسما لنوع معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاسماء فى بقية احوال عالم المعرفة الى التفصيل الآتى فاقول وهو اى غير المنصرف على نوعين الاول سماعى وهو ما يتوقف منعه مخصوصة على السماع ولا يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث ورباع ومربع قال الرضى هذه مسموعة اتفاقا وقد جاء فى الشعر قياسا كعشار او المبرد والكوفيون يقيسون عليها ما فوقها الى التسعة نحو تماسر ومخمس وسداس ومسدس وسباع ومسبع وثماء ومثمن وتساع ومتسع بل السماع فى كل المسموع مع بقاء النسبة نحو خماسى الى ثناعى هذا قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع فى عشار مع وجوده فى الشواذ لانه لاينقع فى مفعل ولا فى فعال فى السعة ولم يجعل ايضا ما جاء ذكر الكوفيون

ولذا اختصرنا المقص بالذكر منه

ة البناء وليلا على التسمية لجواز ان يكون النسبة لفظية كمكرسي مع انه لا يفيد
في مفعل وجعل ابن الحاجب مثالي خماس وتخمس مسموعين ايضا وكل منزلا معدول
عن العدد المكرر في معناه تكرر والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاءني القوم احادا وموحد
جاؤا واحدا واحدا وكذا البواقي والاخر جمع الاخرى مؤنث آخر وهو اسم تفضيل لان معناه
في الاصل انتة تاخرا ثم نقل الى معنى غير وقياسه ان يستعمل بمن او اللام او الاضافة وحيث
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقيل لانه معدول عما موه من موافقة المعدول
للمعدول عنه في التنكير وقيل عما موه اللام موافقته للموصوف افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب الى كونه عدلا عما موه الاضافة لانه يجب ابدا البناء او الاضافة
الاخرى مثلها كما مر وليس في الاخر شئ من ذلك وقال الفاضل العدم ان هذا الوجه
ضعيف لان هذه القاعدة في تقدير الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول
عنه وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه ان جاءني الرجل والرجل الآخر وجاءني رجل
ورجل اخر نوفرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك بالاضافة
بل الاولين فروعي المغايرة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احد الصورتين
منعت تلك الالفاظ او مثلت بها حال كونها صفات اذ لو كانت اعلاما للذكور
صرفت على الاكثر لان العدل في هذا الباب عارض تابع للوصف فيزول بزواله وآخر ذهب
جماعة الى منع الصرف اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق
للتانيث مع العلمية لكنها لا تكون مما تمكن فيه والسبب في كل منها العدل التحقيقي والوصفي
اذ العارضي صار اصليا في العدول لاعتباره في وضعه ونحو جمع وكتع وبتع
وبصع حال كونها جموعا فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس تكسيره فعلاء صفة
فعل وهما فعالى فهو معدول عن احدهما والجمعون شاذ وان كان الجمع في الاصل
افعل تفضيل لجمعاء شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف

الاصلي

الاصل على الاصح ولا بعضه الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي لانه بتقدير حرف حيث
لا يوكد بها اللام فيه وعدم ملاءمة ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملاءمة
تقديرها وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو شبيه العلمية ولهذا الاختلاف
لم يقيد بها بالصفات كما في الاول وانما قيد بجيء عالا تانيثا لو كانت مفردا بان جعلت
اعلاما بان يكون كمساجد وكوعمر وزفر وزحل اسم نجم من الخنس وقرح اسم جبل في ذلفة
حال كونها اعلاما والسبب فيها العدل التقديري والعلم ولو تانيثا اعلاما بان نكرت لانصرفت
لبقائها على سبب واحد والثاني قياسي وهو ما لا يتوقف منعه بخصوصه على التسمية بل
يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية موضوعها غير محصور كما اشار اليه باداة السور الكلي في قوله
وهو كل علم على وزن اي هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول فلا يوجد في اسم الا منقولا
عن الفعل او العجم كضرب مزحولا وشمر مشدد العين علم لفرس الحجاج معنقا في الاصل
السريع في المشي وبقم منقولا من البعير والتقطع والتخرج وغير ذلك مما وازن الحركي والسكوني
معنونا او مجهولا وكذا فوعل مجهولا او في محل اوله اي الوزن او مجازا بالحلول احد
زوائد المضارع التي لها انواع اختصاص به وقع حروفا تين حال كونه ذلك الوزن
غير قابل للتاء المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه عن كونه وزنا للفعل لاختصاصها بالاسم
نعم يكون معها غير منصرف للعلمية والتانيث كبعلة وارملة اذا سميت بهما فيدخل في قولك كل علم
فيه تاء التانيث للوزن الفعل كما لا يخفى كيزيد ويشكر واحمد والسبب العلمية ووزن
الفعل وكل افعل التفضيل والصفة اي كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل والصفة
كاحمر افعل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف والوزن ولم يعتد هنا بعدم قبول
التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال لقبولها بل لعدمه
فطعى اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير عربي في الاصل
استعمل في اول نقله الى الوضع العلمي سواء كان علما في العجم ايضا كاسم جنس نقل علما فظهر

واختص الكوكب بها وقيل هي للتانيث ووزن الثابتة صحاح

ثم الهمزة وفتح الواو مكبرة

الخلل في عبارة الكافية حيث قال شرطها ان تكون علمية في العجمية ومناوجه من التعميم
الحقيقي والحكمي فخرج بين الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه والاصوب اتباع قال ان
الثاني ملحق بالاول دلالة للاشتراك في العلة لان الشرط فيها ظهور العلية العلة للكل
وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها
اذ لولم يكن كذلك لتصرف فيه الوب بادخال اللام والاضافة والتوب والتغيير فيكون
كاللفظ الوبي فيضعف العجمة فلا تؤثر وهواي والحال ان ذكر الاعجمي زائدا حوفه على
الاحرف الثلثة او متحرك الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم سلم جنس بمعنى الجيد ثم نقل
علما لاحد رواة نافع بجودة قراءته قدمه للتنبيه على دخوله بلا تكلف وابراهيم هما
مثالان للزائد على الثلثة الاول للثاني والثاني للاول وشتر وسقوفج منصرف اعلم
ان صرجانية مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها في ماه
وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند فهذا للشتري وقد زيفوه بان التانيث اذا تحقيقي
وله علامة فظاهر في بعض التصرفات والعجمة اذا تضاق لا علامة لها ظاهرة وتقدير فلا يلزم من اعتبار
التانيث في نحو هذا اعتبار العجمة في نوح واعتبارها في نحو ماه للتنقوية لا للاستقلال
السببية والثاني لم يسمع فيه منع الصرف في نوح بخلاف هند والثالث عدم اعتبار
تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع
القائم مقام التاء فيقوى بوجود النائب في الجملة وهذا لا يتحقق في العجمة اذ لا علامة
لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول
والامتداد والوب يراعون الاوزان الحقيقية ويكثرون زيادا في كلامهم فتقوية الزيادة
للعجمة معقولة وبمجرد زيادة لوكة لا يوجب طولا مؤديا الى الثقلة في لغة الوب
الا ترى الى كثرة نحو مجر بخلاف الرباعي وهذا لسيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي
والثالث اعتباره بدليل منع نحو لستر وشتر وهذا لابن الحاجب ومتبعيه وردبانها
كما بالدين وغيرهم

وتمثيل المصنف غاية ذهوله عما مر الى انها
العجمية وقال بعضهم غاربية معربة
وقال آخرون هي تركيب كهنام
العبرانية من الكلمة في الموب
من التوراة السيوطي

سما

سما بقعة وناحية واتما يظهر التمرة في نحو ملك لسهم رجل ولم يسمع منه ذكره في الامتحان
وتبع ابن الحاجب في هذه الرسالة وكل مؤنث علما اولا بالالف مقصورة كانت
او ممدودة والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالالف باعتبار الكون وبالممدودة
باعتبار السببية فانهم نحو حبلى وحمراء وقيل اتما قامت مقام العلتين للزومها الكلمة
وضعا مثلا لا يقال حبل وحمر بخلاف التاء فانها ان لزمت لزمت بعارض كالعلمية ورده
الحص بانه ان اراد وا لعموم السبب التاء فممنوع بنحو ظلمة اذ لا يقال ظلم بمعناها وان اراد وا
سبب العموم فكذا الالفان نحو ذكرى وصحراء وان اراد وبحق التاء اللزوم مطردا في بعض
الصفات فكذا المقصورة في افعل التفضيل والممدودة في افعل الصفة الا ان يدعوا
مع عدم التغير الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي الا ان ينظم اليه تقلب التاء هاء وهو يرد
حتى كانه معدوم فغلبت مفارقة التاء وندر مفارقة الفين فاحكم للغالب والنادر كالمعدوم
وكل علم فيه تاء التانيث لفظا زائدا على الثلثة او ثلاثيا متحرك الاوسط اولا نحو فاطمة وطلحة
او تقديرا زائدا حوفه على الاحرف الثلثة علم المؤنث اولا كزينب او هو متحرك الاوسط حال
كونه علم المؤنث كقدم لسهم امراة وينبغي ان يقول او عجمة ليشمل ماه وجور وجه هذا
الشرط ضعف التاء المقدرة فلا تقوى قوة الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ مقامها
ولو بالوسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في مثل عنوب مع وجوبه في مثل
قديرة ولوكة الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل جمزى مع جواز حبلوى
والعجمة وان لم تكن مؤنثة في الثلاثي الساكن الاوسط على الاصح فلا اقل من تقوية التانيث
والضعف عندين لا تؤثر ان الا فيما في سمته تانيث بخلاف الرابع كما اوضحنا رايه بقوله
علم المؤنث وقيل السلامة بمثل احد الامور عن متعاونة الخفة لشقل احد السببين وزاد جمزى
لتاثيره ورده الحص بانه لا طائل تحته اذ لا تاثير للعلل ليس لمثقل بل للوغية واما
ثانيا فلعدم لزوم الثقل كيف والعلمية والوصف والعدل لا يتصور فيها الثقل بل حصول

الخفة في الافيرط واما ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجور اعلما للذكور يدل
على ان مدار الشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته اذ الخفة والمقاومة سيتان في
الحالين ولو سمي به اي بمذكر المتحرك الاوسط مذكر صرف لغاية ضعف التانيث ح فلا يقوبه
الا القائم مقامه بالذات فلو سمي بالزايد على الثلثة منع لو تانيثه اصليا والا فلا منصرف في كل
حال كحلل مكة بغير تاء فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاء وبله باطبع لمثقال كلاب
اذا سمي به مذكر صرف ولو كان علم المونث ثلاثيا ساكن الاوسط يجوز صرفه لضعف
تانيثه ومنعه لوجود السببين ولو كان احدهما ضعيفا نحو هند وكل علم في الحال
لتحقق الافراد لان منع الصرف حال الكلمة وهذا اولى من قولهم لبقائه من الزوال فحصل
نوع قوة ذكر في الامتحا، مركب من اسمين في الاصل لان نحو البحيم وبصري علمين منصرفين
لان الحرف لعدم استقلاله لا يعتد بجزئيته فكانها الان تركيبهما حتى يونث وكحو من زيد
وان زيدا ويزيد مع الضمير وتابط شرا علما محليا فلا يظهر فيها منع الصرف ليس احدهما
عاملا في الاخر بالاضافة او يكونه بمعنى الفعل اصرز به عن مثل عبد الله وضارب زيدا
لانها محليتان فلا يظهر فيهما المنع ولان الاضافة لما اشربت في المضاف الصرف
فلا تؤثر في المضاف اليه المنع لان غير المختار لا يوثر الضدين فان النار لا توثر الا
حرارة والماء الا برودة ولا الثاني صوتا في مثل سيبويه فانه مبني او محلي بناؤه
ولا منضما لمعنى الحرف في الاصل عاطفا او جارا لمخته عشر وجاري بيت بيت
علمين لانها محليتا البناء على الاصح فلا يظهر اثر المنع ولقد اصاب في زيادة هذين
القيدين كما اصاب في زيادة اسمين لكن لا بد من ان يزيد ولا هو با قبل العلمية احترازا
عن مثل صبوان ناطق وزيد انسان علمين لكونها محليتين ايضا بل كوزاد ذلك لكفى
عن قوله ليس احدهما عاملا في الاخر وكوزاد ايضا ولا مبنيا لاغنى عن القيدين الاخرين
ايضا وكوقال بعد قوله مركب بدون النسبة او مع الامتزاج لكان اخصر واشمل وامنع

والثاني

والثاني اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على اللغة الفصيحة كما سيجي وسبب
المنع العلمية والتركيب وكل منهما الف ونون زائدتان في الاخر لا اصليان ولذا
سميتا مزيدتين وسميتان مضارعتين لشبههما بالفي التانيث قيل فامتناع
دخول التاء وقيل في كونهما مزيدتين علما لتمتنع بالعلمية عن التاء ويتحقق المضارعة
بهما او وصفان لا يدخلهما التاء لما مر من تحقق المشابهة بهما نحو عمران والسبب
الالف والنون والعلمية وسكران مثال الوصف له مونث لا يدخله التاء كسكرى
وحمراء مثال الوصف ليس له مونث فضلان عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف
وكل جمع حاليا او اصليا محضا اي تحقيقا او تقديرا بكسر او بدل على وزن فعالل
او فعاليل بان يكون اوله مضموما وثالثه الفا بعده حرفان متحركان او ثلثة اوسطها
اوسطها ساكن وتوفي الاصل بجوار غانه غير منصرف على الاصح ومثل دواب وجه الشتراط
اختصاصها بالجمع وامتناع التكسيرة الاولى وتكرار الجمعية في البعض ولذا سمي
منتهى الجموع فيقول الجمعية لم تقبل بالتاء ولا يآء الحترازا عن مثل فرازنة ومدائن
بناء على ان المتبادر كونه على وزن احدهما بدون اتصال شيء وهو الظاهر من المثال
على ان المختار شذوذه كون التاء في مثل فرازنة لغناء فيخرج باتصال الوزن المعتبر
فلا حاجة الى الاحتراز كما صرح به في الامتحا، نحو مساجد ومصابيح وفي التمثيل بهما
دون نحو راهط ودنانير تنبيه على ان المراد الوزن التصغيري لا التصريفي وهو ما
يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن بالساكن بدون اشتراط التصغير عن
الاصول بالفاء والعين واللام وعن الزايد بلفظه كما في التصريف ويقال له وزن عروضي
ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز صرفه اي لا يمتنع بجعل غير المنصرف منصرفا حقيقة
بادخال الكسرة والتنوين لما مر من توغيه لضرورة الشعر بان يخل بالوزن او سلامته
لو منع فالاول كقوله صبت على مصايب لو انها صبت على الايام صرن لياليا والثاني

وغير المنصرف بجعل في حكم المنصرف
فقد انصرف عن المذهب
المعتبر في تونيه للمنصرف
وغير المنصرف منه

والثانی کقوله اعد ذکر نعمان لنا ان ذکره هو المسک ما کررته یتضوع او للتناسب والجمل
المناسبة بینه وبین ما یلیه من المنصرف نحو سلاسلا علی قراءة نافع والکسائی صرف لینا سب
اغلالا بعده وقواریرا لینا سب قطریرا بعده وکل ما لا ینصرف اذا اضیف او دخله
لام التعریف انصرف حقیقة وجد فیه السببان او الا دخول الکاف علیه وعدم دخول التنوین
للاضافة او اللام للمنع الصرف فافهم فخرجت بالاخیر مثال الثانی فقدمه علی مثال الاول
لئلا یقع الفصل بین المثال والممثل او اخرجنا مثال الاول لانجال لعدم الفصل فیه فافهم
والتقسیم الثالث منها تقسیمه بحسب النوع وهو ای الاعراب بحسبه اربعة بالاستواء فرع ومنسب
هما مشترکان بین الاسم والفعل غیر مختص کل منهما بکل منهما لانه معنا هما فی الاسم علم الفاعلیة
والمفعولیة وفی الفعل ما یشبههما فمعنا هما المشترک علم الفاعلیة والمفعولیة وما یشبههما
کذا ذکره الفاضل العصام وجر مختص بالاسم لا یوجد فی غیره معناه علم الاضافة وجزم
مختص بالفعل معناه ما یشبه الجر فی الاختصاص وعلامة الرفع ای علامة هی الرفع
فالاضافة کشجر الاراک او علامة دالة علی ما دل علیه الرفع لان الاعراب عنده عبارة
عن الحرکة والحرف ما علی ما روی من جعله نفس الاختلاف فالمعنی علامة دالة علی الرفع
الذی هو الاختلاف وهو ظاهر اربعة ضمة فی الاسم والفعل وواو ای واو الجمع المذکر
السالم والاسماء الستة فی الاسم والف ای الف التثنیة فی الاسم ونون ای نون التثنیة
والجمع المذکر والواحدة المخاطبة فی الفعل وعلامة المنصب خمسة فتحة فی الاسم والفعل وکسرة
فی الاسم الذی هو الجمع المؤنث السالم والف فی الاسماء الستة السابقة وبا ای بای التثنیة
وجمع المذکر السالم وحذف النون علامة الجر ثلثة کسرة فی المنصرف وفتحة فی غیر المنصرف
وبا ای بای التثنیة والجمع المذکر السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف الحرکة من
آخر المضارع الصحیح الذی لم یتصل بآخره مخیر وحذف الآخر من المضارع المذکور اذا کان معتل
الآخر وحذف النون المذکور والتقسیم الرابع من التقسیمات الاربعة للاعراب تقسیمه بحسب الصفة

شجر الاراک بالفتح السواک واحده اراکة قاموس

قوله

قوله بظاهر صفة کاشفة لا احترازیة لما لا یخفی کما لا یخفی منه

فهو ای الاعراب بحسبها ثلثة لفظی بظاهر فی اللفظ ای لفظ ماله الاعراب وهو الاصل لانه
علامة وحقها الظهور وتقدیری ومحلی فلنذکر الاخیرین حتی یعلم ان ما عداهما لفظی
لانحصار الاعراب فی هذه الرسالة الثلثة فلا حاجة الی الذکر وفیه بحث لان من مواضع
التقدیری ما لا یدخل فیما ذکره فی المواضع السبعة له وهو ممکن آخره لوجود التخفیف
او اللاوغم فیما بعده نحو یا رُبَّکم بتسکین الهمزة فی قراءة ابی عمرو نحو الرحیم تملک یوم
الدین فی قراءة ابی عمرو وغیره وما یتبع حرکة آخره بحرکة غیره اعرابیة او لا للتناسب
نحو للملائکة اسجدوا بضم التاء علی قراءة ابن جعفر والحمد لله بکسر الدال علی قراءة حسن
البصری ونحو یا زید الظریف بضم الفاء وجر صَبٍ خبٍ یا بجر الجواری فی خرب
اذ لیس حرکة آخره بنائیة ولا اعرابیة بل للمناسبة والاعراب مقدر صرح به الامامی
فیکون التسمیة بالجر لمشابهة الله الا ان یقال الآخر الاول ملحق بالموقوف علیه
دلالة للاشتراک فی الاشتغال الآخر بالسکون والثانی بالمحکی للاشتراک فی الاشتغال
الآخر بالحرکة الغیر الاعرابیة فافهم فالتقدیری ما لا یظهر فی اللفظ بل تقدر فی آخره
لمانع فیه غیر الاعراب الحقیقی اذ لو کان حقیقیا یکون محلیا کما یجیء ولا یکون التقدیری
الا فی الموجب الاصطلاحی کما لفظی وذلک التقدیری فی سبعة مواضع وجعلها البیضاوی
ثمانیة والمحض نقصها وجعلها خمسة بان ادخل الثانی فجعله رابعا وجعل السادس
مشتملا علیها جعله سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والتاسع ولا تأخذ
من الغافلین الموضع الاول موجود آخره الف وان حذف للالتقاء الساکنین لانجرد
الحقه فهو منوی لا منسی فیکون کالملفوظ فان کان ذلک المفرد اسما فاعرابه فی
الاحوال الثلث تقدیری لیتقدر الحرکة علی الالف ملفوظا او مقدرا نحو العصا وعصا
وان کا فعلا فرفعه ونصبه تقدیری لوجود ذلک الالف فی تینک الحالین وجزمه بحذف
ذلک الالف لفظی لوجوده فی اللفظ نحو یخشی ویخشی الله ولن یخشی ولن یخشی الناس

ولم يخش والموضع الثاني مالا يلتبس موجب مطلقا اضيف الى ياء المتكلم وحذفت او قلبت حال كونه غير التثنية فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها تقديريا لفظيا لوجوده في اللفظ نحو مسلماي ومسلمي وبمسلمي بالتشديد فان كان ذكر السالم الموجب جمع المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم التقدير والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان بيا مدغم فالاولى تقديريه كما في الاوائي نحو جاءني مسلمي اصله مسلموي قلبت الواو ياء واوغمت وان كان غيره اي غير جمع المذكر السالم فالكل اي كل اعرابه تقديري سواء كان مفردا او جمعا مكسرا او مؤنثا سالما لوجوب الكسر او الكون او الفتح قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين بعده ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده وان قاله البعض كما امكن جعل الحروف النائبة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بخلافها ولا وجه للبقاء وانما ذهب اليه المجرور اذا الاضافة الى الغير لا يوجبه نحو غلامكو وغلامه نحو غلامي وابي ورجالي ومسلماتي والموضع الثالث سالم موجب مطلقا في آخره الف حكمي اي حكمه او لونه حكمية والتسمية بالاعراب جائز بالكون اذ ليست باعراب في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي انما جعل اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في البيت حال كونه اتما جملة في الاصل منقولة في الحال الى العلمية نحو تأبط شرا فان الصحيح انه موجب اعرابه تقديري وقيل مبني كما قبل العلمية او مفردا في قول القوم الجائزي واتما بنو تميم فلا يرون الحكاية في المفرد والبه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه كحذف زيد ذكر منصوبا اشعارا بان السؤال عن زيد المنصوب فتقدر رفعه نظما معقولا من قال ضربت زيدا او خود عني عمر تمان اعرابه بيا مقدرة والملفوظ حكاية تمام قال الكرماني وكذا اي كالمذكور في كون اعرابه تقديريا لاشتغال الآخر بالالف لا لوقوع علم مركب جزؤه الثاني محكي في الاصل مما لا اعراب له اصلا فلا يمكن اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا

فيكون

باو كحكاية او الحروف مفردا او مركبا

في بحث غير المنصرف حيث قال لانها محكيات على البناء

لوجوب الفتح والواو الذي هو جزء الاخ في اللفظ

فيكون تقدير تا بخوان يزيد او هل زيد ومن زيدا علما فان كلا منها معمول في الاصل مما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث بخلاف نحو عبد الله ونحو معدي كرب غلامه علمين فان العلم المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما لا اعراب له في الاصل فان اعراب الجزء الاول اي الاعراب الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له في الحال لكونه جزء كزيد بل للجر على ما هو المختار عنده كما تحقق في الامثلة التي منها اي من نحو عبد الله ونحو معدي كرب غلامه لفظي لظهوره في لفظ ما لا اعراب وان كان في وسطه لكونه محال الاعراب في الاصل والمانع في آخره وذلك اذ في منا اعتبار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول مما لا اعراب له نحو الصالحات فان رافعها فمرفوع وانه ناصبها فمنصوب وان جار فمجرور والثاني مشغول اعراب الحكاية اي بالجر المتلبس بالالف لا يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه الافراد ما في آخره بناء حكمي والتسمية بالبناء كالتسمية بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون جزءه مبنيتين كما سبق واذا جعل علما يكون معربا باعراب تقديري على الكسر لاشتغاله موجب البناء الذي سيأتي ومعذر ظهور الاعراب في لفظه مانع هو الحكاية وقيل يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله يسبوه كما مر في الامثلة والموضع الرابع حال الرفع او فعل موجب في آخره الالف التي تترك في كما في الاول يا وتمكسور ما قبلها وآخر حذف لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لا منسيا حتى يكون اعرابه لفظيا كما في يدعا فانه كان ذكر الموجب لسم ارفعه ووجه تقديري للزوم تسكين الياء المذكورة لاشتغال الفتحة والكسر عليها وانما نصبه فلفظي لخفة الفتحة عليها كخو ماضي وقاضي البلد وان كان فعلا فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان تقديري لاشتغال الضمة عليها بخلاف الفتح ان لم يحتج بالواو مجرور فانه لو حتى يرفان كان نون جمع المؤنث يكون حينئذ وان كان غيره يكون لفظيا في الاحوال الثلث كخو يرمين ويرمون وترمين ولن يرمين ولم يرمين ولم يرمي خو يرمي نعو وترمي انت او هي وارمي انا ونرمي نحو والخامس من مواضع فعل آخره واو مضموم ما قبلها اذ لم يوجد سم كذلك فرفعه فقط دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ايضا اي كفعل آخره ياء مكسور ما قبلها تقديري لمنع عامة

من استقال الكلمة على الواو المذكور انما لم يلحق بآخره ضمير منكور اذ لو لحق به يكون اعرابه
لفظيا او محليا كما مر نحو يغزو وهو وتغزوان انت او هي واغزو انا ونغزو نحن والكل منها
لهم موجب اعرابه بالحروف ملاقاتها كل بحوده اي كلمة في اولها همزة وصل تغير لساكن فانها تسقط
عند الملاقاة فتجتمع الكتابة فيحذف حرف الاعراب فان كان ذلك الساكن من الاسماء الستة المذكورة
من الموجودة المكبرة المضافة الى غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لعدم ظهوره في اللفظ
لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورايت ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان مجموعا المذكر السالم
فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا كمصطفون ومصطفين بفتح النون في النصب
والجر فتحذف الواو وفتحا لما كسر بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة لما ذكر فيكون اعرابه لفظيا
في الاحوال الثلث لظهوره في لفظه نحو جاءني مصطفوا القوم بضم الواو ورايت مصطفي القوم
ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا كجدفان ابرز الواو
والياء للساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو جاءني صارو القوم ورايت
صارزي القوم ومررت بصارب القوم وان كان ذلك المسلم تثنية فرفعه تقديري لحذف الالف
للساكنين او في نصبه وجره تحرك الياء للساكنين بالكسرة للمجانسة فيكون اعرابه فيهما لفظيا
نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورايت غلامي ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء
فيهما والموضع الساكن من هذه المواضع السبعة الموجب الموقوف اي الذي وقف عليه نائب الفاعل
بالوقف كان حال كونه مما كان اعرابه بالحركة لا بالحرف اذ حينئذ يكون لفظيا كما مر نحو يغزو
فان كان ذلك الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن منونا بتنوين المقابلة او لا
او كان في الفوه تاء التانيث فاعرابه حال الثلث اي اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره
في اللفظ نحو احمد في الاحوال الثلث مثال لغير المنون وضاربة كذلك مثال لما في
الفوه التاء وضاربا مثال للمنون بغير التمكن وان كان منونا بتنوين التمكن بغير هما
بلا حجة او هما اي حال كونه بلا تاء التانيث او بلا هما منقلبة عنهما فرفعه وجره تقديري

لسقوط

ان المحل قد يكون في المبني لانهم اتفقوا على ان يقولوا ان زيدا في مررت بزيد وضرب
زيد شديد وعمرو ضارب زيد منصوب المحل وانما خولفوا بقط شرا على ما اختاره انه
مبني لانه بتقدير اللام في الآخر في يا زيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء
وكونه مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا في الآخر فيمنع عن ظهور النصب غاية
ما في الباب ان ذلك المانع اوجب في الاخر ما هو كالتنكير التسمية بالمحلي باعتبار المانع
الاول دون الآخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب تقديريا لا لفظيا بقط
شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي المبني عارضا او اصليا بالاستخدام هنا اي كلمة
كما في كوكبة وسكونه اي كوكبة آفوه وسكونه لا بعامل اي لا بسببه ولو دخل عليه بل بان الاصل
في البناء السكون والعدول الى الحركة بسبب آخر كما سيجيء وبما ذكرنا يندفع ان الاصح ان المبني
داخله فيمنع ان كونها مبنية مذهب مرجوح والمختار عنده مذهب الزمخشري وهو كونها
موقوفة فصح بدء في الامتحان لان ذكرها يكون بعامل لو دخل عليه ملبسا او ملتبسا
بخلاف المبني فانه ليس كذلك هو من اعربته اي اوضحته واظهرته فالمبني محل اظهار
المعاني لانه محل المظهر اعني الاعراب ومحل الشيء محل لوصفه فهو اي المبني خلفا والما كان
هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لان مرتبة بعد مرتبة الاجمال ما كلمة كان في كوكبة وسكونه
اي في كوكبة آفوه وسكونه بعامل اي بسببه بواسطة او بدونها فيشمل المدخول الجار والزايد
وغير مما لا يتعلق بشيء على ما يشعر به تنكير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين التعريفين
للمبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران في الاقسام لانه اراد التنبيه على الخلط
رتبة ما بالحرف بعدم جعل التعريف شاملا والاكتفاء بذكره في الاقسام وانه لو
اراد الشمول لهما وزاد في وقوفه بعد سكونه فيهما لصدق تعريف المبني على المعرب بالحرف
لما تقرر ان الحرف ثابت قبل العامل وبعده بحيث لا يحصل له في الدلالة ولا دلالة في المبني حتى
يراد به هذه الصفة كما في المعرب على ما لا يخفى اتمام ترك توبني ابن الحاجب لعدم

حصول

وهذا هو التحقيق كلامه
ومن اراد تحقيق كلامه
وفهم مراده على وجه الاتقان
فليرجع الى حاشيتنا
للامتحان منه

كما سبق الثاني
وسيجيء الثالث
منه

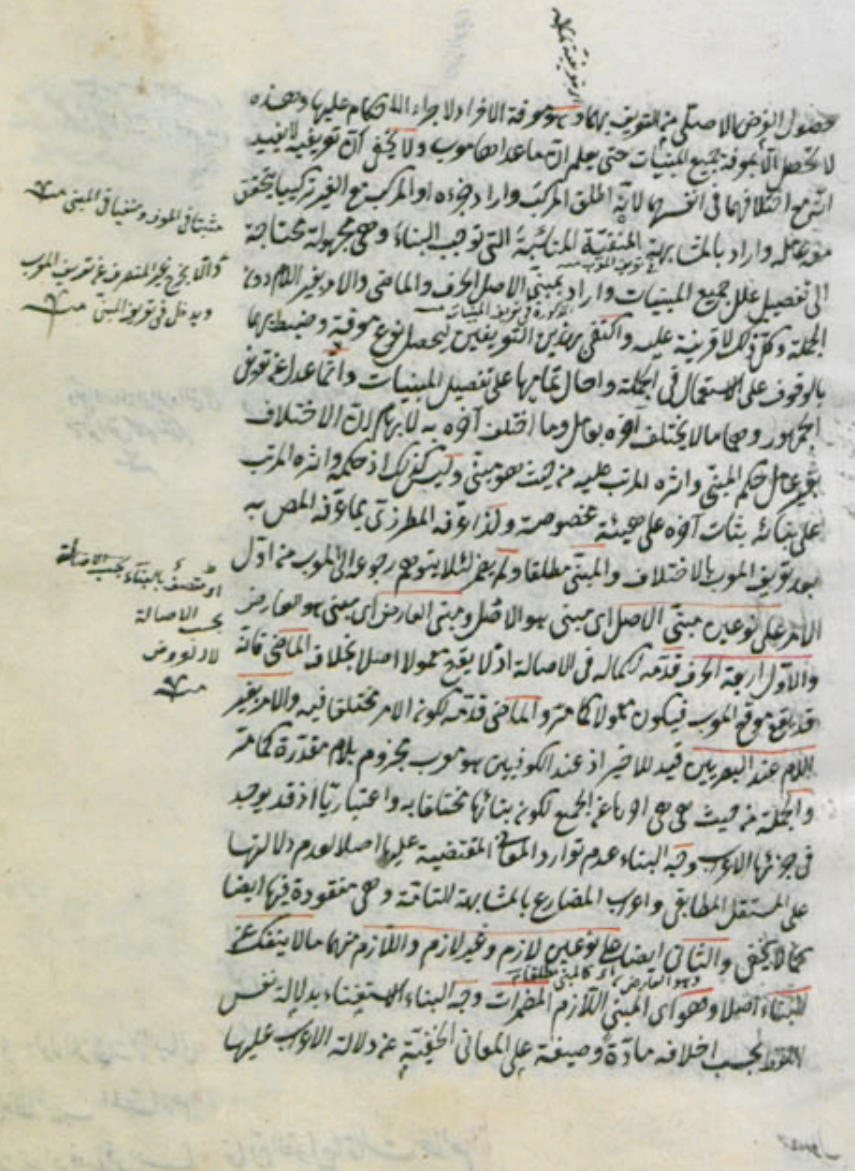

حصول الغرض الاصلي من التعريف بما هو موقوفة الاخر والاجراء الاحكام عليها وهذه
لا تحصل الا بموقوفة جميع المبنيات حتى يعلم ان ما عدا المعرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد
الذي مع اشتماله على الخبر بها في الخبر بها لانه اطلق المركب واراد جزءه او المركب مع الغير تركيبا يتحقق
موقوفة على عامل واراد بالعامل جهة التوقف المشابهة التي توجب البناء وهي مجهولة مخالفة
الى تفصيل علل جميع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف والماضي والامر غير اللام دون
الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه واكتفى برذين التوقيفين ليحصل نوع موقفة وضبطها
بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحالة تمامها على تفصيل المبنيات واتمام عدا غير توقف
الجمهور وهما مالا يختلف آفوه بعامل وما اختلف آفوه به لانهما ان الاختلاف
بغير عامل حكم المبني واثره المترتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك اذ حكمه واثره المرتب
على بنائه بنات آفوه على هيئة مخصوصة ولذا وقفه المطرزي بما وقفه المص به
بعد توقيف المعرب بالاختلاف والمبني مطلقا ولم يعم للملابسة وهم رجوعه الى المعرب من اول
الامر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو الاصل ومبني العارض اي مبني هو العارض
والاول اربعة الحرف قدمه لكماله في الاصالة اذ لا يقع معمولا اصلا بخلاف الماضي فانه
قد يقع موقع المعرب فيكون معمولا كما مر والماضي قدمه لكون الامر مختلفا فيه واللام بغير
اللام عند البعريين قيد للاخير اذ عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة كما مر
والجملة من حيث هي هي او الواقع في الجمع لكون بنائها مختلفا به واعتباريا اذ قد يوجد
في جزئها الاعراب وجه البناء عدم توارد المعاني المقتضية على اصالة العدم دلالتها
على المستقبل المطابق واعراب المضارع بالمشابهة للاسماء وهي مفقودة فيها ايضا
كما لا يخفى والثاني ايضا على نوعين لازم وغير لازم واللازم منها ما لا ينفك عن
البناء اصلا وهو اي المبني اللازم المضمرات وجه البناء الاحتياج بدلالة نفس
المتكلم بحسب اختلافه مادة وصيغة على المعاني الخفية عن دلالة الاعراب عليها

مبنيات المعرب ومبنيات المبني منه

والا لا يخرج غير المتصرف عن تعريف المعرب
وبدخل في تعريف المبني منه

او تتصف بالبناء بحسب الاصالة
بحسب الاصالة
لا لعروض
منه

التي هي الوضع من وضعه بهذا هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث الموصول
وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل توزنا على لفظ فوز الطاب والفصل
والسماء الاشارات قيل بنيت لتضمنها الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى فوقي
لكنهم يوضع لها حرف كما فصلها الرضي وقيل الان وضع بعضها كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه
وقيل لاحتياجها الى القرينة الدافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف
كما حتياجه للحرف المتعلق والموصولات وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج
الى الغير او وضع بعضها وضع الحرف غير اني واية فانها موبان ما لم يحذف صدر صلتها للزوم
فيهما الاضافة المذكورة بجانب اسميته فلما برد كم رجل وكم عشرك لعدم لزوم الاضافة
فيهما ولا ليت واذ واذا لما سيجيء ان الاضافة فيها كلا اضافة فلا ترجح جانب اسميته
وانما بنيا عند حذف الصدر لما كد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف منوي
فيها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قولهم لله در غره من فتى شيعة ابتر هم عند على الرحمن
عتيبا ويتبغي ان يستثنى منها ومن الاسماء المذكورة الاشارات تثنيتها لان اختار عنده كونها معربة
موبة وبين وجهه في الامتحان بان لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا اعما اراد وا
ان يجعلوا كلمة على وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعرب الجزء الاول من اثنى
عشر مع بنائه في غيره كما سيجيء والاسماء الافعال بناؤها لمشابهتها المبني الاصلي
اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم موجب الاعراب
كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع واوه للمضارع عارضي بسبب المشابهة التامة
المفقودة فيها كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات من المصنف في الاسماء
الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما سهم كان على وزن فعال حال كونه مصدرا موضوعا
لمجاز بمعنى الجرة او الخمور او صفة لخمر يا فساق ويا فساق بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة
او علما للمؤنث كحذام اسم امراة قيل بناؤها لهذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة

قال الشارح ولولا المزجيات من الليالي
لما ترك العظام الطيب المقام
اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

لفعال

لفعال بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبنى الاصل وزنه المصدر بان جهة المشابهة مختلفة
فعال بفتح فياس المساواة بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المؤنث كما سيجيء فان قيل
لم لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت لانه قياس المساواة لا يتجه باعتباره فيها
لانه لم يرض به الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم
عليه والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن موضع المعدول عنه فكيف خرج الفعل المعدولية الى الاسمية
انتهى اي بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد ما اورده الفاضل الصبان بان خروج فعال
عن الفعلية انما كخروج غلث وشلث من التركيب الى الافرادية لا داع كما لا يخفى ثم قال ان ادعى
في هذه الثلثة العدل الملحق فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه بجواز
ترادف لفظين في معنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعى العدل المقدر لاضطرار
وجودها مبنية الى ذلك فالمانع منه صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المحمول عليه معدولا كما عرفت
وان قدر فيه ايضا فهو تكلف على تكلف عند اهل الحجاز فيجب للاخير وهو موجب عندهم تميم
الا في ما آثره فاء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احوص الامالة لاجتماع
في ذوات الراء والصحيح انها كسرة غالبة موهما وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه
تكرر فاشتبه فيه البناء لانه اخف اذ سكون تكرير واحدة سهل من سكون مخارج
مختلفة وقال المصرح فيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح وفيها انها يقتضيان عدم الخصار
سبب البناء في مناسبة مبنى الاصل وان ضموا ما ذكره الحجازيون لا
الآن يقولوا هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا ان يقال انه بضم ما ذكرناه والحصر للاصل دون
الضميمة والاصوت هو اي الصوت في عرف اللغة لفظ كل به صوت غير موضوع للمعنى بدلالة
تنكيره واعتباره على اللفظ سواء كان للحيوان او الجماد كرشاش وكفاق والحكاية انما يناسب المحكي
عنه كخوخ فان قيد غاق او نخ اوخ ولعامش يريد فعال الغراب غاق او غاق صوت الغراب
لو قلت غاق فاصدا صدا رما يشابهه صوت الغراب غير منكر من غير تركيب وتخصيص للحكاية
كما صرحها الجاربردي والرضي

قيد به لئلا يرد الدور والاضافة
في التعريف تصوت غاق الخ

تشبيرباله بالمضاف اليه في الصورة يجري مع منع الصرف على رأي ان قدرت بسهم للمؤنث كما اذا قدرت ان كرب اسم للكربة وبك سهم للبقعة يقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف في الاحوال الثلث ومع الصرف على رأي آخرين قدرانه سهم للذكر كما اذا قدرت ان كرب سهم للحزن وبك سهم لمكان او صاحب البلد بكسر الكاف في الاحوال الثلث ويبنى الثاني ايضا على رأي تشبيهه بخمسة عشر وجه عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه مالیس بالاضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة وجعل كل من الجزئين الحقيقيين بمنزلة كلمة باعتبار دلالته على المعنى في الاصل على ان التشبيه بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول غير صريح التشبيه للبناء اذ المضاف والمضاف اليه يضاف كذلك مع انهما غير مبنيين وان قيل ان واو اوجار فان لم يكن الاول لفظ اثنين بنيا على الفتح او الجزم آن قيل انها الاول فلوقوعها آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف وقال المصنف وفيه انهما كلمتان بلا خلاف لدلالته جزء اللفظ على جزء المعنى وايضا يلزم عدم الخصاء سبب البناء على ما سبق بيانه والذي عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك في هذه الرسالة مسلك الجمهور على الفتح ان كان آخره لو فا صحيحا وعلى السكون ان كان آخره لو فا علة لما مر نحو احد عشر واحدى عشرة وثلثة عشر وثلث عشرة وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع عشرة وتاسعة عشر يريد به ما دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول او الواحد منه وهو الثاني والتضمن في الاول ظاهر لان الثاني اذ ليس المعنى حادي وعشر فوجهه ان القياس ان يكون المؤنث المتعدد منهما على صيغة الفاعل مشتقا من ذلك المتعدد ولم يسمع ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى ان يوقعوا صورة سهم الفاعل على اول الجزئين المؤنث

على اشيرالى ان الضمير راجع الى اللفظين او الجزئين لا الكلمتين اذ لو كان كذلك لقيل مبنيتان تدبر منه

المؤنث المتعدد دلالة العدد وعطف الثاني لفظ على تلك الصورة ومن حيث المعنى على العدد المشتق منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبقي في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد ونحو هو اي فلان جاري بيت بيت اي ملاصقا بيتي وبينه اوست منه الى بيت مبني او ملصق بيت مبني يعني به الجار القريب وهو بين بين اي وقع بين هذا وبين ذاك يقال هذا الشيء بين بين اي بين الجيد وبين الردي اشار برد الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاولى لفظ اثنين بنى اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول وحذف واوه قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف فحذف النون واعرب فيه ان هذا المعوض بمثل خمسة عشر كما لا يخفى وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحد وسم الذين يقولون باعراب هذان واللذان وان حذف النون للاضافة والناس المخرفون وقال الفاضل العصام لان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم جواز اثنى عشرك وجواز ثلثة عشرك نحو جاءني اثنا عشر رجلا ورايت اثني عشر رجلا ومررت باثني عشر رجلا وبعض الكتاب لان بعضها موب كفلان وفلانة وصحح وبعضها ليس من هذا الباب لحضور الغائب انتهى يوقفها لانها على معنى اللغوي وهو ان يقع عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه بعوض كالا بها على الناس معين ونحوه غيرانها بمعنى ما يكنى به وهو اي ذلك البعض لم يجئ لمعنيين محتاجين الى التمييز فوقوا بين تمييز بهما في الاعراب تمييز ابينهما اشار اليه بكون الاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على تمييز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها والحمل على تمييز احد الطرفين حكم كونه رجلا ويكون للمجرية عن العدد وسميت بها وان كانت لاستغراق التكثير باعتبار ان متعلقها خبر تمييز ابينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما بعده كقولهم

ان الشبه المذكور عارض سبب البناء فرجع الى اصله الذي هو الاعراب منه
وقال الفاضل العصام هذا اقرب الى الضبط في الشرح، وابعد عن التحكم في الفرق بين اللذان واثنى عشر منه

كناية عن نوع من الجمع الذي يستهجن ذكره منه

وكلمة كم موضوعة عند البصريين وعند الكوفيين مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ومعناها كشيء ما وحذف الفرق مع وقوف الجزء قياس وسكن هيئة للتركيب عصام الدين
وهو احد عشر الى تسعة وتسعين منه

نحو كم رجل او رجال لانه يقتضي ربت او مثله فحمل عليه في الخبرية فميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع فحمل عليهما دفعا للتحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحرف ولكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف والحمل الخبرية عليها ولذا عطف على كم يكون للعدد وقد يجيء لغيره ايضا كقوله خرجت يوم كذا كناية عن يوم لجملة مثلا ينصب ما بعده على التمييز لما مر في كم الاستفهامية وبناؤها لكونها في الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا على اصل بنائها نحو عندي كذا درهما قال في الامتحان وينبغي انه يذكر هذين كاين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اى فصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون لزوم نونه ان كنت لا تنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت قال بحذف الكاف التاء، ولا يستعملان الا مكررين بواو العطف يكونان للحديث اى الكناية عنه نحو قال كيت وكيت وكان من الامر زيت وذيت وبنيا لكونها عبارتين عن الجملة التي تحدث من مبني الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى ان او الاستفهام كمن وما وغيرهما

ثم لزوم الاضافة المرجح لجانب الاسمية فيهما

وجه البناء ظ غير اتي واية فانهما معربان لما مر وبعض الظروف لان جميعها ليس بمعين والمراد به اسم الزمان والمكان لما اعتبر فيه الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرهما لشبههما بالظرف في الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة وانما ذكر الكاف وما يعطف عليه من قبيل ذكر الشيء في باب يناسبه كما سيجيء في حرف التنويف ولذا صار معرفة وعلى الكسر لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك الساكن وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطاء، وقد تسكن الطاء فهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفي فعلة مثل مارايته قط اى ابدا كونها للمتضمن

لكون وضعها وضع الحرف المشددة للجمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لانه معنا الى الان وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما في استغراق النفي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور وقد جاء فتح الضاد كسماع وهو للزمان المستقبل المنفي فعلة نحو لا ارا ه عوض ابدا وبناؤه على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وليس اعرابه مثل نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين الدائم الباقي على وجه الارض ومذ ومنذ بنيا وهما لموافقتهما آيا هما حرفين ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بنى الثاني على الضم ولاجتماع الساكنين وبنى الاول على السكون لوجوب اجتماعهما واذ الق الساكنين بضم الهاء للاتباع اولانه اصل منذ بدليل انه لو سمي به بعض على بعض ويجمع على امناذ ند بر فلما احتيج الى التحريك رد الى الاصل نحو ما رايته مذ اليوم فمذ على منذ لما مر وقيل ان بناءه لكون وضعه وضع حرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت هذا البت ان منذ ليس اصلا له والا كيف يكون اصلا في البناء ساكن عليه ولانه غالب في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه الزجاج والفراء وابن الانباري للزوم اضافته الى جملة وما اضيف اليها فهو في الحقيقة مضاف الى مفردها وهو غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات ولم يبن على الضم لان الالف لا يحتمله واذ بني لما مر ولكون وضعه وضع الحرف ولذا بني على السكون مع ان مقتضى المخلة الاولى الضم وكما قال الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو لو قوع امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع الاول موجبة للسبب مع السبب المقتضي فيلزم منه ذلك اتحادهما زمانا وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة الى ان الزمانية والظرفية بمعنى حين رد بهم ابن هوذة بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب انه من باب المبالغة وقول سيبويه انما يكون مثل لو يحتمل انه مثل لو في المعنى او في عدم العمل او في عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى اذ وسيجيء ابن حتم بانه يختص بالماضي

وبالاضافة الى الجملة قوى القول بالظرفية ولعل ميل الخص الى ذلك حيث قرنه معه
وجه البناء حاضر ومتى استوفاها او شرطا للزمان وانتفى استوفاها وشرطا لمكان فوجه البناء فيها
وجه البناء فيها تضمنها ايّاه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعلا وايا ما تضمنها ايا ما
غير ناسخ فحال نحو كيفما جئت وحيث للمكان المبهم ويضاف الى الجملة اكثر يا وجه البناء
فيه ما مر في اذا ولدى بالف مقصورة وقال الرضي لا وجه لبنائه ثلاثة بمعنى عند
وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفارسي يعامل معاملة على والى يثبت تارة بالالف وينقلب
ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن قوم لدا ك وعلاك والاك ولا يضاف الى غير مقصور
لا اصل للفارسي سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو
اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون وبسكون
العين للتخفيف كما في عضد فيدفع الالتقاء بفتحه او كسره او كسر النون او ضرفه اشار اليه
بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وسكون الدال وربما يتصرف فيه بحذف النون مع تسكين
الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فربما يجيء اللغات وعبارة المصنف محتملة لما قلنا لا يخفى
قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنية على السكون لان آخرها النون
الكائنة المحذوفة والمعتبرة في البناء حال الآخر دون الوسط والقول بان الآخر فيها
منسي والمعتبر هو الدال مردود بان المحذوف لعلة ينسى ثم يعتبر ذكر في لد بضم الدال دون
غيره وان دفع الالتقاء التسكين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له كما جرى عليه ذلك الصنف
النون في لدن بلا علة انتهى قيل ينبغي لوضع بعضها ووضع الحرف وحمل الباقي عليه ورد
الرضي بان الواضع انما يضع وضع الحرف متى كان يتوقف انه يكون في التركيب مبنيا فاذا بنيته
بالحرف فالوضع وضع الحروف لا يصح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام بانه لا يكفي
تقريع بناء الاصل على ما يحصل بالتصرف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظاهر وقال الرضي
لاستلزامها الابتداء الذي هو معنى من ويجعل دخول من تاكيدا فعلى هذا لا حاجة الى التقدير

اى على اى حال جئت
اراكبا او ماشيا
جاء في رواية الصحاح

الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر
قريب منك وعنده يستعمل في البعيد
أن يورك ذكره الفاضل العصام

ولدن ولدن ولدن في اللغات بيان

ولدن بالضم ولدن كخير ولد كعلم
ولد كعلم ولدا كفتا ولدن بضمتين

ولد ولدى ظرف زماني ومكاني
كعند وسمع لدن بمعنى عند
قاموس رحمه الله

لان لما حذفت بلا علة
رأوا حذفه لدفع
الالتقاء اولى
منه

الى بعضها وهو لدن
الذي هو الاصل والباقي
تفرع عليه منه منه

وقال الفاضل العصام
والاقرب ان يقال التضمن

اذ لم

اذ لم يذكر كما قدره الرضي والكاف الذي بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اى عن الاسنان مثل البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى فوق نحو هو عليه وعن بمعنى الجانب
نحو رميت عن القوس وفي للتعليلية صفة للثلثة الاخيرة والقرينة على التعليلية دخول الحرف الجر
عليها للامتناع دخولها على حرف الجر وغير اللازم من النوعين اربعة اقسم الاول ما
اى مسمى مطلقا قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع
عنها فيوب وهو في غير الظرف كثير نحو قوله وكلا ضربناله الامثال وفي الظرف قليل نحو قوله
تعالى وكنت قبلا اكاد اغفل عن الماء الغوات والمعنى في حالين واحد قال بعضهم المحذوف
منوي في المبني ومنسي في المعرب وقال الرضي الحق هو الاول منويا فيه المضاف اليه
اذ لو كان منسيا كان الظرف يوب مع التنوين كثوب بعد كان ضرامه قليلا ولم يسمع
المنسي في غيره نحو قبل وبعد وحسب وفوق وقدام وامام وخلف وورا ودون
ومن علو ومن علا ولا يقاس عليها ما بمعناها كوعيم وشمال ولا غير وليس غير ولسب
وجه البناء في الجميع الحاقه بالحرف في الاحتياج الى المحذوف وعلى الفتح جر للنقصان
بالقوى الحركات والآن عطف عليها ولوقوعه كان اولى والظاهر وجه البناء شبهه على رأي السيد
بالحرف في عدم التعرف بنزع اللام وبالتثنية والجمع والتصغير او تضمنه معنى اسم الاشارة
او حرف التنويه والظاهر زائدة وعده من غير اللازم مبني على رأي من قال انه قد يوب
مستدلا بقوله اكاد ملا ان لم يتغير او الاصل من الآن حذف نون من وكسرت ميمه الآن
لئلا يدخل عليه ورد بان هذا ليس بقوي لاحتمال كون الكسر بناءً الآن الفتح لكثرة
واكثر وقال الدماميني وفيه نظر لعل وجه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت الكسر
بدون تركب اجر ولم يثبت والثاني المنادى وهو ما نودي بحرف النداء لفظا او تقديرا
كيا زيد وكقولك اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا الله ويا سما، بلا تعسف بخلاف
نحو يا ابن ام اجب المؤذن لا المضاف ولا المشابه به الموقوف قبل النداء او بعده

آخره وقد يثبت للضرورة
منه بعد ما تحقق
منه

اذا تركب مع لا التبرئة
وبني الاسم الواقع بعدها
على ما ينصب به
منه

اذا لم يرد تركيبهما
والا فيبنيان على ما
ينبني به المركب
منه

اذا لم يسمع مجردا عنها
منه

فانه مبنى على عارضه ذكر المنادى فى غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع الى ما الذى
هو عبارة عن الحركة التى بنى الضمة والحروف قبل الالف التثنية وواو الجمع انما بنى لوقوعه
موقع الكاف الاسمية ومعناها افراد او توبيخا فى مثل ادعوك المهتدى كالكاف الخطاب الحرفية
لفظا ومعنى ذكره فى الانتصاف وهو المشهور والمستفاد من بعض الكلام يمنع الكاف بانه لا توقع
فى كاف الخطاب الحرفية والافراد لا يكفى فى الكاف الاسمية دالا على التكلم المفوقة ثم قال واعلم
عندى ان بناءه لتضمنه معنى الامر كتعال واقبل واتم لم يبن المضاف المعارضة الاضافة لسبب
البناء وحمل عليه شبه المضاف ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول لغيره ليس
بخطاب فى الحقيقة فلا يناسب الامر وانما بنى على عارضه للفرق بين نوعى المنادى المقصود
وبين نوعه المبنى وهو فى الكاف الرضى هذا هو الاصل لا يعدل عنه عالم يوجد للعدول عنه داع
كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق يا اوه الخ للاستغاثة او الندبة هذا الشرط انما يفيد فى الواحد
اذ الالف ما دام التأنيث لفتح ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما مبنيان على عارضه لحق
باوه يا الف او لا تخو يا زيدانا ه ويا زيدونا ه لانتفاء المناسبة لوجود الفصل بينهما
بالنون يشترك اليه الاقتصار على قوله وان لحق باوه الخ بنى على الفتح لاة البناء على الفتح
انما يتصور فى الواحد دون غيره ولذا اختص المثال به دونهما ولو غير لحق الالف بناء بهما ايضا
على عارضه به ليبين حكمهما ايضا ولكن ان تريد بالاوه ما يراد به فى تعريف الاوب فحينئذ لا يحتاج
باوه يا الف بل لو لحق بالنون وحوليس باوه يا على هذا المعنى ولا باوله لام للاستغاثة
او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا عن كونه على عارضه به كو يا زيد مثال للموقوفة قبل النداء
والمبنى على الضم ولم يلحق باوه الخ ولا باوله لام و يا سلمان مثال للموقوفة بعده والمبنى
على الالف بلا الف ولا لام و يا سلمون مثال للموقوفة بعده والمبنى على الواو بدونها و يا هذا مثال للمبنى على
وفى ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على ان ليس المراد بالموقوف ما يقابل المثنى والمجموع بل ما
يقابل المضاف وشبهه ويرشد اليه قوله وان كان المنادى مضافا او شبيها به اراد به

ما اتصل به

وتمحل ان يجعل علة البناء وعروض
الحاجة للمنادى فى الدلالة
على المعنى المراد منه الى قرينة التى طلبه
كالضمير للمخاطب فيبنى لتلك الحاجة
للوقوف وتمكن الحاجة وان
تحققت فى العلم لكن لم يعتبر لفقدانه
ط والكتاب عدم الدين
رحمه الله

ولا يخفى ان الشرط الاول غير
مفيد فى تحقيقها على هذا المعنى
ايضا فلا تغفل منه

باقى فى الهامش
الموقوفة جامى
رحمه البارى

ما اتصل به شيء من تمامه مقول له او وقت له جملة او ظرف او معطوف عليه على ان يكون اسما
لشيء واحد او نكرة ينصب على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا او تقديرا
او محلا الاولى هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم وغيره لوهم الداعى ولان الاضافة لكونها من خواص
الاسم شرح جانب الاسمية وجعل المنادى مضافة فلا يرد ان نصب المنادى لتحصيل المعنى الاصل
اذ قبل كونه منادى منصوب ايضا ولانه ان اريد النصب لفظا او تقديرا بالشكل مثل يا يوم
لا ينفع مال ولا بنون و يا مثل ما ينتفعى و يا غير ما يضر بنى مبنيا على الفتح لان كلا منهما ينصب
لفظا او تقديرا بل محلا مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو الصحيح فاعمل يا عبد الله
او بوان ادى عبد الله حذف فعله انشاء حذفا واجبا لسد الفرع اللبس بكونه خبرا ثم انيب عنه
فى الحذف آ ليدل عليه فتأكد الوجوب لاجتماع العوض من الناب والمنوب وقيل لكثرة استعماله
ولانه لو ذكر آ عليه وافادته فائدته كو يا عبد الله و يا خيرا من زيد مثال شبه المضاف
وما فى تمامه مقوله ومثال ما فى تمامه نعت له جملة او ظرف كو يا جليلا لا يجاد و يا نخلة من
ذات بعرف بخلاف يا زيد الظريف ومثال ما فى تمامه معطوف عليه على ان يكونا لمسمى شيء واحد
كو يا ثلثة وتسعين عددا او علما بخلاف يا زيد وعمرو و يا رجلا لغير معين بان اريد من يأتى
اولا رجل كان وان لحق باوه اى الفرد المنادى المقصود الموقوفة الخ مذكور بنى على الفتح لاقتضائه
فتح ما قبله كو يا زيدا ه وان اتصل باوله لام مذكور بجره لازما لام الجر للتخصيص
دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وعقده اللام مفتوحة حملا على بك وحو
خلف بغير ياء كو لك ذكر بولته ولا تناسب تذكير المعطوف ولا يستعمل فيها الا يا لكونها اشهر وانما اغنى
عن المعطوف عليه للحوق بدخول خاصة الاسم كو يا لزيد فى مقام الاستغاثة او التعجب او التهديد
ولذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكره لم يجز الا باللام وحكم الآتى فى التوابع كلها بالفرق
بعضها بالجر فيما هو جار فيه مطلقا بل فى بعضه قيد عين التابع الجارى فيه هذا الحكم
فعرفها بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال والبدل من المنادى المبنى على عارضه مطلقا والمعطوف

ج المقال

والمعطوف عليه المبني على الضم اذا لحكم الآتي لا يجري في غيره حكمه اي حكم كل واحد
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء مطلقا وذلك لان البناء الذي
هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة
ولا مانع منه دخول حرف النداء عليه فكانه باشره كلاهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد المعرفة
والثاني نحو يا زيد وعمرو وكذلك ونحو يا زيد الفاضل والعمرو والفاضل عمرو في المضاف ويا زيد
طالعا جبلا او وطالعا جبلا في شبهه ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا في النكرة انما
لم يتعرض لهذا البيان حكم يجري هنا من التوابع كما تعرض ابن الحاجب والبيضاوي لكونها كسائر
المبني في كونها تابعة لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع لفظا على لفظه ليس كما ينبغي اذ
يلزم حينئذ ان لا يكون الواقع التابع من جنس اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم الذي
والحكم يجمع بين الحقيقة والمجاز والمشابهة ان الرفع في العامل كذلك في مثل يا زيد والعاقل
ليس باعراب ولا بناء كما حرر الجواري صرح به في الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان
ببحث المنادى المبني كما لا يخفى على الذكي ونحو يا زيد مبتدأ خبره محذوف يا ونحوه
عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لم يستعمل في الاستغاثة والتعجب والتهديد الا هو ونحو
للبعيد حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب
والله تعالى وان اقرب من كل شخص من حبل وريده لكن الداعي يستحضره استحضارا
لنفسه والمستبعد الراغب المدعو جل وعلا كذا قال الزمخشري وقال ابن المنير في
هذا دليل القناعي لا برهان فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو اقرب
الينا من حبل الوريد فاين منه الانتصاب منصب البعيد كذا في التسهيل وشرح المدماميني
فظهر ان لا انتصاص له بالبعيد وايا وهيا هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما ايا الموضوعة
غيرها وقدم الاول على الثاني لان الرتبة من اقتضى الخلق والرتبة مما بعده وايا وهيا
هما للبعيد ايضا كما في التسهيل وآي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمه لكثرة

ليبا

لبيا كونه على حرفين والرتبة للقريب وواعده منها لان الحق عنده كون المنادى
في المنادى كما صرح في الامتحان وهو مختص بالبيد به لا يستعمل في غيرها بخلاف يا
يعتريها ما يعتريها كما سبق والثالث اسم للفعل الجنس اذا كان مفردا اذ لو كان مضافا
او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون موها منصوبا اذ الاضافة تزيح جانب العلمية نكرة
متصلة فلا اذ لو كان موقفة او مفصولا عنها لم يكن مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء
والتكرير على كونها غير مكررة اذ حكم المكرر سيجيء نحو لا رجل في الدار ولا رجلين فيها ولا مسلمين
فيها ولا مسلمات انما بني لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا وعلى
ما ينبغي ليكون البناء على حركة او لوقوف يستحق النكرة في الاصل قبل البناء اذ كره
الرضي واقول هذا مخالف لما ذكره في المنادى من انه انما بني على ما يرفع به للوقوف الخ
فلا بد من بيان الفرق حتى يتم الكلام ولعله ان الاعلال ضعيف وقد ينفر عنه فجعل
حركة معمولة المبني موافقا لعلة المحل وهو النصب ليكون امارة ومذكرا له ولا يظن انه موزون
بخلاف علم المنادى فانه قوي لا ينفر اصلا فلا يظن بالنزول حتى يحتاج الى التذكير هذا
ما سنح لخاطر العبد الفقير والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع المضارع
المتصل به نون جمع المؤنث بني به لكون الاخر بمنزلة الوسط وعلى السكون حملا
على الماضي او نون التاكيد ضعيفة او ثقيلة انما بني بها لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل
الاعراب قبلها يلزم دخوله وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى في الحقيقة
وبني على الضم في جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة الحاضرة
ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما كذا ذكره في الامتحان، وقال بعض المحققين
مع الثاني على الفتح ان لم يقع بينها مرفوع بارز والا اذا اوقع فالمضارع موب
تقديرا لوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر التحرير ادق وبالقبول احق لان هذا الفصل
لا يضر كونه بمنزلة الجزء لانهم عدوا هذا الضمير جزءا من الفعل المتد لا لا يكون آخر

٩٧

ضربنا حتى جعلوا النون بعده اعرابا مثل الاول نحو ضربن المخاطبة وضربن للغائبة وضربن
الثاني محل ضربنا بفتح الباء او ضمها وهل نضرب بن بفتح التاء او ضمها او كربا والنون حرف
خفيفة او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الاضافة بنا وها ولا يجوز اعرابها عند وجود
شرطها وان كان بناؤها غير لازمة لانتفاء عند عدم احدها واما جائز البناء فالظروف
المضافة الى الجملة والى اذ المضافة اليها فانها اى الظروف المذكورة يجوز بناؤها
لاكتسابها اياه من المضاف اليه بلا واسطة او بها على الفتح خفة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين صدقهم وبحوح ويوم منذ اى حين اذ كان كذا او يوم اذ كان كذا ولم يجب
لعدم لزوم لاكتساب ولكنك في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة منزوع غير الاضافة
الى ما والى ان المصدريتين مع مدخولها والى آخر المشددة كذلك مثل قياما
ما قام زيد وان يقول وانك تقوم ونحو اقول غير ما تقول وان تقول انك تقول ولم
لا عطفه على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المؤذ النكرة مبهمات الاسم وقد يجيء
غير المكررة والمفصول عنها بالمضاف وشبهه والمعرفة نحو لا الحوائج المقضية ولا قوة على
الطاعة الا برحمة الله وعنايته فانه يجوز بناؤها على الفتح على الاصل المذكور والعطف
عطف مفرد او جملة بتقدير الخبر للاول وفرقها على الابتداء ليطابق السؤال الآتي نحو لا
بغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور مع نصب الثاني عطفا على لفظ الاول او على محله
الوجب فتحا لاعرابه ورفعه عطفا على محل البعيد ولا زائدة فيهما وهو بالجر عطفا على لفظ
ورفع الاول بالرفع على ان لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني على الاصل المذكور
وهذه الوجوه ممتنعة اوجه يجوز في صحتها امتناعه اى امتناع لا حول ولا قوة الا بالله
في كون لا المكررة متصلا بها مبهما مؤذا نكرة مثل لا رجل ولا امرأة فيها وصفة لاسم لا عطف
على الظروف او اسمها المبني صفة لاسم لا احترازا عن الموجب فانه صفته لا يجوز بناؤها اصلا
بل الواجب قطعها المؤذ المتصلة به اى باسم صفتان للصفة احترازا باول عن الاضافة فانها

اعلم انه يجوز الغاء لا هذه على مذهب
المبرد والصحيح انه يجب رفعها على مذهب
الفارسي ويجوز بناء ما بعدها على الفتح اى
لا حول ولا قوة تحيط بي على الدوام بالموفقة اى
رحمه الله الباري

لا يجوز

لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل حسن الوجه فيها بالثاني عن المنقول مثل لا غلام فيها
ظريف فانه لا يجوز بناؤها اصلا بل تعربان رفعا ونصبا فانه يجوز بناؤها اى
الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد بينهما والاتصال وتوجه النفي
اليها حقيقة فانه لا باشرها كنحو رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع وظريفا بالنصب
واما معطوفة نكرة بلا تكرير لا يرفع حملا على محله البعيد وينصب حملا على لفظه او محله القريب
ولا يجوز بناؤها لوجود الفعل بالعاطف ولذا لم يتوهم له الا في كلامه في جائز البناء واما
لم يخرج من حكم سائر التوابع ايضا لانه لا نص عنهم فيها غير انه نقل عن الاندلسي ان
حكمها حكم التوابع المنادى قد وقع الفراغ عن تسويد شرح اظهار الاسرار بعون
الملك الغفار على يد اضعف الورى الشيخ مصطفى الشهير بالخوة الكبرى من
يوم الاربعاء السابع والعشرين من رمضان المبارك من سنة خمس وثمانين والف
من هجرة من له الكلام بعون الملك العلام وابرائه المصلوة على الشفيع الهمام سيد
ولد الانام وعلى آله الكرام واصحابه النظام والتابعين الى يوم القيام
بيد اضعف عباد الله الجليل الشيخ عمر بن مصطفى العليل سكنهما الله
في جنة المفتحة الازهار واسكنها في كنيته تجري من تحتها الانهار اللهم
اغفر ذنوبنا الماضية في الاقوال والافعال واصلح اعمالنا الآتية في المآل
والاستقبال وارزقنا صحيحات النيات في ابواب الخيرات واحفظنا
من الآثام في يوم الوصيات الحفظ يبقى زمانا في الكتاب وصاحبه يعيم في التراب
من نظر فيه لا ينسى كاتبه عند الدعاء فان الكاتب محتاج الى الدعاء الخط
باقي على الاوراق والعبد عاصي والرب غافي سنة ومائة والف في شهر جمادى
الآخرة في نحوة البكرة من يوم السبت هو كم كه ديار ثوابي قارنه فاتحه احسانيده يوني يازنه

٩٨ برك